بكر بن عبد الله أبو زيد

تَحْرِيْفُ النُّصُوْصِ

مِن مَآخِذِ أَهْلِ الأَهْوَاءِ في الاسْتِدْلاَل

قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:

﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا
إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [سورة النور/ ١٧].

دار العاصمة
الرياض

بكر بن عبد الله أبو زيد

تَحْرِيفُ النُّصُوصِ

مِن مَآخِذِ أَهْلِ الأَهْوَاءِ في الاسْتِدْلَال

قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:

﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [سورة النور/ ١٧].

دارُ العَاصِمَة

الـــرياض

صدر الإذن بطبع هذا الكتاب من
المديرية العامة للمطبوعات بوزارة الإعلام بالرياض
برقم ٣٩٤٠/م وتايخ ٢٨/٥/١٤١٢هـ

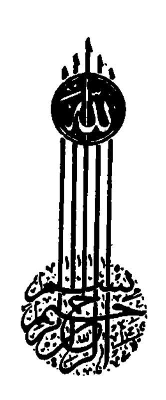
الطبعة الأولى
١٤١٢هـ



دار العاصمة
المملكة العربية السعودية
الرياض - ص ب ٤٢٥٠٧ - الرمز البريدي ١١٥٥١
هاتف ٤٩١٥١٥٤ - ٤٩٣٣٣١٨ - فاكس ٤٩١٥١٥٤

تَحْرِيْفُ النُّصُوْصِ

مِن مَآخِذِ أَهْلِ الأَهْوَاءِ في الاسْتِدْلَال



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحَمْدُ للَّهِ رَبِّ العالمين، ولا عدوان إلاَّ عَلَىٰ الظَّالمين.

أَمَّا بَعْد:

فَيَلُوْحُ في الأُفقِ كَعَمودِ الصُّبحِ حَقٌّ لا رادَّ لَهُ جَرَىٰ لَهُ دَوِيٌّ مَلأَ سَمْعَ الزَّمانِ، وحصل له شأْن بعد شأْن، تميَّز به علماءُ المسلمين: «أَهل السنَّة والجماعة» في تاريخهم الطويل على مدىٰ القرونِ، وَتَوارَثُوْهُ كلمةً باقية في عقبِهم، جيلاً بعد جيل: من البيانِ الإِيماني، في مؤلَّفاتٍ مفردةٍ وفي تفاريق مصنَّفاتِهم كشفًا عن «تحريفِ الغُلاةِ» وإغارتهم على النُّصوصِ وَنَحْرِهِمُ «الأَمانةَ العلميَّةِ» في لُبَّتِها وَلُبَابها، في مباني النُّصوصِ، ومعانيها فَوَدَّعُوا الأمانةَ العلميَّةِ، وَكَسَرُوا طَوْقَهَا، بما أَحدثوا، وَحَرَّفُوا، وغَيَّرُوا، وبدَّلُوا، وما إِلى ذلك مِنْ شَوَاظِ العصبيَّةِ والغُلوِّ، فَقَعَدَ «أَهلُ السُّنَّة» ـ نَضَّرَ اللَّهُ وجوهَهُم ـ للغُلاةِ كُلَّ مَرْصَدٍ، فَرَمَوْا في آثَارِهم بالشُّهُبِ وطَارَدُوهم، وأَخذوا بناصيتِهم، فَعَرَّفُوْهُم بالحقِّ، وَعَرَّفُوْهم بأَقْدارِهم، ومبلغِ علمِهم، حتَّىٰ لا تتسرَّب مداخلتهم لأَهلِ السُّنَّةِ ـ زادها اللَّهُ وأَهلها شرفًا ـ وَحَذَّرُوا من كلِّ بدعيٍّ مُسَاء حتَّىٰ لا تَتَشرَّب نُفوسهم ببدعتِه، ومساوي[1] نحلتِه؛ لأَنَّ أَهلَ البدعِ أَضرّ علىٰ الأُمَّةِ من أَهلِ الذنوبِ[2]، وما ينفثون به من البدعِ، أَضرّ علىٰ الأُمَّةِ من المعاصي، وكيف لا يكون

---

(١) لا تُهمز.

(٢) انظر: «الفتاوى»: (٧/ ٢٨٤).

كذلك وهم يفتحونَ على الأُمَّةِ بابَيْنِ: بَابَ غوايةٍ، وبَابَ مَعَرَّةٍ. ومن هنا فإنَّ العَدُوَّ الأَوَّل يفرح بالبدعةِ أَشدّ من فرحِه بالمعصيةِ، وما هذا إلا لأنها مَدْرجَةُ الشِّرْكِ، ومُدَّخَلُ الضَّلالةِ.

وكان من أَجَلِّ جهادِهم في هذا البيانِ الإيمانيِّ: بيانهم عن «مآخذِ أَهلِ البدع والأَهواءِ في الاستدلالِ» التي تقلب الشَّريعةَ، وتُغَيِّرُ صَفْحَتَها، من شَرْعٍ مُنَزَّلٍ، إلى شَرْعٍ مُبَدَّلٍ، ودينٍ مُحَرَّفٍ. وَجِمَاعُها[1]:

«اتِّباع الهَوىٰ، والحكم بالمتشابهِ، وحجيَّة الكشفِ والإِلْهَام، والرؤيا، وفتيا القلب (حدثني قلبي عن ربِّي)! والطعن في خبرِ الآحَادِ، ودعوىٰ مخالفة النَّصِّ للمعقول، وتحكيم العوائد، وزخرفة الباطل، والاستدلال المقلوب بالاستحسان، وبالمصالح المرسلة على الأَهواءِ، وبتر النُّقولِ والنُّصوصِ، والدسّ في كلامِ أَهلِ السُّنَّة، بل في السُّنَّةِ، والتَّحريف فيها: «التَّأويل بالباطلِ» وفاسد القياس، ومعارضة النَّص بالرأي، وبدعة التَّعصب، وتقديس الأَشياخ، وتعظيم خطر مخالفتهم بما يخرج عن حدودِ الشَّرعِ، وتحكيم ظواهر النُّصوص من غيرِ ٱلتفاتٍ إلى مقاصدها، والاحتجاج بالسَّوادِ الأَعظمِ، وتقييد المطلق بالتَّشَهِّي، وعكسه، والتهويل بدعوىٰ الإِجماع، والاحتجاج بمقامات الشيوخِ، والتَّغالي فيهم، واستغلال الغلط في تقسيم البدعةِ إلى حسنة وسيئة، والتَّحريف في دلالة النَّص: الوضع في الاستعمال، والاعتماد على

---

(١) «حكم الانتماء»: (ص/ ٥٤).

الضِّعاف، والواهيات في المرويَّاتِ، وصرف فهم النَّص عن سَنَنِ لغةِ العربِ، ودعوىٰ تناقض السُّنَّة مع السُّنَّة، ودعوىٰ تناقضها مع القرآن، ودعوىٰ أَنَّ للنَّصِّ ظاهرًا وباطنًا . . » .

فنعوذُ باللَّهِ كيف اتَّخذَ هؤلاءِ المسلمونَ، المبتدعون، هذه «المصائب معائش»[1] لعلهم يَظْهَرُون .

وقد بذلتُ مساهمةً في بيانها، مع أَخواتٍ لها، من مباحثِ: «أُصولِ الإِسلامِ لِدَرْءِ البدعِ عَنِ الأَحكامِ» .

ومن مآخذِ الغُلاةِ هذه: «تحريف النُّصوصِ، وبترها، وصرف دلالتها عن وجهتها»، ويقال: «تحريف النَّص في مبناه أو معناه» .

وَلْيُعْلم أَنَّ البلاءَ به قديمٌ، ولذا فكنْ ـ يا طالب العلمِ ـ على تقيَّة، من كتبِ «غُلاةِ المتعصِّبة»: أَهل الأَهواءِ، فكَمْ فيها مِنْ عَسَلٍ مَقلوب، ونصٍّ مُحرَّفٍ مبتور، لاسيما في مواطنِ المحاجَّةِ، لِمَا يَنفردون به، من آراء، ومذاهب، ومعتقدات، نَأَتْ بهم عن الدَّليلِ، وقعدت بهم عن نُزُلِ الصَّادقين .

ويا للَّهِ! كم طاشت فيها من سهام، وغُلب فيها من أقوامٍ على رشدهم، وأمانتهم، وصالح عملهم .

﴿ٱنْظُرْ كَيْفَ كَذَبُواْ عَلَىٰٓ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأنعام: ٢٤] .

ونقول لِعُشاقِ هذا «التَّهريبِ العِلْمِيّ» بل «التَّخريبِ العِلْمِيّ» :

---

(١) لا يهمز سواهما. انظر: «لسان العرب» مادة: عيش. وعنه: «قطوف أدبية» عبد السلام هارون: (ص/ ٣٤٢).

إلى كم ذا التتابع والتمادي   وكم هذا التصامم والتعاشي

وكان المؤمل في هذا العصر، بعد انتشارِ الطباعةِ، وتقريبِ العلومِ، وسرعةِ الكشفِ بالفهارسِ، والمعاجمِ، والأبحاثِ المتخصصة، أن يخفتَ إعلان هذا الداء من أَهل الأَهواءِ، لكن المنصف يرىٰ «الشطط الأَسود المنبوذ» تخطه أَقلامٌ معاصرة، حبيسة لما تكابده من عصبيَّات، وأَهواء، ومشارب كدرة، يُفنون حياتَهم داخل جدرها، فلا هم للإِسلامِ بصفائِه نصروا ـ وأَنَّىٰ لهم ـ ولا للملاحدة كسروا، وقد انشغلوا بأَنفسِهم عن مواجهتهم، بل فرُّوا عن مواجهتِهم، بعد أَنْ أَوقعوا الشبيبة في قبضتِهم، ثمَّ لا تسمع منهم بعد فرارِهم ـ على حَدِّ زعمهم ـ كلمةً تكشف عن فجورِهم.

فاللَّه حسيبهم، وهو سبحانه طليبهم.

حقًّا كُنَّا نستكبر أَنْ نرىٰ مَنْ دَاخَلَ صفوف المؤلفين والمحققين، فينقل مِنْ كُتُبٍ منتشرة في أَيدي النَّاس ثُمَّ تراه وقد نزعه عِرْقُ الخَالِفينِ، من أَهلِ الأَهواءِ مُتصرِّفاً في النُّصوصِ بالتَّحريفِ، والتَّغييرِ، والتَّبديلِ، والبترِ، والزيادةِ، والنَّقصِ، مستقل من ذلك، ومستكثر، وهذا ـ عِياذاً باللَّهِ ـ: من الشَّقاءِ بالعلم.

وهكذا مَن عَضَّ علىٰ العصبيَّةِ المنحرفةِ، دعتْه إِلى لِباسِ التَّحريفِ ولا بد، فتَبُوْءُ هذه بهذه، وتسوقه أُولاهما إِلىٰ أُخْراهما:

فالعصبيَّة العَقَدِيَّة المنحرفة، والقبوريَّة ألغثَّة، والتَّصوف المنحرف، والعصبيَّة المذهبيَّة الفروعيَّة، كل هـذه انحرافـات، فـلا تتأيد إلا

بالتَّحريف، فهي ملازمة للتَّحريف، داعية إليه.

وكل هذه يجمعها الغُلوّ والإفراط في المحبَّة، حتَّى تكون «محبة لغير اللَّه». والمحبَّة رَحَىٰ العبوديَّة، يوهنها كرُّ الإفراط، وكَرُّ التَّفريط.

وربَّما ترىٰ مَن انتظم هذه العصبيَّات في سلكٍ واحدٍ واحْتَوَشَهَا، وهكذا الأهواء يَجُرُّ بعضها بعضاً:

وَعَلَىٰ المُرِيْبِ شَوَاهِدٌ لاَ تُدْفَعُ

وهذه الشَّكوىٰ مازالت محلَّ مكاشفةٍ من العلماءِ العاملين، لمن دَاخَلَهُ نَوْعٌ من الهوىٰ والبدعة، فيوضحونها في ردودِهم عند مكاسرتهم بالحجَّة، ومقارعتهم بالبرهان، ففضحتهم شواهد الامتحان، وقامت شواهد صدقٍ بالمقابلة، والمطابقة، وإعمال عُدَّةِ التَّوثيق علىٰ فشلِ الغلاةِ الذَّريعِ في أمانتهم، بِمَا حَرَّفُوا، وغَيَّروا، وَبَدَّلُوا، نافذين بغلوهم إلى أقطار النصوصِ، فزاغوا بطائفةٍ منها عن معناها تارة، وعن مبناها تارة أُخرىٰ، والأمثلة على هذا كثيرة جدّاً[1].

وقد وقفت في ذلك على نماذج عجيبة لبعض المتقدمين والمتأخرين. وكان منها في المتأخرين:

- ☐ تحريفٌ في آية من كتاب اللَّهِ تعالى!!!
- ☐ تَحريفٌ في نصِّ حديثٍ نَبَوِيٍّ شَرِيفٍ؛ لِيُؤيد انحرافه!!!
- ☐ تَحريفٌ في ترجمةِ عالمٍ من تعديل إلى تجريح، وعكسه،

---

(١) منها مجموعة في القسم الثاني من هذا الكتاب.

لِيُصَحِّحَ المرويَّ أو يُضَعِّفَهُ. حسب مخالفته!!!

- تَحرِيفٌ في كَلَامِ عَالِمٍ حتَّىٰ يؤول إلىٰ تأْييدِ مخالفته!!!

وهكذا!!!

وهذا مَهْيَعٌ واسع، لجَّ فيه صنوفٌ من البشرِ، يعلوهم الوضَّاعون، الكذَّابون على رسولِ اللَّهِ ﷺ فمن سواهم من المغلوبين على رشدِهم في: اللغة، والتَّاريخ، والأَدب..

وهكذا مَدَّ الغُلاةُ هذه «المنقصة في الإِسلام» مستوصين بجادَّة أَسلافهم «الأَخلاف» فلزموا غَرْزَهُم، وسلكوا طريقتهم، وداروا في خِطَّتهم، «وكان بعضُهم لبعضٍ ظهيراً».

والنَّاسُ كأَسرابِ القطا يتَّبع بعضُهم بعضاً، فأَهلُ السُّنَّة يتَّبعون أَهلها، وأَهلُ البدعةِ والضَّلالة يتَّبعون أَهلها.

ومطلوب من أَهلِ السُّنَّةِ كشف من كان سبيُله كذلك، مِمَّنْ غُلِبَ عَلىٰ رُشْدِهِ، فَاستخفَّ بالأَمانةِ العِلميَّة؛ ليتضحَ أَمره، ويصير النَّاسُ علىٰ بصيرةٍ ومعرفة تامَّتين، لِيُنَحُّوهُ عند الذِّكر، والحكم، ويبتعدوا عن كتبه عند الاستشهاد والعزو؛ إِذْ لو سكت «العادلون» عن نفي «تَرَصُّدِ التَّحريف» عند أَوَّلِ نُجُومِهِ؛ لانْزَوىٰ الإِصلاحُ، وبغىٰ مَنْ لا أَمانةَ له على الأُمَنَاءِ، وَلآلَت سابلةُ الدِّين في صفائها لدىٰ كثيرٍ من المسلمين إلى خبر «كاد» إنْ لم تكن في خبر «كان».

لهذا: رأَيتُ تقييدَ بَيَانٍ كَاشِفٍ لهذا المأْخذ الأَثيم: «تحريف النُّصوص» بتطبيقات معاصرة، بِمَا نبَّه عليه جماعة من علماء وأَساتيذ

العصر، وبما تمَّ لي الوقوف عليه، ولم أَستوعب؛ إِذْ فيها دلالة على غيرها.

وحينئذٍ يُفضي القولُ إلىٰ رَهطٍ بُلِيَتْ بهم الحياةُ الحاضرة، أَذكرُ نماذج من تحقيقاتهم، وأُخرى من نقولاتهم، مشيراً إلى محلِّ التَّحريفِ، والبترِ، والتَّلبيسِ، والتَّضليلِ، ثُمَّ أَذكرُ التأْييد لوقوع الجناية منهم على النُّصوصِ بتحريفها، مقابلاً النَّصَّ بِالأَصل الذي نُقِلِ منه، وأُوضِّح وجهَ التَّحريفِ منهم بزيادةٍ، أَو نقصٍ، أَو تلفيقٍ . . إلى آخِرِ ما يُنفقون به بضاعتهم، وحينئذٍ سيرىٰ المنصفونَ أَنَّ كلَّ حرفٍ من حروفِ هذه المادةِ «حَرَف» شَاهِدٌ عَلَىٰ فَعَلاَتِهِمْ.

وإِنَّها ـ وأَيم اللَّهِ ـ لحجَّة نَيِّرة، وبراهين بيِّنة، تلقمهم الحجرَ، وتكشف ما لديهم من أَهواء، وتدفع هذا العَوَار عن علومِ وعلماءِ الشَّريعةِ الغَرَّاء.

ومِنْ وراءِ ذلك أَرجو أَنْ يكونَ هذا داعياً إِلى أَوْبَةِ هذا الرهط إلى كلمةِ سواء: التزام «**الأَمانة العلميَّة**» وأَنْ ينفضوا أَيديهم من الخزي والسوءى: الجناية على النصوص بتحريفها، فيصحِحُوا ما أَفسدوا، ويأْخذوا عهداً علىٰ أَنفسهم أَنْ لا يكذِبُوا ولا يُحَرِّفُوا.

وقد قيل: «ترك الذَّنْبِ أَولىٰ من طلبِ المغفرةِ».

وينتظمهم عُمومُ قول اللَّهِ تعالىٰ:

﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [النور: ١٧].

ولهم قُدْوَةٌ بالكبارِ الَّذينَ يعلنونَ رجوعَهُم عن خطإٍ، أَوْ وَهْمٍ وقع لهم

في فُتيا، أَو تقرير، أَو تأْليف، ولا يجدون في ذلك حرجاً[1].

فإِنْ آبَ هذا الرهط فَحُبّاً، وكرامة، والسعيد من استغفر من المعايب، والعبرة بكمالِ النهاية لا بنقصِ البداية، وإِنْ أَبىٰ إِلا أَنَفَةً بالباطلِ، فلا حبّ ولا كرامة، ولاَ شَيَّعَتْهُ الغمامة.

وللمقَّرِي في فاتحة «نفح الطيب من غصن الأَندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب» (١/ ٢٣ ـ ٢٧) قصيدته المشهورة في تحوُّل الدول، وتقلب الأَحوال، وذكر المآل. والتي عارضها نحو من أَربعين شاعراً. قال في فاتحتها[2]:

سُبْحَانَ مَنْ قَسَمَ الحُظُوْ ظَ فَلاَ عِتَابَ وَلاَ مَلاَمَه

أَعْمَىٰ وَأَعْشَىٰ ثُمَّ ذُو بَصَرٍ وَزَرْقَاءُ اليَمَامَه

وَمُسَدَّدٌ أَوْ جَائِرٌ أَوْ حَائِرٌ يَشْكُوْ ظُلاَمَه

لَوْلاَ اسْتِقَامَةُ مَنْ هَدَا هُ لَمَا تَبَيَّنَتِ العَلاَمَه

وَكُلُّ هَذَا بَعْدُ: لِيَبْقَىٰ العِلْمُ علىٰ اقترانِهِ بالفضيلةِ: «ا **لأَمانة الصَّارمة**» وَأَطرِ أَهلِهِ علىٰ هدي الصَّدرِ الأَوَّلِ، وَأَدَاءً لِأَمَانَةِ التَّاريخِ، والوقت الذي نعيش فيه، كيف تقع فيه هذه «الفواحش» من «**التَّحريفِ والإِغارة علىٰ**

---

(١) انظر: «الأحكام» لابن حزم (٢/ ٣٠٧)، «الصواعق المرسلة» لابن القيم: (٢/ ٥٢٠ ـ ٥٥٤)، «العواصم» لابن الوزير: (١/ ٢٩٢ ـ ٢٩٧)، «الفتاوى»: (٢٠/ ٢٣٤ ـ ٢٣٨)، «رفع الملام» لابن تيمية.

(٢) وقد شرحها: الأدهمي الدمشقي المتوفَّىٰ سنة ١١٥٩هـ باسم: «الكواكب السنية . .» قال المرادي في «سلك الدرر» (١/ ١٦٩): (أودعه فوائد كثيرة ومختارات من أكثر من عشرين كتاباً) انتهى بواسطة «الأعلام»: (١/ ١٣٨).

النُّصوص» ولا يتحرَّكُ أَهلُ اللسانين، بالقلم، واللسان. وهذه اعتبارات لها حُرمتها، فواجبة رعايتها.

وكُلُ هذا، ليتنبَّه أَهلُ السُّنَّة[1]، فيَتَنكَّبُوا الدُّعَاةَ إِلى البدعةِ وما كتبوا، وينصرفوا عنهم، ويُوَلُّوْهُمُ الأَدبار، ويَعدُّوهم في حَيِّزِ العَوَامِّ، فَلاَ يُلتفت إِلى أَقوالهم بالقبول، وَلاَ يُعْتَنَىٰ بِتحصيلِ كُتُبهم، ولا يُدل عليها، ولا عليهم، ويواجهون:

«مَنْ أَكَلَ ثَوْماً أَوْ بَصَلاً فَلْيَعْتَزِلْنَا».

وإِذا كان النَّهيُ عن السَّماعِ من أَهلِ الأَهواءِ، والمذاهب التي تخالف الحقّ ـ وإِنْ عُرِفُوا بالطلب والحفظ ـ وترك سماع من فحش غلطه، وَكَثُرَ وهمه[2]؛ لأَنها مظنَّة لما لا يصح، فإِن «محرفي النُّصوص» ـ وَهُمْ مَئِنَّة التَّلبيس، والتَّضليل ـ أَولَىٰ بأَنْ يُهْجَرُوا وَمَا كَتَبُوا[3].

وإِذا وقَرتْ هذه المعاني السَّامية في نفسك ـ أَيُّها المسلم ـ فلن ترى هذا الكتاب بَعْدُ ضَرْباً من ضُروبِ الهجاءِ، والتَّشهير بالنَّقد، لكنه الجهاد دفاعاً عن حُرُمات العلمِ والعلماء، وحركة تطهير من هذا الظِّلِّ الثَّقيل، والضَّلالِ الوخيم «التَّحريف»، حركة يَغتبط بها المقسطون المنصفون، وتُشْجِي حُلوق القاسطين، وَدَعْ عنك كلمات «المُخَذِّلِيْنَ» فَقَدْ حَذَّرتُكَ

---

(١) انظر: «الفتاوى»: (٧/ ٣٨٥ـ ٣٨٦). و«هجر المبتدع».

(٢) انظر: «آداب طالب الحديث من الجامع للخطيب» لراقمه: (ص/ ١٣).

(٣) انظر: مبحثاً مهماً في كتاب «منهج كتابة التاريخ الإسلامي» تأليف محمد بن صامل السُّلمي: (ص/ ٢٥٣ـ ٢٥٨).

مِنْهُ في «الرَّدِّ على المخالف» وقد نصحتك.

قال ذهبيُّ العصرِ[1] العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي المتوفَّىٰ سنة ١٣٨٦هـ رحمه اللَّهُ تعالى:

مَا كَانَ مَا كَانَ عَنْ حُبِّ لِمَحْمَدَةٍ ... وَلَمْ نُرِدْ سُمْعَةً بِالبَحْثِ وَالجَدَلِ

لَكِنَّمَا الْحَقُّ أَوْلَىٰ أَنْ نُعَظِّمَه ... مِنَ الخِدَاعِ بِقَوْلٍ غَيْرِ مُعْتَدِلِ

وَلاَ أُحِبُّ لَكُمْ إِلاَّ الصَّوَابَ كَمَا ... أُحِبُّهُ وَهْوَ مِنْ خَيْرِ المَقَاصِدِ لِي

فَظُنَّ خَيْراً كَظَنِّيْ فِيْكَ مُحْتَمِلاً ... مَا كَانَ أَثْنَاءَ نَصْرِ الحَقِّ مِنْ خَطَلِ

فَإِنَّمَا غَضَبِيْ لِلْحَقِّ حَيْثُ أَرَىٰ ... إِعْرَاضَكُمْ عَنْهُ تَعْلِيْلاً بِلاَ عِلَلِ

وَقَدْ عَلِمْتُمْ صَوَابِي فِي مُحَاوَرَتِيْ ... وَالحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ السَّهْلِ وَالْجَبَلِ

هذا، وقد جعلت هذا الكتاب في قسمين:

القسم الأَول: العلم بين الأَمانة والتَّحريف.

وفيه مجموعة بحوث تأْصيلية، عن حقيقة «**الأَمانة العلميَّة**»، وأَنها أَصل، ينقضها ذاك الفرع «**التَّحريف**». وأَنَّ بدعة التَّحريف تخرق الحجابَ، وتهتك الأَستار، مع بيانِ حقيقةِ التَّحريفِ، وتاريخه، والإجماع الملِّيّ على تحريمِهِ، وذكر دوافعه، وأَنواعه، وطرقه، ومخاطره، وطريق الكشفِ عنه، وطُرق الوقاية منه، ومن فَعَلَتِهِ . .

القسم الثاني: أَمثلة التَّحريف في المعاصرين.

مُقدماً له بذكر من حاز فضل السبق بكشفهم.

---

(١) مجلة عالم الكتب: (١٢/ ٢) شوال عام ١٤١١هـ، (ص/ ٢٠٢) عن مقال بعنوان: المعلمي والسنوسي في مجلس الإدريسي. تحقيق: عبد الله أبو داهش.

وهذا الكتاب بقسميه، قد جَرَّ إلىٰ بحث مهم، أُراهُ يزيد على أَهمية الكتاب وهو مبحث: «الرقابة عَلَىٰ التُّرَاثِ» والدَّعوة إلىٰ قيامِ هيئة علمية تحجب الجناية عليه، فانتظر هذا المبحث في آخر الكتاب ـ إن شاء اللَّهُ تعالىٰ ـ [1].

وقد تحريتُ في هذا الكتاب الحقَّ والعدل، خَلاَ إنَّ إفْراط بعضهم، في إساءة القول، وتكثُّره، في «تحريف النُّصوص» دفعني إلى التَّصريح ببعض ما يقتضيه صَنِيعه [2].

قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة ـ رحمه اللَّهُ تعالىٰ ـ [3]:

(ولا ريب أَنَّ الأَلفاظ في المخاطبات، تكون بحسب الحاجات، كالسِّلاحِ في المحاربات، فإذا كان عدوُّ المسلمين ـ في تحصُّنِهم وتسلُّحِهم ـ على صفةٍ غيرِ الصِّفةِ التي كانت عليها فارس والروم، كان جهادهم بحسبِ ما توجبه الشريعةُ التي مبناها على تحرِّي ما هو أَطوع، وللعبد أَنفع، وهو الأَصلح في الدنيا والآخرة . .) انتهىٰ.

وفي الختام: فهذا التقييد، مما أَحتسبه عند اللَّهِ تعالى، وأَحسبه يقيناً من أَداء «الأَمانة العلميَّة» واحترام العهد الذي أَخذه اللَّهُ على عباده ﴿إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً﴾، ومساهمة في نفي تحريف أَهل الأَهواء «الغلاة» كما في حديث: «يحمل هذا العلم من كلِّ خلفٍ عدُوله ينفون عنه

---

(١) ثم رأيت إفراده مطبوعاً لأهميته.

(٢) بنحوه في طليعة التنكيل. انظرها مع «التنكيل»: (١/ ١٢).

(٣) «الفتاوى»: (٤/ ١٠٧).

تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

ولو كتمتُه لخشيت أَنْ أكونَ في ركابِهِم، فاللهمَّ إنَّا نبرؤ إليكَ ممَّا فعل هؤلاء.

وهذا شاهد لبراءتنا من فَعَلاتِهم.

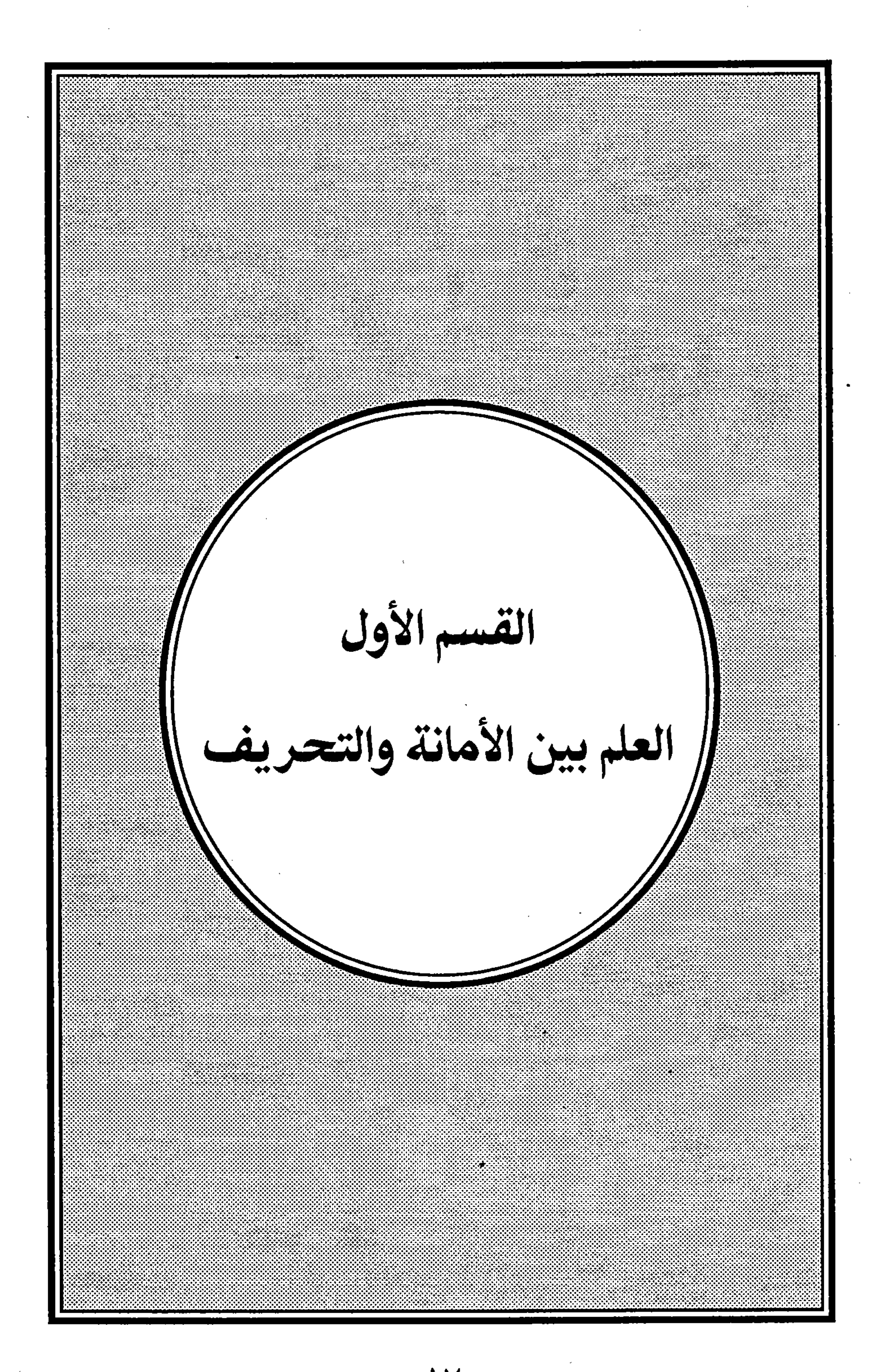
﴿رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَٱغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التحريم: ٨]

آمين.

المؤلف

بكر بن عبد الله أبو زيد

الرياض ـ ٦/ ١/ ١٤١٢هـ



القسم الأول

العلم بين الأمانة والتحريف


تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

١- الأمانة العلميّة : الخُلُق العلمي الجليل.

٢- أُمور لا تخل بالأَمانة العلميّة.

٣- حقيقُة التّحريف.

٤- أسماءُ التّحريف.

٥- تاريخ التّحريف.

٦- الإجماع المِلّيّ على تحريم التّحريف.

٧- دوافع التّحريف.

٨- ما يلحقه التّحريف من الكلام.

٩- أَنواع التحريف.

١٠- طرق الغلاة في التحريف.

١١- مخاطر التحريف.

١٢- الطريق لكشفِ التّحريف.

١٣- طرق الوقاية من محرّفي النُّصوصِ وتحريفهم.



تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

١ـ الأمانة العلميّة: الخُلُق العلمي الجليل[1]

تُطلقُ الأَمانةُ علىٰ كُلِّ ما عُهد به إلىٰ الإنسان من التكاليف الشرعية، وغيرها، وحكمها الوجوب، فتجب المحافظة عليها، في كلِّ ما يُعهد به إلىٰ الإنسان وَحِفْظُ كُلِّ أَمانة بِحَسَبِهَا.

وقد قال العلماءُ: «حفظ الأَمانة يوجب سعادة الدَّارين، والخيانة توجب الشَّقاء فيهما».

ولهذا فالأَمانة أَصلٌ أَصيلٌ في حياةِ المسلم، وشأْن الأَمين عظيم، وقدره كبير في الشَّرع، وفي عرفِ النَّاسِ، وتعاملهم في حياتهم.

وقد نصَّ العلماءُ علىٰ أَنَّ من واجب الولاة: «اسْتِكْفَاءُ الأُمَنَاءِ وَتَقْلِيْدُ النُّصَحَاءِ، فيما يُفَوَّضُ إليهم من الأَعمال، وَيُوكَلُ إليهم من الأَموال؛ لتكون الأَعمال بالكفاءة مضبوطة، والأَموال بالأُمناء محفوظة»[2].

والله تعالى يقول: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ ٱسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَأْجَرْتَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ﴾ [القصص: ٢٦].

وقال سبحانه ناهياً عن الخيانةِ في الأَمانةِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُواْ أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧].

وقد صحَّ عن النَّبيِّ ﷺ أَنَّه قال: «من غش فليس منا» رواه مسلم وغيره.

---

(١) «الموسوعة الفقهية»: (٦/ ٢٣٦ـ ٢٣٩، ٢٧١ ـ ٢٧٢).

(٢) «الموسوعة الفقهية»، عن: «الأحكام السلطانية» للماوردي: (ص/ ١٥، ١٦).

ولجميع ما ذكر، وما في معناه من نصوصِ الوحيين الشَّريفين، نص العلماءُ علىٰ اعتبار شرط الأَمانة في كل تَصرُّف، وفي كل ولاية، ونصوا على مفرداتها، مثل: الوصي، والناظر، والقاضي، والشاهد، وأَرباب الخبرة، والعالم في علمه، وَأَشْرَفُهُ عِلْمُ الوحيين الشريفين، وَفَهْمُ المراد من نصوصهما.

فإنَّ العلم إمَّا نَقْلٌ مُصَدَّقٌ، أَو استدلال مُحقق[1]، والأَمانة: أَصل فيهما، فهي حِلْيَةٌ مأْمور بها شرعاً، والخيانة فَرْعٌ فاسد، منازع لهذا الأَصل الشريف، فَهِيَ خَلةٌ منهي عنها، ومنها «التحريف» فهو أعظم ناقض لأَمانة النقل في المباني، وأَعظم مُفسدِ لأَمانة النظر في الاستدلال والمعاني. «فواجب علىٰ طالب العلم فائق التحلي بالأَمانة العلمية في الطلب، والتحمل، والأَداء، والبلاغ»[2].

«فإن فلاح الأُمة في صلاح أَعمالها، وصلاح أَعمالها في صحة علومها، وصحة علومها أَن يكون رجالها أُمناء فيما يروون أَو يصفون، فمن تحدث في العلم بغير أَمانة، فقد مَسَّ العلم بقرحة، ووضع في سبيل فلاح الأُمة حجر عثرة.

لا تخلو الطوائف المنتمية إلى العلوم من أَشخاص لا يطلبون العلم ليتحلوا بأَسنىٰ فضيلة، أَو لينفعوا الناس بما عرفوا من حكمة، وأَمثال

---

(١) «فتاوى ابن تيمية»: (١٣/ ٣٢٩، ٣٤٤)، «الصفدية» له: (١/ ٢٩٣)، «الرد على البكري»: (ص/ ٢٧٥).

(٢) «حلية طالب العلم»: (ص/ ٤٢).

هؤلاء لا تجد الأَمانة في نفوسهم مستقراً، فلا يتحرجون أَن يَرْوُوا مَا لَمْ يسمعوا، أَو يصفوا ما لم يعلموا. وهذا ما كان يدعو جهابذة أَهل العلم إلى نقد الرجال، وتمييز من يسرف في القول ممن يصوغه على قدر ما يعلم، حتى أَصبح طلاب العلم على بصيرة من قيمة ما يقرءونه فلا تخفى عليهم منزلته، من القطع بصدقه، أَو كذبه، أَو رجحان أَحدهما على الآخر، أَو احتمالهما على سواء)[1] انتهى.

فالعالم، وطالب العلم، يكتسبان هذا الشرط الإِسلامي، بدافع من الخلق، والأَدب، والديانة، ونقاوة المنهج، فإِذا اختلت الأَمانة العلمية ارتفعت الحصانة عنه بقدر ما أَخل بها.

فَمَنْ خَانَ الأَمانة فَحَرَّفَ في آية في نَصِّهَا، أَو الاستدلال منها، فهذا ساقط العدالة، مستوجب للجرح الشديد، والعذاب الأَليم، ومن خان الأَمانة بالتحريف في حديث نبوي شريف، فكذلك. ومن خان في نقل كلام عالم، وَقَوَّلَهُ ما لم يقل، أَو لَبَّس فيه ببتر، ونحوه، فهذا ضرب من التحريف والخيانة. وهكذا من ضروب قصد التَّحريف، حاشا الغلط، والوَهْم. وإِذا كان السَّطو علىٰ كلامِ عالمٍ، وانتحاله بدون عزو «قرصنة فكرية» تُعَدُّ مِنْ «نواقض الأَمانة العلميَّة» فكيف بمن حَرَّفَ، ولَبَّس[2].

---

(١) «رسائل الإصلاح» لمحمد الخضر حسين: (١/ ١٣).

(٢) «أمانة تحمل العلم» عبد الفتاح الحلو. في مجلة عالم الكتب ٢/ ٤/ ١٤٠٢هـ: (ص/ ٧٠٣ ـ ٧٠٦). «سرقات الكتب وانتحالها في العصور الإسلامية». و«فقه النوازل».

وكما سبق لك نَقْلٌ مِنْ أَوَّلِ كلامِ الشَّيخ محمد الخضر حسين، المتوفَّىٰ سنة ١٣٧٠هـ ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ في «الأمانة في العلم» فهذا سياق باقي كلامه، أَجد الضرورة ملحة بذكره على طوله؛ لنفاسته، وعظيم فائدته. قال رحمه اللَّه تعالى[1]:

(قيض اللَّه للسنة النبوية رجالاً أُشربوا في قلوبهم التَّقوى، فنهجوا في روايتها نهج أَصحاب رسول اللَّهِ ﷺ، فلا يروون إلا ما وثقوا من صحته، وهم بعد هذا الاحتراس البالغ على فريقين: فريق يحافظون في الرواية على الأَلفاظ لا يغيرون منها حرفاً، ومن أَصحاب هذه الطريقة: القاسم بن محمد بن أَبي بكر الصديق، ورجاء بن حيوة، ومحمد بن سيرين.

وفريق من أُولئك الراشدين يحافظون فيما يروون من الحديث على المعنى، ولم يروا بأْساً في التعبير عنه بلفظ غير لفظ الرواية على شرط أَن يؤدي المعنى كما هو، ومن أَصحاب هذه الطريقة: الحسن البصري، والشعبي، وإِبراهيم النخعي.

اندس بين هؤلاء الأُمناء أَشخاص يتشابهون في الاستخفاف بصدق اللهجة، ويختلفون في الأَغراض التي دعتهم إلى هذا الاستخفاف.

فمنهم الجاهل: الذي يحسب أَن من طرق الإِحسان إلى الدين وضع أَحاديث للترغيب في بعض ما ندب إليه من أَعمال صالحة، كما وضع

(١) «رسائل الإصلاح» لمحمد الخضر حسين: (١/ ١٣ ـ ٢١).

نوح بن أَبي مريم أَحاديث في فضل سور القرآن، وقال: رأَيت الناس قد أَعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أَبي حنيفة، ومغازي ابن إِسحاق، فوضعت هذه الأَحاديث حسبة.

ومنهم المغلوب على رشده: يضع الحديث لنحو تأْييد مذهب أَو إِصابة عرض زائل، كأَن يضع حديثاً فيما يوافق هوى ذي سلطان؛ ليزداد عنده حظوة، فهذا غياث بن إِبراهيم: رأَى المهدي يلعب بالحمام، فتصرف في حديث «لا سبق إِلا في نصل أَو خف أَو حافر» فزاد فيه «أَو جناح» وقد شاء اللَّه تعالى أَن يتنبه المهدي لهذه الخيانة، فَأَنَّبَ غِيَاثاً، وترك الحمام، وأَمر بذبحها.

ومنهم الزنديق: يضع أَحاديث ليفسد القلوب ويزعزع الإِيمان، كما وضع بعض عباد الأَوثان حديث «لو أَحسن أَحدكم ظنه بحجر لنفعه».

ونهض باللغة العربية وآدابها رجال طُبعوا على الأَمانة، مثل أَبي عمرو ابن العلاء، والمفضل الضبي، والخليل بن أَحمد، وسيبويه، والأَصمعي، وابن الأَعرابي، وابن عمرو الشيباني، ومحمد بن مسلم الدينوري.

ولم تخلص اللغة وآدابها من أَن ينتمي إِليها نفر لا يتحاشون أَن يدخلوا فيها ما ليس من حقائقها كقطرب[1] وحماد الراوية، ولولا العلماء الذين ينقدون ما يرويه أَمثال هؤلاء لأُصيبت اللغة بفساد كبير.

(١) كان متهمّاً في رأيه وروايته عن العرب «مقدمة التهذيب» لأبي منصور الأزهري.

وللتاريخ القسط الأوفر من اختلاق الرواة، وتزوير الكتاب، فكم من حقائق شاخصة حاولوا أن يذهبوا بها هباء، وكم من سِيَر نقية أخرجوها في صورة ما يستحق هجاء، وَسِيَرٍ مدنسة أُلبسوها ثوب ما يستأهل ثناء، ومن ناحية المحرومين من نعمة الأمانة في العلم صدرت كتب مثل كتاب: «الإمامة والسياسة» المنسوب لابن قتيبة وصفت كثيراً من أفاضل السلف في غير إنصاف، وولغت في أعراض الصحابة وهم خير أُمة أُخرجت للناس، وقد حذر أهل العلم من التسرع إلى تسليم ما يكتبه المؤرخون في شأنهم، وإنما يعول في أخبارهم على الروايات الموثوق بها كالأخبار الواردة على طريق علماء الحديث.

وكذلك ترى في غير الحديث واللغة والتاريخ من العلوم رهطاً يمسونها بأيد غير مؤتمنة، ويحشرون فيها ما لا يصح رواية أو لا يقبل دراية، فيتناولها الجهابذة بالنقد، فينفون خبثها كما تنفي النار خبث الحديد.

فالأمانة زينة العلم وروحه الذي يجعله زاكي الثمر لذيذ المطعم، وإذا قلبت النظر في تراجم رجال العلم، رأيت بين العالم الأمين وقرينه غير الأمين بوناً شاسعاً، ترى الأول في مكانة محفوفة بالوقار، وانتفاع الناس منه في ازدياد، وترى الثاني في منزلة صاغرة، ونفوس طلاب العلم منصرفة عن الأخذ عنه أو متباطئة.

وقد تقرأ كتاباً فتراه حافلاً بالمسائل النادرة، فيكبر صاحبه في عينك، ومتى عرفت أنه من المطعون في أمانتهم، شعرت بأن شطراً من

ذلك الإكبار قد ذهب، وخالطك الريب في صحة ما أعجبت به من المسائل الراجعة إلى الرواية.

كيف تكون منزلة الجاحظ عندك لو درست حياته فخرجت مالئاً يدك بالثقة من أنه راوية أمين؟ لا أشك في أن الأمانة إذا انحازت إلى مثل ذكاء الجاحظ وسعة اطلاعه بلغ صاحبها في الشرف والسؤدد المكانة القصوى، ولكنك تقرأ ما شهد به بعض[1] ناقدي علماء العربية من أن الجاحظ غير مأمون فيما يروي، فلا يبقى في نفسك من احترامه إلا ما جاءها من ناحية سعة علمه وبراعة بيانه.

ولا أظنك بعد أن تعلم أن أبا الفرج الأصبهاني صاحب كتاب «الأغاني» غير معدود فيمن يُطمأن إلى روايته[2] إلا أن تقرأ كتاب «الأغاني» على أنه كتاب أدب يجمع بين الصحيح والسقيم، حتى إذا أردت تحقيق موضوع تاريخي لم تُعَول على ما ينفرد بروايته، فتورده كما تورد ما يرويه ابن جرير الطبري - مثلاً - وأنت مطمئن إليه، ولو كنت إذ درست حياة أبي الفرج وجدتها خالصة مما يخدش في أمانته، لأخذ في نفسك مكانة فوق المكانة التي حازها من جهة سعة اطلاعه، وإتقانه لصناعة التأليف.

فالرجل الذي يكون على جانب من العلم، ولا يتصرف فيه بأمانة حصينة، يرمقه الناس بازدراء؛ وتذهب ثقتهم به، فلا يكادون ينتفعون بما

---

(١) أبو منصور الأزهري في مقدمة كتاب «التهذيب».

(٢) انظر: «عيون التواريخ» لابن شاكر.

يمكنهم أن ينتفعوا به من معلوماته الصحيحة.

وهذا صاعد بن الحسين البغدادي دخل قرطبة أيام المنصور بن أبي عامر، وكان عالماً باللغة والأدب والأخبار، ولكن أهل العلم اختبروه فوجدوه يتنفق بالكذب، فأعرضوا عنه ولم يأخذوا منه شيئاً، وألف كتاباً سماه «الفصوص» نحا فيه نحو «الأمالي» لأبي علي القالي، فغلب شؤم ما فيه من كذب على ما فيه من صدق، وكان شكرهم لهذا الكتاب أن طرحوه في النهر.

قد يقع الرجل في حال يرى أن الاعتراف فيه بالجهل يذهب بشيء من احترام سائليه له، فيقف بين داعيين: فضيلة الأمانة تدعوه إلى أن يقول: «لا أدري»، وحرصه على أن يبقى احترامه في نفوس سائليه غير منقوص يدعوه إلى أن يستمد من غير الحقيقة جواباً، وفي مثل هذا الحال يظهر مقدار صلة العالم بمزية الأمانة، فإن كان راسخاً فيها رسوخ الجبل تشتد به العواصف فلا تزحزحه قيد شعرة؛ أجاب داعيها واستيقن أن الاحترام الحق في الوقوف عند حدودها، وإن كانت الأمانة كلمة يقولها بفمه ويسمعها بأذنه دون أن تتخلل مسلك الروح منه، آثر لذة الاحترام في ذلك المشهد، وأجاب بما ليس له به علم.

حضر بعض أدباء المغرب مجلس السلطان إسماعيل، أو ابنه محمد، وقرأ هذا الأديب بين يديه صحيفة، فجاءت كلمة «الوخيد»[1]

(١) الوخيد للإبل: الإسراع.

فقرأَها «الوخيذ» بالذال المعجمة، فأَرجعه السلطان، فقال ذلك الأَديب: إِنه بالمعجمة والمهملة، فطلب منه شاهداً على ذلك، فارتجل:

أَقـــول لصـــاحبي لمـــا ارتحـــلنا
وأَشـــرعنا النجـــائب في الوخـــيذ
تمتـــع مـــن لذيـــذ كـــلام حـــورا
فمـــا بعـــد العشـــية مـــن لذيـــذ

وإِذا كان هذا الأَديب قد خرج من مجلس السلطان في ستر، فقد لقي ما يلقاه المستخف بحق الأَمانة في العلم، فافتضح أَمره. ووعت صحف التاريخ حديثه فَأَزْرَى بقدره.

وإِذا أَبديت في العلم رأياً، ثم أَراك الدليل القاطع، أَو الراجح أَن الحق في غير ما أَبديت، فمقتضى الأَمانة أَن تصدع بما استبان لك أَنه الحق، ولا يمنعنك من الجهر به أَن تنسب إِلى سوء النظر فيما رأَيته سالفاً، فما أَنت إِلا بشر؛ وما كان لبشر أَن يبرىء نفسه من الخطأ، ويدعي أَنه لم يقل ولن يقول في حياته إِلا صواباً.

والأَمانة هي التي كانت تحمل كبار أَهل العلم على أَن يعلنوا في الناس رجوعهم عن كثير من آراء علمية، أَو اجتهادات دينية، تبينوا أَنهم لم يقولوا فيها قولاً سديداً. تجد هذه الفضيلة في الأَئمة المقتدى بهم كمالك بن أَنس، وأَبي حنيفة، والشافعي، وأَحمد بن حنبل؛ والفتاوى التي رجع عنها أَمثال هؤلاء العظماء منبه عليها في كتب الأَحكام، ولا يعد

شيء منها فيما يصح الاقتداء به إلا أن يراه بعض المجتهدين صحيح الاستنباط، ثابت الأَصل، فحكمه العمل على ما رأَى.

يُسأَل العالم ذو الخلق العظيم عما لا يعلم؛ فلا يجد في صدره حرجاً أَن يقول «لا أَعلم» وهذه سيرة علمائنا الأَجلاء، يُلْقَى على الواحد منهم السؤال في العلم الذي علا فيه كعبه، فإذا لم يَحْضُرْهُ الجواب أَطلق لسانه بكلمة «لا أدري» غير مستنكف ولا مبال بما يكون لها من الأَثر في نفوس السائلين، وإذا فاته أَن يجيب طالب العلم عما سأَل، لم يفته أَن يعلمه خُلُقاً شريفاً هو أَن لا يتحدث في العلم إلا على بصيرة، فيحفظ مقامه من أَن يرمى بضعف الرأْي إن كانت المسأَلة من قبيل الدراية، أَو بقلة الأَمانة إن كانت عائدة إلى الرواية، ولأَن يقال: سئل فقال: لا أَدري، خير من أَن يقال: سئل فقال خطلاً، أَو روى ما لم يكن واقعاً. قال ابن هرمز: (ينبغي للعالم أَن يورث جلساءه قول «لا أَدري»).

والمسائل التي قال فيها كبار العلماء «لا أَدري» بالغة من الكثرة ما لا يحيط به حساب.

سأَل رجل مالك بن أَنس عن مسأَلة، وذكر أَنه أُرسل فيها من مسيرة أَشهر من المغرب. فقال له: أَخبر الذي أَرسلك أَنه لا علم لي بها، قال: ومن يعلمها؟ قال: مَنْ عَلَّمَهُ اللّٰه. وسأَله آخر عن مسأَلة استودعه إياها أَهل المغرب، فقال: «ما أَدري ما هي» فقال الرجل: يا أَبا عبد اللّٰه تركت خلفي من يقول: ليس على وجه الأَرض أَعلم منك، فقال مالك غير مستوحش: إذا رجعت فأَخبرهم أَني لا أُحسن. وقال الكاتبون في سيرته:

لو شاء رجل أَن يملأَ صحيفته من قول مالك «لا أَدري» لفعل.

ونقرأُ في سيرة الشعبي أَنه سئل عن مسأَلة فقال «لا أَدري» فقال له السائل: فبأَي شيء تأْخذون رَزْقَ السلطان؟ فقال: لأَقول فيما لا أَدري: «لا أَدري».

ومن شواهد أَمانة محمد بن الأَعرابي، أَن محمد بن حبيب سأَله في مجلس واحد عن بضع عشرة مسأَلة من شعر الطرماح، فكان يقول: لا أَدري ولم أَسمع، أفأحدس[1] لك برأْيي!

وَقَدْ تَخُوْنُ الرَّجُلَ ذاكرته أَو تأْخذه غفلة فيقع لسانه في خطأ وينبه بَعْدُ أَو يتنبه من نفسه إلى هفوته، فإن كان على حظ عظيم من الأَمانة بادر إلى إصلاح خطئه بنفسه غير مستنكف من الاعتراف بما أَخذه من ذهول قلب، أَو غلط لسان.

حضر أَبو بكر بن العربي[2] مجلس أَبي الفضل النحوي فسمعه يقول: طَلَّقَ رسول الله ﷺ، وآلى، وظاهر[3] فلما انصرف، قصده إلى منزله، وقال له: أَصلحك اللّه! «قلت إنه ﷺ طلق، وآلى، وظاهر» وإنه ﷺ لم يظاهر، فإن اللّه جعل الظهار منكراً من القول وزوراً، فكان من أَبى

---

(١) الحدس: التخمين.

(٢) هكذا وردت هذه القصة في كتاب «الفائق» لابن راشد القفصي وأوردها أبو بكر بن العربي في كتاب الأحكام على أنها وقعت لمحمد بن قاسم العثماني حين حضر لمجلس أبي الفضل الجوهري

(٣) آلى: أي حلف على أن لا يدخل على نسائه مدة من الزمن. وظاهر: أي قال لامرأته: أنت عليَّ كظهر أمي.

الفضل أَن شكره، ومن الغد قال أَبو الفضل لأَهل مجلسه بعد أَن قرب ابن العربي إِليه: إِني قد قلت لكم بالأَمس: إِن رسول اللّه ﷺ طلق وآلى وظاهر، وإِن هذا أَرشدني إِلى أَنه لم يظاهر، وهو كما قال، وإِنه شيخي في هذه المسأَلة.

من الأَمانة الرجوع إِلى الحق، وهو كمال لا تحرص عليه إِلا نفوس ذللت لها سبل المكارم تذليلاً، ومن الأَمانة أَن تنقد الآراء ولا تغمض فيما تراه باطلاً، وإِن كان بينك وبين صاحبها صلة الصداقة، أَو القربى.

قَدَّمَ أَبو جعفر أَحمد بن يوسف الفهري للملك المستنصر في تونس كتاباً في النحو، فدفعه المستنصر للأستاذ أَبي الحسن حازم، فزار أَبو جعفر حازماً يوماً، فرأى الكتاب بين يديه، فقال له: يا أَبا الحسن

«وعين الرضا عن كل عيب كليلة»

فقال له حازم: أَنت سيدي وأَخي، والعلم لا يحتمل المداهنة، فقال له أَبو جعفر: فأَخبرني بما عثرت عليه، فأَراه مواضع فسلمها وأَصلحها بخطه.

ومن أَمانة العالم أَن لا يفتي، أَو يقضي بما يراه باطلاً، فحرام عليه أَن يفتي، أَو يقضي برأْي غيره وهو لا يتردد في بطلانه، ويبقى النظر في المسائل التي تعود إِلى الاجتهاد، ولا يتعدى حكمها مراتب الظنون، وهذا ما يمكن أَن يكون موضع اختلاف الفقهاء في قضاء العالم أَو إِفتائه بغير مذهبه؛ كأَن يقضي بين خصمين من أَتباع بعض المذاهب على مقتضى المذهب الذي تقلداه.

كان العالم الجليل قاسم بن محمد بن سيار يفتي في الأندلس بمذهب مالك وهو يخالفه في كثير من المسائل، فقال له أحمد بن خالد: أَراك تفتي الناس بما لا تعتقد وهذا لا يحل لك، فقال: إنَّما يسأَلونني عن مذهب جرى في البلد، فَعُرِفَ فأُفتيهم به، ولو سأَلوني عن مذهبي لأَخبرتهم به.

وُيُسَهِّلُ عَلَى العالم السبيلَ لإفتاء القوم بمذهب إمام تقلدوه، أَن المجتهد وإن خالف غيره من المجتهدين في بعض الأَحكام المستنبطة، يرى أَن عبادات كل مجتهد ومن يقلدونه في مذهبه صحيحة، لأَنها قائمة على الاجتهاد الذي هو أَقصى ما كلفهم اللّه بالعمل عليه، وليس عليهم أَن يكون اجتهادهم مطابقاً لما هو الصواب عند اللّه.

وممن لا يجيز للعالم أَن يحكم بمذهب غير راجح في نظره: أَبو بكر الطرطوشي، فإنه كان ينكر ما يفعله ولاة قرطبة من أَنهم إذا ولوا أَحداً القضاء، شرطوا عليه أَن لا يخرج عن قول ابن القاسم، وقال: هذا جهل عظيم.

والحق أَن ولاية القضاة المتبعين لمذهب بعض الأَئمة المقتدى بهم ـ عند فقد المجتهدين ـ صحيحة، ولولي الأَمر أَن يشترط عليهم الحكم بالمشهور أَو الراجح في مذهب بعينه عند الولاية، ضبطاً للأَحكام، وسدّاً لأَبواب اتباع الأَهواء، ولا حرج في قضائهم على هذا الشرط، وإن حكموا بما لا تطمئن إليه نفوسهم، فإن آراء من لم يبلغ رتبة الاجتهاد المطلق أَو المقيد تسقط أَمام آراء المجتهدين، وليس لها في نظر الشارع من قيمة،

أَما بالغ رتبة الاجتهاد فليس له أَن يحكم بغير ما قامت الأَدلة القاطعة، أَو الراجحة على أَنه حكم اللَّه الذي شرع لعباده.

وإذا كانت الأَمانة في العلم منبع حياة الأُمم، وأَساس عظمتها، زيادة على أَنها الخصلة التي تكسب صاحبها: وقاراً، وجلالة، كان حقّاً علينا أَن نعطف عَلَى نَشْئِنَا من طلاب العلم، ونتخذ كل وسيلة إِلى أَن نخرجهم أُمناء فيما يروون أَو يصفون، ذلك بأَن نتحرى في دروسنا الأَمانة فيما نروي، ولا نجيب سؤالهم إِلا بما ندري أَو بقولنا «لا ندري» وإِذا أُوردنا رأْياً استبنا بعد أَنه مأْخوذ من غير أَصل، قلنا لهم في صراحة: قد أَخطأْنا في الفهم، أَو خرجنا على ما تقتضيه أُصول العلم.

ومن أَساليب تلقينهم الأَمانة في العلم أَن نتلقى مناقشاتهم بصدر رحب، ولا نقتل آراءهم بالكلمات الجارحة، أَو نتعسف في ردِّها فندافعها بما نعتقد في أَنفسنا أَنه غير كاف لدفاعها.

وعلى الأستاذ بعد أَن يقوم بحقِّ الأَمانة ملاحظة سير الطلاب حتى إِذا وقع أَحدهم فيما يدل على أَنه غافل عن رفعة شأْنها وغزارة فوائدها، أَرشده إلى أَن العلم بغير أَمانة شر من الجهل، وأَن ذكاء لا يصاحبه صدق اللهجة نكبة على العقل ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئولاً﴾ انتهى كلامه ـ رحمه الله تعالى ـ وَهُوَ نَفِيْسٌ جِدّاً.

□ □ □

٢ـ أمور لا تخل بالأمانة العلمية

هذه أُمور لا تخل بأَمانة العلم، وليست من التحريف المذموم في شيء؛ لأَنها تفتقد قاعدة التحريف: «العمدية والقصد». ومنها:

١ ـ ما يلحق النص منثوراً أَو منظوماً مِنْ حَرفٍ تَصَحَّف، أَوْ تَحَرَّفَ، على سامعه، أَو كاتبه.

وهذا باب عناه أَرباب العلوم، ومنها مؤلفات حافلة في «تصحيفات المحدثين».

وما يحصل هذا، إلا من خطأ، أَو وَهْمٍ، وقَلَّ أَن يسلم منه أَحد، من الأَئمة في الأُمة، فمن دونهم.

والإِثم في هذا محطوط. قال اللَّه تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

لكن فرق في الاحتجاج بين من قلَّ خطؤه، ونَدرَ وَهْمُهُ، وبين من فحش غلطه، وكثر وهمه.

وكم من كتابٍ تَعِبَ فيه مُنشِؤه، وَحَرَّرَهُ جُهده، ثم يستخرج القارىء العادي منه أَحرفاً، فاتت على المؤلف الحاذق سلامتها. لِعُبور النظر، وشرود الذهن، واشتباه الأَلفاظ، وتقارب المعاني، ومن وراء ذلك: أَغاليط النقلة، وتطبيعات الطابعين وقد قيل: «الناسخ ماسخ».

وللأَديب إبراهيم الصولي، المتوفَّى سنة ٢٤٣هـ ـ قولته المشهورة:

«المتصفح للكتاب أبصر بمواقع الخلل فيه من منشئه»[1].

٢ ـ ولا يدخل في «تحريف النَّصِّ» اختصاره بشرطين: الإشارة إلى ذلك، وأن لا يُخل بمقصد قائله، ولا يخرجه عن مُراده.

وعند المطابقة قد ترى لبعض المتقدمين نوع تَجوُّز في النقل لكلام عالم بشيء من التقديم والتأْخير، أَو الاختصار، دون الإشارة لكن هذا مع إمكان حَمْله على اختلاف النُّسخ، لن تراه مُخلاً بالمقصود، والكمال عزيز.

٣ ـ ولا يُخل بنقل النص لكلام عالم مثلاً، إضافة كلمة تفسيرية، مميزة، بين عارضتين هكذا: ـ ـ

كَمَا دَأَبَ عليه بعض أَهل العلم.

وقد عمد بعض المعاصرين «الغلاة» بنقل جُمل عن ابن الصلاح ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ فَحَشَرَ في مثانيها، ضِعْفَها، بعارضة، وهذا تَجَوُّزٌ غير محمود، وسيأْتي بيان ما في هذا من تلبيس يُراد. واللَّه المستعان.



(١) «ثمرات الأوراق» لابن حجة الحموي: (ص/ ٣٣٦)، و«مقدمة الأعلام» للزركلي: (١/ ٢٢)، وفي «معجم الأدباء»: (١/ ٥٦) نسبها ياقوت إلى جعفر بن يحيى في رسالة كتبها فليحرر.

٣ـ حقيقة التحريف[1]

«التحريف»: اسم نزلت آيات «القرآن الكريم» بذمه، وَخَصَّ به «اليهود» في تحريفهم «التوراة». كما يأتي سياقها في مبحث «تاريخ التحريف». وقاعدة النصوص: أَن كل اسم عُلِّقَ عليه الذم والعقاب في الكتاب، أَو السنة، كان أَهله مذمومين، كلفظ: الكذب، والخيانة، والفجور، والفاحشة، والظلم.

ومنها «التحريف» المذموم، وحقيقته: «العدول بالكلام عن وجهه وصوابه إلى غيره».

ويقال: «تغيير الكلام عن موضعه في مبناه أَو معناه حتى يظن أَنه حق» فهو مرادف للتزوير بجامع التضليل، وتغيير المقصود. و«التحريف» انحراف وميل عن قصد وهوى، وَغُلُوٍّ، والتواء، لأَنه لا قرار لهذه في نصوص الشرع، فلا تتأَيد إلاَّ بمثلها.

ولا ينشأ هذا إلاَّ عن هوى متَّبع؛ لأَن فاعله يتطلب المخارج من النصوص، حتى تؤيد ما هو عليه من رأْي، قد يكون قاله إمام يعتقده لدليل عَرَضَ له، لكن المتابع المتعصب لقول الإمام لا للدليل يحمله

---

(١) «فتاوى ابن تيمية»: (٣/ ١٦٥، ١٩٥)، (١١/ ٩١)، (١٨/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)، «الاستقامة» لابن تيمية: (٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥)، «منهاج السنة النبوية»: (٦/ ١٧٩)، (٨/ ٤١١)، «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢١٥) ط دار العاصمة، «السير» للذهبي: (٦/ ٣٨٢)، «الفارق» للسيوطي: (ص/ ٥٦). «شرح مقامات السيوطي» (٢/)، «الموسوعة الفقهية الكويتية»: (١٠/ ١٩٨ ـ ٢٠٥).

تعصبه على الاستمساك بقول إمامه، فيجمع له نفسه بتطلب المخارج بتحريف النصوص ومعانيها، من آية، أَو حديث، أَو كلام عالم[1].

وهذا موطن يُفرق به بين أَتباع الرسل، والمخالفين لهم، وبين أَهل السنة، والبدعة، وبين الراسخين في العلم، والزائفين. ويشمل كل محرف عن قصد في أَصل، أَو فرع.

وعليه: أَسَّسَ أَهل العلم في مناهج البحث والتأْليف: الالتزامَ بالأَمانة العلمية، وَشَدَّدوا، وصاروا بالمرصاد لمن جنح به «الغُلُو» إلى «الخيانة». وهي الفرع الناقض لهذا الأَصل . .

ومن مفردات الخيانة «التحريف» للنص من آية، أَو حديث، أَو أَثر، أَو كلام عالم، في ذات النص، أَو معناه، ودلالته، وَمُؤَدَّاه، فهو قادح في الأَمانة، مناهض لها.

وقد أَطبق المسلمون على تحريمه؛ إذ هو آخية الكذب؛ لأَنه إخبار بخلاف الحقيقة. وقد قال اللَّه تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّنْ رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ**﴾ [الأَعراف: ١٥٢].

قال أَبو قلابة ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ :

«هي لكل مفتر من هذه الأُمة إلى يوم القيامة».

و«التحريف المقصود» خيانة، وافتراء، «**وما خائن بمزكًّى**»، وكيف

---

(١) يُنظر: «الاعتصام» للشاطبي: (١/ ١٦٢).

يُزكى محترف «النفاق الأَصغر»: «تحريف الكلم عن مواضعه». وهذا من لطائف الاستدلال بآي الكتاب.

والحاصل: أَن التحريفِ المذموم هو المتعمد مما عملته أَقلام الغلاة «أَهل الأَهواء» بالترصد، والتربص من العبث، والتلاعب بالنصوص بالبتر، والتحريف، مما يوردونه؛ ليقيم أَود استدلالهم، في مقامات الحجَّة، والمحاجَّة، لما يطوون عليه معتقداتهم من «غلو» في عصبية، أَو عصبيات متعددة الجوانب من مخالفاتهم.

وبالجملة فالتحريف مُرُوْقٌ عن الصدق، و«تقولٌ» واللَّه تعالى يقول: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٦].

ومن أَقوال المفسرين في هذه الآية ﴿لأَخذنا منه باليمين﴾، أَي: بإِقامة الحجَّة على المتقول بأَن يقيض اللَّه له من يعارضه في تقوله، وينادي في الناس بأَن المتقوِّلَ مزمار من مزامير الشيطان، والتحريف من ولائد التقول؛ لأَن عمدته الباطل، والمزخرف بالباطل أَخو الساحر ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ فانظر كيف يبيع المحرف فضيلة الصدق بأَبخس ثمن(١).

□ □ □

(١) انظر: «رسائل الإصلاح»: (٢/١٠٣ ـ ١٠٥) مهم، و«القاديانية» أيضاً: (ص/٣٣).

٤ـ أسماء التحريف

التحريف، والتبديل، والتغيير، كلها بمعنى واحد، و «التأْويل» من المشترك اللفظي، فالتأْويل، بمعنى: «ماهية الشيء وحقيقة ذاته»، والتأْويل بمعنى «التفسير» وعلى هذا جرى الطبري ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في «تفسيره»، فيقول: «القول في تأْويل قول اللَّهِ تعالى» أَي: تفسير قول اللَّهِ تعالى.

ويأْتي بمعنى «التحريف» وهو: «التأْويل بالباطل». ويقال: «تأْويل التحريف».

ولوقوع الاشتراك، رغب ابن تيمية، وابن القيم ـ رحمهما اللَّهُ تعالى ـ عن إطلاق «التأْويل» بمعنى «التحريف» إلاَّ مقيداً بلفظ: «تأْويل التحريف» وفي أَهله يقال: «المُحَرِّفة».

وَثَمَّ لأَهل الأَهواء إطلاقات مُضَلِّلَةٌ، فَهُمْ يُطْلقون على «التحريف» اسم: «التحقيق» و «المعرفة» و «التأْويل».

قال ابن القيم ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ [١]:

(فالتأْويل الباطل، هو إلحاد، وتحريف، وإن سَمَّاهُ أَصحابه تحقيقاً [٢]، وعرفاناً وتأْويلاً) انتهى.

---

(١) «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢١٧). طبع دار العاصمة.

(٢) انظر عن لفظ التحقيق: «مدارج السالكين»: (٣/ ٣٨٨ـ ٣٩٢)، «قطوف أدبية» في مواضع منه، «التعالم»: (ص/ ٦٠ ـ ٦١)، «الاستقامة»: (١/ ٣٩٣).

٥ـ تاريخ التحريف[1]

التحريف، ويقال «التأويل بالباطل»: بدعة شيطانية.

ثم بدعة يهودية، حرفوا بها «التوراة»، وقد جاء في «القرآن الكريم» تخصيصهم بالوصف بالتحريف، دون غيرهم من الأُمم، فهم الراسخون في التحريف، وغيرهم تبع لهم فيه.

ثم صار بدعة لدى النصارى، فحرفوا في «الإنجيل».

ثم في المنتسبين إلى الإسلام ظاهراً «المنافقين».

ثم آلت هذه البدعة باطنية، رافضية، مجوسية.

ثم كلامية: قدرية، مجوسية، أَو إرجائية، أَو جهمية، أَو اعتزالية، أَو أَشعرية، أَو ماتريدية . . ثم طرقية صوفية، قبورية.

وآخر منزلة له في «الغلاتية» لدى متعصبة المذاهب الفروعية.

وفي آخرين من هنا وهناك، من أَفراد أَو جماعات، ممن يطوون صدورهم على جحود غير قليل فيتبعون أَهواءهم.

قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ[2]:

---

(١) «الجواب الصحيح» لابن تيمية: (١/ ٣٦٥ ـ ٣٧٠)، (٤/ ٣٢٠ ـ ٣٢١)، «فهرس الفتاوى»: (٣٦/ ١٠٤)، «هداية الحيارى» لابن القيم: (ص/ ٤٩ ـ ٥٠)، «الصواعق المرسلة»: الجزء الأول إلى (٢/ ٢٣١)، ومنه: (١/ ٢١٥ ـ ٢٢٠، ٢٣٢ ـ ٢٣٣)، (٣/ ٩١٧ ـ ٩٢٠، ١٠٥١ ـ ١٠٥٢)، (٢/ ٤١٥ ـ ٤١٧، ٥١٩)، «رسائل الإصلاح» لمحمد الخضر حسين: (١/ ٢١٧ ـ ٢١٨)، (٢/ ٢٢٦).

(٢) «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢١٥ ـ ٢١٧).

(والتَّحريف: العدول بالكلام عن وجهه، وصوابه إلى غيره، وهو نوعان: تحريف لفظه، وتحريف معناه. والنوعان مأْخوذان من الأَصل عن اليهود فهم الراسخون فيهما، وهم شيوخ المحرفين، وسلفهم، فإِنهم حرفوا كثيراً من أَلفاظ التوراة وما غلبوا عن تحريف لفظه حرفوا معناه، ولهذا وصفوا بالتحريف في القرآن، دون غيرهم من الأُمم. ودرج على آثارهم الرافضة، فهم أَشبه بهم من القُذَّة بالقُذَّة، والجهمية فإِنهم سلكوا في تحريف النصوص «الواردة» في الصفات مسالك إخوانهم من اليهود ولما لم يتمكنوا من تحريف نصوص القرآن حرَّفوا معانيه، وسطوا عليها، وفتحوا باب التأْويل لكل ملحد يكيد الدين، فإِنه جاء فوجد باباً مفتوحاً، وطريقاً مسلوكة، ولم يمكنهم أَن يخرجوه من باب، أَو يردوه من طريق قد شاركوه فيها، وإِن كان الملحد قَدْ وَسَّعَ باباً هم فتحوه، وطريقاً هم اشتقوه، فهما بمنزلة رجلين ائتمنا على مال، فتأَول أَحدهما وأَكل منه ديناراً، فتأَول الآخر وأَكل منه عشرة. فإِذا أَنكر عليه صاحبه، قال إن حَلَّ أَكل الدينار بالتأْويل حَلَّ أَكل العشرة به، ولا سيما إِذا زعم آكل الدينار أَن الذي ائتمنه إِنما أَراد منه التأْويل، وأَن المتأَول أَعلم بمراده من المالك فيقول له صاحبه: أَنا أَسعد منك، وأَولى بأَكل هذا المال.

والمقصود أَن التأْويل يتجاذبه أَصلان: التفسير، والتحريف. فتأْويل التفسير، هو الحق، وتأْويل التحريف، هو الباطل.

فتأْويل التحريف من جنس الإِلحاد، فإِنه هو الميل بالنصوص عن ما هي عليه، إِما بالطعن فيها، أَو بإِخراجها عن حقائقها مع الإِقرار

بلفظها. وكذلك الإلحاد في أَسماء اللَّه تارة يكون بجحد معانيها، وحقائقها، وتارة يكون بإِنكار المسمى بها، وتارة يكون بالتشريك بينه وبين غيره فيها، فالتأْويل الباطل هو إلحاد وتحريف، وإِن سماه أَصحابه تحقيقاً، وعرفاناً، وتأْويلاً) انتهى.

والمحرِّفون واحد من أَصناف ثلاثة، عندهم ما يناقض بعض ما أَخبرت به الرسل، وهم[1]:

أَهل التخييل: من الملاحدة المتفلسفة، والباطنية، الذين عارضوا الوحي والنقل بالعقل، وغاية النص عندهم أَن الرسل خَيَّلُوا إِلى الجمهور ما ينتفعون به.

أَهل التجهيل: الذين يقولون ذلك الكلام ليس له معنى يعلمه الرسول، ولا غيره..

أَهل التحريف والتأْويل بالباطل: الذين يؤولون كلامهم على ما يخالف مرادهم. ومنهم[2]:

طائفة عارضت النص بالرأْي، والقياس، وقالوا لأَهل الحديث: لكم الحديث ولنا الرأْي والقياس، وهؤلاء غلاة المتفقهة الأرأتية.

وطائفة عارضته بالأَذواق والمواجيد. وقالوا: لكم الشريعة ولنا الحقيقة. وهؤلاء غلاة المتصوفة.

---

(١) «الجواب الصحيح»: (٤/ ٣٢٠ ـ ٣٢١)، «فهرس الفتاوى»: (٣٦/ ١٠٤)، «الصواعق المرسلة»: (٣/ ٩١٧ ـ ٩٢٠، ١٠٥١ ـ ١٠٥٢).

(٢) انظر: «الصواعق المرسلة»: (٣/ ١٠٥١ ـ ١٠٥٢).

وطائفة عارضته باسم السياسة والتدبير. وقالوا: أَنتم أَصحاب الشريعة، ونحن أَصحاب السياسة.

وهؤلاء هم المسمون اليوم: بـ «العصرانيين» دعاة فصل الدين عن الدولة.

وطائفة عارضته بالتأْويل الباطن. وقالوا: أَنتم أَصحاب الظاهر، ونحن أَصحاب الباطن، وهؤلاء هم: الباطنية، والرافضة.

وكل هؤلاء وأَمثالهم ممن يحملهم «الغلو» و «المحبة لغير اللَّه»: على «التحريف»: متبعون لأَهوائهم كما قال اللَّهُ تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [القصص: ٥٠].

والهوى لا ضابط له، وهو مدعاة لمعارضة الحق أَبداً.

والتحريف واحد من أُمور خمسة، يُعَارَضُ بِهَا الحَقُّ، وهي[(١)]:

«١ ـ لبس الحق بالباطل، وهو خلطه به، بحيث لا يتميز الحق من الباطل.

٢ ـ كتمان الحق.

٣ ـ إخفاؤه. وهو قريب من كتمانه.

٤ ـ تحريف الكلم عن مواضعه. وهو نوعان: تحريف لفظه، وتحريف معناه.

٥ ـ لَيُّ اللسان به؛ ليلبس على السامع اللفظ المنزل بغيره.

---

(١) «هداية الحيارى»: (ص/ ٤٩).

وهذه الأُمور إنما ارتكبوها؛ لأَغراض لهم دعتهم إلى ذلك . . » .

وإذا تأَملت هذه الأُمور الخمسة، رأَيتها تنزع من قوس واحدة: «التحريف» وترجع إليه .

والآن إلى نشر هذا الإجمال من وقوع بدعة «التحريف» بدءاً من «اليهود» إلى المبتدعة من المسلمين، حتى ولو كان صاحب بدعة خفيفة؛ لأَن البدعة انحراف، وهوى، ولا يتأَيد ذلك بالوحي والهدى، وإنما بالتحريف، والتأْويل بالباطل، والمخارج بالحيل الباطلة لصرف النصوص، وَلَيِّهَا عن المراد منها، وإليك البيان :

أَما أَنه بدعة شيطانية : فإن إبليس ـ لعنه اللَّهُ ـ هو أَول من قاس قياساً فاسداً، عارض به النص، فقال : «أَنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين» .

فهذا التأْويل الباطل، والتحريف العاطل بالقياس الفاسد، معارضة للوحي . سولت له نفسه منها الامتناع عن السجود . وبه صار إماماً لكل من عارض نصوص الوحي بالتأْويل الباطل إلى يوم القيامة[1] .

وأَما اليهود : فهم الراسخون في «التحريف»، والناس تبع لهم فيه وقد جاء في «القرآن الكريم» وصفهم بالتحريف دون غيرهم من الأُمم، في آيات منها : قول اللَّهِ تعالى : ﴿**وإِذ قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم رَغَداً وادخُلوا الباب سُجَّدا وقولوا حطَّةٌ نغفر لكم خطاياكم وسنزيدُ**

(١) «الصواعق المرسلة» : (١/ ٣٧٠ ـ ٣٧٢) .

المحسنين فبدَّل الَّذين ظَلَموا قولاً غير الَّذي قيل لهم فأَنزلنا على الذين ظلموا رجزًا من السماء بما كانوا يفسقون﴾ [البقرة: ٥٨-٥٩].

وفي «الصحيحين»، عن النَّبِيّ - ﷺ - قال: «قيل لبني إِسرائيل: ادخلوا الباب سجداً، وقولوا: حطَّة، فَبَدَّلوا، فدخلوا يزحفون على أَستاههم وقالوا: حبة في شعيرة».

وقال تعالى: ﴿أَفتطمعون أَن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام اللَّهِ ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون﴾ [البقرة: ٧٥].

وقال سبحانه في تقريعهم، وكشف ما هم عليه من التحريف، والتبديل: ﴿سل بني إِسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ومن يبدل نعمة اللَّهِ من بعد ما جاءته فإِن اللَّهَ شديد العقاب﴾ [البقرة: ٢١١].

فتبديلها: هو تحريفها، وتأْويلها الزائغ.

ومنه: تحريفهم في صفة النَّبِيِّ - ﷺ - في التوراة، وإِسقاطهم الحدود عن أَشرافهم. وقال تعالى: ﴿يا أَهل الكتاب لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأَنتم تعلمون﴾ [آل عمران: ٧١].

ولبس الحق بالباطل: خلطه بما يتعمدونه من التحريف، وما يدخلونه في الدين مما ليس منه تلبيساً على الناس وإِضلالاً لهم.

وقال سبحانه: ﴿مِن الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ويقولون سمعنا وعصينا واسمع غير مُسمع وراعنا ليًّا بأَلسنتهم وطعناً في الدين ولو أَنهم قالوا سمعنا وأَطعنا واسمع وانظرنا لكان خيرًا لهم وأَقوم ولكن لعنهم اللَّه بكفرهم فلا يؤمنون إِلا قليلاً﴾ [النساء: ٤٦].

قال المفسرون: يحرفون الكلم: أَي يُميلونه وَيُزيلونه عن مواضعه ويجعلون مكانه غيره، أَو المراد أَنهم يتأَولونه على غير تأْويله.

وقال سبحانه: ﴿فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم وجعلنا قلوبهم قاسية يحرفون الكلم عن مواضعه ونسوا حظًّا مما ذكروا به ولا تزال تطَّلع على خائنةٍ منهم إلا قليلاً منهم فاعف عنهم واصفح إِنَّ اللَّهَ يحب المحسنين﴾ [المائدة: ١٣].

وقال سبحانه: ﴿يا أَيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بأَفواههم ولم تؤمن قلوبهم ومن الذين هَادُوا سمَّاعُون للكذبِ سمَّاعون لقومٍ آخرين لم يأْتوك يُحرفون الكَلم من بعد مواضعه يقولونَ إِن أُوتيتم هذا فخذوه وإِن لم تؤتوه فاحذروا ومن يرد اللَّهُ فتنته فلن تملك له من اللَّهِ شيئًا أُولئك الذين لم يردِ اللَّهُ أَن يطهر قلوبهم لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذابٌ عظيم﴾ [المائدة: ٤١].

وكان مما حرفوه: الرجم على الزاني والزانية، جعلوا بدله تسويد الوجه. وقصتهم مشهورة في كتب الحديث، ويذكرها المفسرون في تفسير الآية[١].

وأَمَّا النصارى: فقد حكى شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّه تعالى ـ اتفاق علماء المسلمين، وعلماء أَهل الكتاب على وقوع التحريف في المعاني والتفسير في «التوراة» و «الإِنجيل»، والخلاف إِنَّما هُوَ في وقوع

---

(١) انظر: «الفتاوى»: (١١/ ٤٢٥، ٤٣٤).

التحريف في الألفاظ والمباني. وكلامه ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ في هذا مطول في «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح»[1].

وأما المنافقون[2]: فهم أول من قدح شرارة التبديل في الملة، وفيهم أنزل اللَّهُ قرآناً فقال سبحانه: **﴿سيقول المخلفون إذا انطلقتم إلى مغانم لتأخذوها ذرونا نتبعكم يريدون أن يبدلوا كلام اللَّه قل لن تتبعونا كذلكم قال اللَّه من قبل فسيقولون بل تحسدوننا بل كانوا لا يفقهون إلا قليلاً﴾** [الفتح: ١٥].

وأصل القصة أن النبيَّ ـ ﷺ ـ لما انصرف من الحديبية، ومن معه من المسلمين، وعدهم اللَّهُ فتح خيبر، وخص بغنائمها من شهد الحديبية، فلما انطلقوا إليها، قال هؤلاء المخلفون: ذرونا نتبعكم، ﴿يريدون أن يبدلوا كلام اللَّه﴾ والمراد بهذا الكلام الذي أرادوا أن يبدلوه هو: مواعيد اللَّه لأهل الحديبية خاصة بغنيمة خيبر.

أما الباطنية، وأما الكلامية، وأما الطرقية[3]، وأما الغلاتية القبورية[4]، وأما الغلاتية الفروعية[5]: فقد أُفردت فيهم مؤلفات، وجالت بشأن تحريفهم أبحاث، وَ ضَعْ يدك على ما شئت من كتب ابن تيمية،

---

(١) «الجواب الصحيح»: (١/ ٣٦٧ـ٣٦٨)، و«الفتاوى»: (٤/ ٣٣٢).

(٢) وانظر: «الفتاوى»: (٤/ ٣١٤).

(٣) «الفتاوى»: (١٠/ ٦٩).

(٤) انظر: «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان» لابن القيم»: (٢/   ).

(٥) انظر: كتب الاجتهاد وذم التقليد. ومن أجمعها كتاب «بدعة التعصب المذهبي» للشيخ محمد عيد عباسي.

وابن القيم، تَقَرُّ عينك بما يكشف تحريفهم، وتلبيسهم، وأَهواءهم.

وهنا أَسوق إلماعة مجملة عنهم، فأَقول:

امتدت هذه البدعة الشيطانية اليهودية، النصرانية، إلى المارقين من الإسلام باطناً «المنافقين» وتقدم بيان تحريفهم.

ثم إلى المارقين من الإسلام باطناً وظاهراً، كالباطنية الرافضة المجوس، والبهائية، والقاديانية، وغيرهم من الملاحدة، والزنادقة، أَفراداً، أَو جماعات.

وهل تعلم أَن من أُصول الرافضة، الجمع بين سوأَتين، في أَصلين فاسدين:

فمن أُصولهم أَن القرآن الموجود بأَيدينا الآن مُحرَّفٌ.

ومن أُصولهم «التفسير الباطني»، وحقيقته: التحريف، والتأْويل بالباطل والخيالات، والمحالات لآيات القرآن الكريم.

وقد بينتُ طرفاً من هذا في: «التعالم» وغيره.

وما من فرقة من الفرق المخالفة، المنتسبة إلى الإسلام كالرافضة، والجهمية، والقدرية، والجبرية، والمعتزلة، والأَشاعرة .. إلا وقد ضربت بسهم وافر من «التحريف» ويقال: «تأْويل التحريف»؛ لصياغة ما ينتمون إليه من مذاهب بما يشبه الحق، وهو باطل محض.

قال ابن القيم ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ نقلاً عن ابن رشد ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ في «مناهج الأَدلة» ـ بعد ضربه المثال بدواء مركب للداء، وما

داخله من التحريف، قال[1]:

(وهذه هي حال هذه الفرق الحادثة في الشريعة مع الشريعة، وذلك أَن كل فرقة منهم تأَولت في الشريعة تأْويلاً غير التأْويل الذي تأَولته الفرقة الأُخرى، وزعمت أَنه الذي قصده صاحب الشرع حتى تَمَزَّقَ الشرع كل مُمَزَّق، وَبَعُدَ جدّاً عن موضوعه الأَول؛ ولما علم صاحب الشرع ﷺ، أَن مثل هذا يعرض ولابد في شريعته قال: «**ستفترق أُمتي على اثنتين وسبعين فرقة، كُلُّها في النار إلا واحدة**» يعني بالواحدة: التي سلكت ظاهر الشرع ولم تؤولهُ.

وأَنت إذا تأَملت ما عرض في هذه الشريعة في هذا الوقت من الفساد العارض فيها من قبل التأْويل، تبينت أَن هذا المثال صحيح .

وأَول مَنْ غَيَّرَ هذا الدواء الأَعظم هم الخوارج، ثم المعتزلة بعدهم، ثم الأَشعرية، ثم الصوفية، ثم جاء أَبو حامد، فطم الوادي على القرى» اهـ، وذكر كلاماً بعد ذلك متعلق بكتب أَبي حامد ليس لنا غرض في حكايته) انتهى.

وقال ابن القيم ـ أَيضاً ـ بصدد بيان أَن التأْويل سبب ضلال اليهود:

(وعلى أَعقاب هؤلاء، حَلَّت قارعة التحريف في كل من غلا في المذاهب، وجفا النصوص، وَعَقَد الولاء والبراء على المذهب، والتعصب لإمام المذهب، لا على الدليل، وما قام عليه من الحق المبين.

---

(١) «الصواعق المرسلة»: (٢/ ٤١٥ ـ ٤١٧).

فيلعب بهذا الفريق داعي العصبية، والهوى، فالأَصل عندهم هو قول إمام المذهب المجتهد، والدليل تابع له؛ لهذا يسلكون وجوه التحريف، والتغيير، والتبديل، حتى يتم إخضاع النصوص للمذهب.

وهذه فَعْلَةٌ شنعاء، وجريمة كُبرى، أَفرزتها البدعة الضالة: بدعة «التعصب المذهبي»، المطروقة جادتها بالتحريف المعنوي، بمعنى تحريف الأَدلة عن معانيها، وإزالة أَحكامها عن مواضعها، وقد نرى نفراً جمع بين سوأَتين، فَيُحَرِّفُ المعاني وَيُحَرِّفُ المباني، ومن كل ذلك قد فعل المقلدة المتعصبة.

قال ابن القيم ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ[1]:

(وحقيقة الأَمر أَن كل طائفة تتأَول ما يخالف نحلتها، ومذهبها، فالعيار[2] على ما يتأَول وما لا يتأَول هو المذهب الذي ذهبت إليه، والقواعد التي أَصلتها، فما وافقها أَقروه ولم يتأَولوه، وما خالفها فإِن أَمكنهم دفعه، وإِلا تأَولوه. ولهذا:

لما أَصلت الرافضة عداوة الصحابة، ردوا كل ما جاء في فضائلهم والثناء عليهم أَو تأَولوه.

---

(١) «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢٣٠ ـ ٢٣٣). وانظر: «الفتاوى»: (١٧/ ٤٤٥)، (١٩/ ٧٤ـ٧٥، ١٥٦، ١٦٤).

(٢) قال في «اللسان»: (والمعيار من المكاييل: ما عُيِّر. قال الليث: العيار: ما عايرت به المكاييل، فالعيار صحيح تام واف. تقول: عايرت به، أي سويته، وهو العيار والمعيار».
«لسان العرب»: (٤/ ٣١٨٧)، مادة (عير)، دار المعارف.

ولما أَصلت الجهمية: أَن اللَّهَ لا يتكلم، ولا يكلم أَحداً، وَلاَ يُرَى بالأَبصار، ولا هو فوق عرشه مباين لخلقه، ولا له صفة تقوم به، أَولوا كل ما خالف ما أَصلوه.

ولما أَصلت القدرية: أَن اللَّهَ سبحانه لم يخلق أَفعال عباده، ولم يقدرها عليهم، أَوَّلُوا كُلَّ ما خالف أُصولهم.

ولما أَصلت المعتزلة: القول بنفوذ الوعيد، وأَن من دخل النار لم يخرج منها أَبداً، أَولوا كل ما خالف أُصولهم.

ولما أَصلت المرجئة: أَن الإِيمان هو المعرفة وأَنها لا تزيد ولا تنقص أَولوا ما خالف أُصولهم.

ولما أَصلت الكلابية: أَن اللَّهَ سبحانه لا يقوم به ما يتعلق بقدرته، ومشيئته، وسموا ذلك حلول الحوادث، أَولوا كل ما خالف هذا الأَصل.

ولما أَصلت الجبرية: أَن قدرة العبد لا تأْثير لها في الفعل بوجه من الوجوه، وأَن حركات العباد بمنزلة هبوب الرياح، وحركات الأَشجار أَوَّلُوا كل ما جاء بخلاف ذلك.

فهذا في الحقيقة هُوَ عِيَارُ التأْويل عند الفِرق كُلِّها، حتى المقلدين في الفروع أَتباع الأَئمة الذين اعتقدوا المذهب، ثم طلبوا الدليل عليه: ضابط ما يتأَول عندهم وما لا يتأَول ما خالف المذهب أَو وافقه. ومن تأَمل مقالات الفرق، ومذاهبها، رأَى ذلك عياناً وباللَّهِ التوفيق.

وكل من هؤلاء يتأَول دليلاً سمعياً ويقر على ظاهره نظيره، أَو ما هو أَشد قبولاً للتأْويل منه، لأَنه ليس عندهم في نفس الأَمر ضابط كلي مطرد

منعكس يفرق ما يتأول، وما لا يتأول، إن هو إلا المذهب، وقواعده، وما قاله الشيوخ. وهؤلاء لا يمكن أحد منهم أن يحتج على مبطل بحجة سمعية لأنه يسلك في تأويلها نظير ما سلكه هو في تأويل ما خالف مذهبه. ـ كما سيأتي بيانه في موضعه إن شاء اللَّهُ) انتهى.

والذي نعتقده، وندين اللَّه به، هو كما قرره ابن القيم ـ رحمه اللَّه تعالى ـ بقوله[1]:

(ووقوع الاختلاف بين الناس أمر ضروري لا بد منه لتفاوت إرادتهم، وأفهامهم، وَقُوَى إدراكهم، ولكن المذموم بَغْيُ بعضهم على بعض، وعدوانه وإلا فإذا كان الاختلاف على وجه لا يؤدي إلى التباين، والتحزب، وكل من المختلفين قصده طاعة اللَّه ورسوله، لم يضر ذلك الاختلاف؛ فإنه أمر لا بد منه في النشأة الإنسانية، ولكن إذا كان الأَصل واحداً، والغاية المطلوبة واحدة، والطريق المسلوكة واحدة، لم يكد يقع اختلاف، وإن وقع كان اختلافاً لا يضر، كما تقدم من اختلاف الصحابة، **فإن الأَصل الذي بنوا عليه واحد وهو كتاب اللَّهِ وسنة رسوله، والقصد واحد، وهو طاعة اللَّه ورسوله، والطريق واحد، وهو النظر في أَدلة القرآن والسنة، وتقديمها على كل قول ورأْي وقياس، وذوق**) انتهى.

وقد أَطَلَّ علينا في هذا الزمان موجة فاجرة أَفرزها «الغلو»، وعقد «الولاء والبراء» لآراء الرجال، ولهذا سلكوا من «التحريف» أَبشعه.

---

(١) «الصواعق المرسلة»: (٢/ ٥١٩).

والعجيب أَنها في الجملة من غلاة الحنفية، فتفننوا في التحريف، والتبديل أَمراً عجيباً، فإنا للَّهِ وإنا إليه راجعون.

و«التحريف» من قبل ومن بعد، تراه بدعة موروثة يهذي بها كل ذي هوى.

ومنه نَجِدُ في عصرنا: مذهب العصرانية، وَمِنْ أُسُسِهِ «**ضغط النص للواقع**». وهو نظير فعلة متعصبة المذاهب من ضغط النص للمذهب.

ومنه: أَفراد يعتلج في نفوسهم زيغ وذلة، فتسمع على فلتة لسانه، أَو ترى في كتابه، ما يضرب به الأَدلة عرض الحائط.

ثم هم يظهرونها باسم: «التأْويل»[1] والتأْويل فيه حق وباطل، فمن الحق ما كان بمعنى التفسير، وبيان المعنى الحق، وهو جارٍ على لسان السلف ومنه قول الطبري في التفسير: «القول في تأْويل قول اللَّهِ تعالى».

والباطل يضم ما انتهجته كل فرقة مخالفة ترمي إِلى تأْييد مذهبها، فتصرف اللفظ عن ظاهره، وهذا تحريف النص في معناه.

ويقال له: «تأْويل التحريف»، وهو «من جنس الإِلحاد فإنه هو الميل بالنصوص عن ما هي عليه، إِما بالطعن فيها، أَو بإِخراجها عن حقائقها مع الإِقرار بلفظها . . .»[2].

□ □ □

---

(١) انظر: «الصواعق المرسلة»: المجلد الأول بكامله، ط دار العاصمة بالرياض مهم، وفي الثاني إلى (ص/ ٦٣١).

(٢) «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢١٧).

٦ـ الإجماع الملي على تحريم التحريف

أَجمع أَهل الأَرض على اختلاف مِللهم، وَتَشَعُّب طوائفهم، ومذاهبهم، على تحريم «قصد التحريف، والتغيير، والتبديل»، لِمَا يفضي إليه من الميل عن الصراط، والتخبط في مضاجع الفساد، في مخاطر كبار.

لكن هذا الإجماع لم يَسْلَم لأَهل مِلَّة، إلاَّ لأَهل ملة الإسلام، ومضى صدر الأُمة وسلفها على ذلك، ثم خلفت خُلوف وانقدح في الأُمة داعي الهوىٰ، والفُرقة، فلم يسلم ذلك ظاهراً ولا باطناً، إلاَّ لأَهل السنة والجماعة منهم، فهي عندهم من شعار الإسلام، ومعالم الإيمان، وحقّاً ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّهُ تعالىٰ ـ في مواضع من كتبه[١] وساق في موضع ما قاله الشيخ إسماعيل الصابوني في أُصول معتقد أَهل السنة والجماعة، ومنه[٢]. (ولا يحرفون الكلم عن مواضعه تحريف المعتزلة، والجهمية) انتهى.

وقد أَعاذ اللَّهُ أَهل السُّنَّةِ من التحريف والتكييف، وَمَنَّ عليهم بالتفهيم والتعريف . .

أَمَّا أَهل الأَهواء، فقد مالت بهم أَهواؤهم ميلاً عظيماً، وأَودتهم مكاناً سحيقاً، فجلبوا لها مآخذ في الاستدلال، كان منها: تحريف النصوص

(١) «منهاج السنة النبوية»: (٥/١٦٦)، «الفتاوى»: (٧/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥).

(٢) «الفتاوى»: (٤/ ٥).

ببترها، والإدخال، والإخراج ـ شأن الباطل لا يتأيد إلا بمثله ـ فحرَّفوا بذلك سنة الإسلام في «الأَمانة العلمية»، وصار نصيبهم من دعوى «الأَمانة العلمية» ظاهراً لا باطناً، فخرجوا بذلك إلى خطة الخسف، ودائرته «الخيانة العلمية»، وهذا الصنف محجور عليه طبعاً وشرعاً عن النظر والاستدلال في العلوم التي يداخلها هواه، وينازعه فيها مبلغ غايته، ومنتهى رضاه «الهوى»، وإن تَسَرْبَلَ بلباس المحبة، فهي محبة لغير اللَّه لما فيها من الغلو الشديد. فنحي بذلك عن الصف، وسقط بسوء فعله من العلماء العاملين، وصار بعمله هذا من المقبوحين، ومن نعمة الأَمانة العلمية من المحرومين. ورحم اللَّه أَهل الحياء.

وقد نَدَّد شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ بِالكَذَبَةِ في العلم، وبيَّن سوء أَثر تلبسهم بهذه المعصية وغيرها، على المسلمين، فقال[1]:

(وكذلك كذبهم في العلم من أَعظم الظلم. وكذلك إظهارهم للمعاصي، والبدع التي تمنع الثقة بأَقوالهم، وتصرف القلوب عن اتباعهم، وتقتضي متابعة الناس لهم فيها هي من أَعظم الظلم، ويستحقون من الذم، والعقوبة عليها ما لا يستحقه من أَظهر الكذب والمعاصي، والبدع، من غيرهم؛ لأَن إظهار غير العالم ـ وإن كان فيه نوع ضرر ـ فليس هو مثل العالم في الضرر الذي يمنع ظهور الحق، ويوجب

---

(١) «الفتاوى»: (٢٨/١٨٨ ـ ١٨٩).

ظهور الباطل؛ فإن إظهار هؤلاء للفجور والبدع بمنزلة إعراض المقاتلة عن الجهاد، ودفع العدو؛ ليس هو مثل إعراض آحاد المقاتلة؛ لما في ذلك من الضرر العظيم على المسلمين.

فترك أَهل العلم لتبليغ الدين كترك أَهل القتال للجهاد، وترك أَهل القتال للقتال الواجب عليهم كترك أَهل العلم للتبليغ الواجب عليهم، كلاهما ذنب عظيم؛ وليس هو مثل ترك ما تحتاج الأُمة إليه، مما هو مفوض إليهم؛ فإن ترك هذا أَعظم من ترك أَداء المال الواجب إلى مستحقه. وما يظهرونه من البدع، والمعاصي، التي تمنع قبول قولهم، وتدعو النفوس إلى موافقتهم، وتمنعهم وغيرهم من إظهار الأَمر بالمعروف، والنهي عن المنكر: أَشد ضرراً للأُمة وضرراً عليهم من إظهار غيرهم لذلك.

ولهذا جبل اللَّه قلوب الأُمة على أَنها تستعظم جبن الجندي، وفشله، وتركه للجهاد، ومعاونته للعدو أكثر مما تستعظمه من غيره. وتستعظم إظهار العالم الفسوق، والبدع، أَكثر مما تستعظم ذلك من غيره، بخلاف فسوق الجندي وظلمه وفاحشته، وبخلاف قعود العالم عن الجهاد بالبدن.

ومثل ذلك ولاة الأُمور، كل بحسبه، من الوالي، والقاضي؛ فإن تفريط أَحدهم فيما عليه رعايته من مصالح الأُمة، أَو فعل ضد ذلك، من العدوان عليهم يستعظم أَعظم مما يستعظم ذنب يخص أَحدهم) انتهى.

وبالجملة فالتحريف ـ وهو مئنة الإثم ـ منقصة في الإسلام، ومن

كبائر الذنوب والآثام، فإن كان في حديث نبوي شريف فإلى فاعله يساق هذا الوعيد: «من كذب عَلَيَّ متعمداً فليتبوأْ مقعده من النار»، وإن كان فيما سوى ذلك، فهو بحسب ما يترتب عليه من مخاطر، وآثام.

❑ ❑ ❑

٧ ـ دوافع التحريف[1]

الحق ينجلي بدليله من كتاب أو سنة، وماذا بعد الحق إلا الضلال، فلا يفتقر الحق أبداً إلى دليل أجنبي عنه؛ ولهذا فإن شعار أهل السنة والجماعة: نشر ما لديهم من الحق والهدى بوضوح، وجلاء، وأمانة، ووثوق. وهذا شأن المطمئن بالإيمان المستمسك بالدليل، لا بالاستنان بالرجال فتميزوا ـ رحمهم اللَّهُ تعالىٰ ـ بجمال الأحدوثة عنهم، وشرف الذِّكر في السِّيَر، والتاريخ.

و«أهل الأهواء» في المسائل التي يلتقون فيها مع أهل السنة، تراهم كذلك، إلا ما ندر، لكن في مواضع المخالفة، يَشُطُّ بهم ما يعانون من غُلُوّ، ينازعون به الحق، فالتبس عليهم الأمر، وقادهم دافعٌ من شبهة فَضَلُّوا. ورماهم شواظ العصبية فَحَرَّفُوا.

وَجِمَاعُ هذه الدوافع: «الحب لغير اللّه»، والذي يداخل النفس أحياناً على أنه للّهِ، وأصله «الغُلُوّ» في حب الأشياخ والعالم المتبوع، وهذا أصل في فساد المتعبدة في أهل كل مِلَّة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّهُ تعالىٰ ـ :

(فالحب لغير اللّهِ، كحب النصارى للمسيح، وحب اليهود لموسى وحب الرافضة لعلي، وحب الغلاة لشيوخهم، وأئمتهم مثل من يوالي

---

(١) «مجموع الفتاوى»: (١٨/ ٣٢٠)، (٢٠/ ١٦٤)، «الاستقامة» لابن تيمية: (٢/ ٢٢٤ـ٢٢٦).

شيخاً، أَو إِماماً، وينفر عن نظيره، وهما متقاربان، أَو متساويان في الرتبة. فهذا من جنس أَهل الكتاب الذين آمنوا ببعض الرسل وكفروا ببعض، وحال الرافضة الذين يوالون بعض الصحابة، ويعادون بعضهم، وحال أَهل العصبية من المنتسبين إِلى فقه وزهد الذين يوالون الشيوخ والأَئمة دون البعض) انتهى.

وقال أَيضاً ـ رحمه اللَّهُ تعالىٰ ـ:

(وليس لأَحدٍ أَن ينصب للأُمة شخصاً يدعو إِلى طريقته ويوالي، ويعادي عليها، غير النَّبيِّ ـ ﷺ ـ ولا ينصب لهم كلاماً يوالي عليه، ويعادي، غير كلام اللَّهِ ورسوله، وما اجتمعت عليه الأُمة، بل هذا من فعل أَهل البدع، الذين ينصبون لهم شخصاً، أَو كلاماً يفرقون به بين الأُمة، يُوالون به على ذلك الكلام، أَو تلك النسبة ويعادون) انتهى.

وهذا الغلو البدعي، الناقض للحب الشرعي فَرْعٌ، تَوَلَّدَ عنه نواقض حملت مَنْ تَشَرَّبَ بها على التحريف، منها:

١ ـ الانحراف العقدي في «توحيد الأَسماء والصفات» كالاعتزال، والتمشعر، وانحرافات الكلابية، والماتريدية، وهكذا من الفرق الكلامية، وهذا أَضَرُّ باب على الخلق في «توحيد الأَسماء والصفات».

٢ ـ الانحراف العقدي في «توحيد العبادة» بما يكون شركاً، كدعاء الأَموات، والطواف بالأَضرحة، وما يكون بدعة كالتوسل بهم.

٣ ـ انحراف المتفقرة، والمتزهدة، والمتعبدة، وأَرباب السلوك والنسك

اليابس، في «توحيد الاتباع»؛ إذ دخلوا في الطرق الصوفية المبتدعة، ذات بدع مكفرة، أو مضلة.

٤ ـ بدعة «التعصب المذهبي» وهذه أدوىٰ الأدواء في الفقهيات، فترىٰ العالم ينتسب إلى مذهب أبي حنيفة، أو مالك، أو الشافعي، أو أحمد، فيبلغ ببعضهم الحال إلى تحريف الدليل، أو دلالته، حتىٰ يلتقي مع المذهب، وكم للمتعصبة في هذا من مآثم ارتكبوها في «كل مذهب»، وترى في كتاب «بدعة التعصب المذهبي» للشيخ محمد عيد عباسي ـ كشف اللَّه كربته، وأخزىٰ من آذاه بغير حق ـ ترىٰ ما ينير السبيل في هذا، وفي «التعالم» مبحث مهم فلينظر.

وخذ مثالاً في المتقدمين: فهذا العلامة العيني ـ مع جلالة قدره ـ تراه في «عمدة القارىء» «كثيراً ما ينقل إحدى عبارات الحافظ ابن حجر، وقد حذف منها كلمة، أو جملة، أو جُمَلاً. ثم يورد الاعتراض عليها، وهي مهلهلة»، وانظر «مبتكر اللآلي والدرر في محاكمة العيني وابن حجر»[1].

وَمِنْ قَبْلُ: برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغيناني المتوفَّىٰ سنة ٥٩٣هـ ـ رحمه اللَّهُ تعالىٰ ـ فإنه في كتابه: «هداية المهتدي شرح بداية المبتدي» في الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة ـ رحمه اللَّهُ تعالىٰ ـ: أَرْعَفَ قَلَمَه بزيادة ألفاظ لا أُصول لها،

---

(١) «مقدمة النشر»: (ص/١٦).

مضافة إلىٰ متون جملة كبيرة من الأَحاديث المرفوعة إلى النَّبيِّ - ﷺ - .

كُلُّ هذا لتأْييد المذهب؟!

فهل هو سعي من المرغيناني الحنفي، إلىٰ «تحنيف السنة» حتى يؤيد المذهب، أَم أَنَّه اغتر بما سعىٰ به الغُلاة من قبل إلى «تحنيف السنة»؟ نقول: اللَّه أَعلم، واللَّهُ المَوْعِد.

وقد ردَّ عليه الشيخ محمد بن إبراهيم الدهلوي المتوفىٰ سنة ١٩٤٢م في كتابه: «دراية محمدي» باللغة الأُردية ومن هذه الزيادات التي لا أُصول لها[1]:

١ ـ قول المرغيناني في «الهداية» (١/ ٤٥): وعن أَنس ـ رضي اللَّهُ عنه ـ: «أَن النَّبِيَّ ـ ﷺ ـ كان إِذا افتتح الصلاة كبر وقرأَ: سبحانك اللهم وبحمدك . إِلى آخره، ولم يزد على هذا».

فقوله: «ولم يزد على هذا» زيادة على النص، وانظر: «نصب الراية» للزيلعي: (١/ ٣٢٠).

٢ ـ وقوله (١/ ٦٣):

«لقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ إِذا صلى أَحدكم ـ في الصحراء ـ فليجعل بين يديه سترة».

فقوله: «في الصحراء» ليست في نص الحديث، وانظر: «نصب الراية»: (٢/ ٨٠).

---

(١) بترجمة الشيخ أبي الأشبال صغير أحمد.

٣ـ وقوله: (١/ ٦٣):

(«ومقدارها ذراع فصاعداً» لقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «أَيعجز أَحدكم إذا صلى ـ في الصحراء ـ أَن يكون أَمامه مثل مؤخرة الرحل»).

فقوله: «في الصحراء» زيادة. وانظر: «نصب الراية» (٢/ ٨١).

٤ـ وفي: (١/ ٦٣) زيادة لفظ: «ولم يكن للقوم سترة» في حديث: «صلى ـ ﷺ ـ ببطحاء مكة إلى عَنَزَةٍ، ولم يكن للقوم سترة». وانظر: «نصب الراية»: (٢/ ٨٤).

٥ـ وفي: (١/ ٦٣) ساق حديث: أَن النَّبيَّ ـ ﷺ ـ قال: «مرة يا أَبا ذر وإلا فذر». ـ يعني في تسوية محل السجود ـ.

وانظر: «نصب الراية»: (٢/ ٨٦).

٦ـ وفي: (١/ ٦٤) زيادة لفظ:

«بموق عينيه» في حديث: «كان ـ ﷺ ـ يلاحظ أَصحابه في صلاته بموق عينيه».

وانظر: «نصب الراية»: (٢/ ٨٩).

٧ـ وفي: (١/ ٦٦) زيادة لفظ: «اجعل هذا في وترك» في حديث تعليم النَّبي ـ ﷺ ـ للحسن، دعاء القنوت.

وانظر: «نصب الراية»: (٢/ ١٢٥، ١٢٦).

٨ـ وفي: (٢/ ٧٢) زيادة لفظ: «اليمين» في حديث: «ثلاث جدهن جد...».

وانظر: «نصب الراية»: (٣/ ٢٩٣).

٩ ـ وفي: (٣/ ١٠٣) زيادة لفظ: «الحكم» في حديث: «إنما بنيت المساجد لذكر اللَّهِ تعالىٰ والحكم».

وانظر: «نصب الراية»: (٤/ ٧٠، ٧١).

وهذه قلة من كثرة، وصدق النَّبِيُّ ـ ﷺ ـ: «لا يؤمن أَحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به».

□ □ □

٨ ـ ما يلحقه التحريف من الكلام [(١)]

اعلم أَولاً أَن اللَّهَ سبحانه وتعالى تَكَفَّلَ بحفظ القرآن العظيم من أَن يلحقه التبديل، والتحريف، فقال سبحانه: ﴿**إِنَّا نحن نزلنا الذكر وإِنا له لحافظون**﴾[الحجر: ٩].

فهذا حفظ لكتابه يعم حفظه في مبانيه، وفي تفسيره ومعانيه. وقد رُوِيَ في الحديث أَن النَّبِيَّ ـ ﷺ ـ قال: «**من قال في القرآن برأْيه فأَصاب فقد أَخطأَ**» رواه الترمذي: (٥/ ٢٠٠)[(٢)].

ولهذا هيأَ اللَّهُ ـ سبحانه ـ في نفوس المسلمين: الغَيْرَةَ على كتابه من أَن يلحقه تحريف في مبانيه، أَو معانيه. وعند وقوع شيء من ذلك من أَهل الأَهواء، يبتدره المسلمون بالنفي والإِنكار ـ والحمد للَّهِ رب العالمين ـ فيبقى كلام اللَّهِ في مبناه، وفي معناه محفوظاً سالماً من أَن يمسه تحريف، أَو تبديل، أَو تغيير، وتنزوي محاولات التحريف في حيز العدم.

وانظر: كم حاول المحرفون من اليهود، فأَتباعهم في التحريف من

---

(١) «الموسوعة الفقهية» ط الكويت: (١٠/ ٢٠٠ ـ ٢٠٥) والعنوان مقتبس منها.

(٢) انظر: مقدمة «تفسير ابن كثير»: (١/ ٤ ـ ٦)، وعنه الشيخ عثمان الصافي في كتابه المهم النافع: «أخطار على المراجع العلمية . . .»: (ص/ ٣٨ ـ ٤١). «الجواب الصحيح»: (٢/ ١٣٨ ـ ١٤٠، ٢٢١ ـ ٢٢٢)، «الفتاوى»: (١٩/ ١٨٤ ـ ١٨٥)، و«روح المعاني» للآلوسي: (١/ ٢٣) مهم.

الباطنية والرافضة، ومحترفة الغلاة ـ تحريف كلام اللَّهِ تعالىٰ، وكلام اللَّه: «القرآن العظيم: باقٍ سليماً من التحريف لم يمسسه سوء، وأنىٰ لهم أن يلحقه تحريف، وقد تكفل سبحانه بحفظه.

بل من آثار تكفل اللَّهِ بحفظ الذكر العظيم، حفظ الإسلام وبقاؤه، فكم كيد له وابتدع من بدع نسبت إليه، ومع هذا يبقى الإسلام هو الإسلام. والحمد للَّهِ رب العالمين.

وخذ هذا في شعائر الملة، وأحكام الديانة. فهذا «بيت اللَّهِ الكعبة شرفها اللَّهُ تعالىٰ» كم بنى الملوك من بيوت ملأت سمع الزمان، وكم بنى الوثنيون، والمبتدعون من بيوت، وكعبات، ومشاهد مقدسة عندهم. ومع ذلك يبقى بيت اللَّهِ تعالىٰ على قواعد إبراهيم ـ عليه السلام ـ هو بيت اللَّهِ تهوي إليه أفئدة المسلمين محفوظاً، عامراً بالطواف، وتوجيه العبادة للَّهِ تعالىٰ تتهاوىٰ دونه تلك القصور الشامخات، وتُهجر الكعبات في حيز أهل الشبهات.

وعلى هذا فقس في شعائر الملة الإسلامية كافة ـ والحمد للَّه رب العالمين ـ.

أما الحديث النبوي الشريف، وهو الوحي الثاني، فهو قطرة من بحر القرآن الكريم، وقد قال اللَّهُ تعالىٰ: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم﴾ [النحل: ٤٤].

وقد تكفل اللَّهُ ـ سبحانه ـ بحفظ كتابه، فالسُّنَّةُ وهي من كتابه العظيم، ووحي على النَّبِيِّ المعصوم ـ ﷺ ـ: محفوظة من التحريف،

والتبديل.

ولهذا بلغتنا «السنة النبوية» كما عهدها النَّبِيُّ - ﷺ - إلى صحابته - رضي اللَّهُ عنهم - . وَهَيَّأَ في نفوس علماء الملَّة حراستها، وحفظها، فما من ذي بدعة، وهوى، يتربص بالسنة التحريف، إلا ويكشفه العلماء، ويهتكون ستره، وهذه الموضوعات، والواهيات، وما في حكمها بمعزل عن السنة النبوية الشريفة.

وهذه تحريفات المبتدعة تُكشف من حين إلى آخر.

وهذا الكتاب ولِلَّهِ الحمد وَصْلٌ لحياة الذَبِّ عن سنته.

التحريف لما سوى الوحيين من كلام الصحابة - رضي اللَّهُ عنهم - فمن بعدهم إلى أَن يشاء اللَّهُ تعالىٰ.

فكل كلام يتصل بحكم شرعي من نثر، أَو شعر، فإن علماء المسلمين أَهدى من القطا بمعرفة الكلام الصحيح من المحرف المبدل، فكم حرَّف الغلاة من كلام، وكم كشفه من ناقد. والحمد لِلَّهِ ربِّ العالمين.

وهذا التحريف من الخوض في حرمات المسلمين، وهو من أَشد مواطن الإثم المضاعف لتعدي ضرره على العلم، والمستضيئين به.

وقد صح عن النَّبِيِّ ﷺ أَنه قال: «كل المسلم على المسلم حرام» الحديث.

وانظر مبحثاً نفيساً في كتاب الشيخ عثمان الصافي «أَخطار على المراجع العلمية» (ص/ ٦٠ - ٦١).

وقد بلغ الحال في بعض النفاة للصفات من أَهل الأَهواء، أَنْ حَرَّفَ بيت النصراني «الأَخطل التغلبي غياث بن غوث» وهذا معلوم.

ومنه التحريف لما فيه حقوق العباد، في الوثائق، والوصايا، والعقود، والشروط، والسجلات، ونحوها.

قال اللَّهُ تعالىٰ في وعيد مبدلي الوصايا، ومحرفيها: ﴿**فمن بدله بعدما سمعه فإِنما إِثمه على الذين يبدلونه**﴾ [البقرة: ١٨١].

وبالجملة فالتحريف، والتغيير، والتبديل، والتحوير بزيادة، أَو نقص، أَو بتر، أَو تقديم، أَو تأْخير، كل ذلك مما يرمي إِلى التزوير، ويهدف للتضليل، وإِيجاد المخارج من الحقائق إِلى داعي الهوى: كله محرم، وفاعله مكشوف مع ما يلحقه من الإِثم والجناح.

٩ـ أنواع التحريف[1]

يمكن تصنيف عَمَلِ أَهل الأَهواء بترصدهم تحريف الكلم عن مواضعه للتضليل على أَنواع.

النوع الأَول: التحريف في ذات النص ومبناه.

وهذا على وجوه:

١ ـ التحريف في بنية الكلمة وجسمها.

٢ ـ الزيادة في النص بلفظ، أَو أَلفاظ، في جملة، أَو جمل.

٣ ـ النقص منه كذلك.

٤ ـ بتر النص. وهذا أَخص من سابقه.

٥ ـ التصرف في النص بالتقديم، والتأْخير، لا على سياق قائله.

٦ ـ التلفيق: بمعنى أَن يكون النص المنقول منه متصل العقد، والسياق في صفحة، أَو صفحات، ثم ينتزع الناقل سطوراً من بين السطور، فيسوقها مساقاً واحداً على أَن هذا نص كلامه.

٧ ـ الجمع بين هذه السوآت في نص واحد.

النوع الثاني: تحريف الأَدلة عن مواضعها[2]، فيكون التحريف في وجه دلالة النص ومعناه بإخراجها عن حقائقها مع الافتراء، بمعنى: صرف الأَدلة عن وجوه الاستدلال منها، كحمل كلام اللَّهِ ورسوله على وفق

---

(١) «هداية الحيارى»: (ص٤٩)، «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢١٥) ط دار العاصمة.

(٢) «الاعتصام» للشاطبي: (١/ ٢٤٩ـ ٢٥٢).

المذهب[1].

ومنه في المدرسة العصرانية: «ضغط النص للواقع».

وهذا «التحريف» يسمونه «تأويلاً» وهو تأويل بالباطل، وفي هذا النوع من «التحريف» أَخرجوا نصوص الشريعة عن حقائقها، وَحَرَّفُوْهَا على غير المراد منها، وَلَقَّبُوا هذا «تأْويلاً»، وهذا من عمل المبتدعة للتضليل، ومنه تسميتهم «التعطيل»: «تنزيهاً» و«الإثبات» تجسيماً.

وقد أَوضح ابن القيم ـ رحمه اللَّهُ تعالىٰ ـ في «النونية» جناية «التأْويل بالباطل» على الشريعة في نحو مائتي بيت، قال في مطلعها:

هَــذَا وَأَصْــلُ بَلِـيَّةِ الإِسْلَامِ مِــنْ
تَأْوِيــلِ ذِي التَّحْــرِيْفِ وَالبُـطْلَانِ

النوع الثالث: التحريف للمبنى والمعنى، وذلك في إطلاق الأَسماء الإسلامية، والمصطلحات الشرعية على الحقائق البدعية. وهذا من أَسوأ التضليل، والتلبيس.

ومنه: أَخْذ الباطنية عبارات المسلمين، واصطلاحاتهم، وإطلاقها على معانيهم الباطلة.

وأَخذ مبتدعة المسلمين عبارات أَهل السنة، وإطلاقها على بدعهم، فوافقوا أَهل السنة بظاهر لا باطن له. وقد وقع من وقع من علماء المسلمين، في إطلاق مصطلحات لأَهل السنة، على أُصول الفلاسفة،

---

(١) «الفتاوى»: (٧/ ٣٥)، (١٠/ ٣٦٦ـ٣٦٧).

ومذاهبهم. وهكذا[1].

وكان لأَبي حامد الغزالي ـ رحمه اللَّهُ تعالىٰ ـ في هذا وقوعات كثيرة؛ ولهذا قال صاحبه أَبو بكر ابن العربي «شيخنا أَبو حامد، دخل في بطن الفلاسفة، ثم أَراد أَن يخرج منهم فما قدر».

وقد بسطت ـ ولِلّهِ الحمد ـ ما يتعلق بالاصطلاح في «المواضعة» وهو مطبوع في «فقه النوازل».

النوع الرابع: التحريف بالطعن فيها[2] وإِبطال ثبوتها.

ومنه لدى الرافضة الطعن بالسنة إلا بأَسانيدهم عن طريق المعصومين.

ومنه لدى مبتدعة أَهل السنة الطعن بحديث الآحاد في أَبواب الاعتقاد.

ومن كل هذه الأَنواع نزع الغُلاَةُ بالتحريف في آية، أَو حديث، أَو الاستدلال منهما بالتأْويلات الباطلة، والمحامل الباردة، أَو في إِسناد، بتوثيق المجروح، أَو عكسه، أَو التلبيس في عين الراوي بمشابه له في الاسم.

---

(١) «الفتاوى»: (٤/ ١٩، ٦٦، ٦٨ ـ ٦٩ ـ ١٦٤) مهم، (١٧/ ٣٣٣، ٣٥٢، ٣٥٥)، (٣٧/ ٤)، «منهاج السنة» طبع جامعة الإمام: (١/ ٢٠١ ـ ٢٠٣)، «الصواعق المرسلة»: (١/ ١٨٩ ـ ١٩٧) ط دار العاصمة بالرياض: (٢/ ٤٣٨ ـ ٤٤١ مهم، ٦٧٢ ـ ٦٧٧).

(٢) «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢١٧).

والتحريف في كلام عالمٍ وصرفه عن وجهه المراد منه. وقد ترى الرجل يسوم نفسه سوم العذاب، فَيَعُبُّ من كل هذه الأَنواع، فمستقل ومستكثر. واللَّهُ المستعان.

□ □ □

١٠ـ طرق الغلاة في التحريف

من واقع مَا تَخطُّه أَقلام الغلاة، فينشرونه تحقيقاً أَو تأْليفاً، نرى لهم نفثات تحريف من خلال الطرق الآتية:

١ ـ مَكِيْدَةٌ فيها مَصْيَدَة، وأُحْبولة لاستدراج الغافلين هي في تَسَوُّرهم كتب السلف، في التفسير، والحديث، وفي علومهما، مثل بعض كتب الطبري، وابن قتيبة، وابن القيم، وابن كثير، والذهبي، وابن رجب وغيرهم، فيخرجونها للناس تحقيقاً، أَو اختصاراً، ولهم فيها نفثات مَهِيْنةٌ من التحريف، والتلبيس فيها في مواضع، وعلى ندرة أَحياناً، فانظر، كيف يَمْتَطون هذا الدُّرَ الثمين، لمزجه بالخرز المهين كل هذا ليصلوا إِلى أَهل السنة عن طريق الكتب التي يرجعون إِليها، ويعولون عليها.

وهذا من بالغ كيدهم.

وقد تم الوقوف على أَمثلة لهذا في:

تعليقات الكوثري على «الانتقاء» لابن عبد البر.

و«الاختلاف في اللفظ» لابن قتيبة.

و«الأَسماء والصفات» للبيهقي.

و«شروط الأَئمة» للحازمي، وللمقدسي.

و«ذيول تذكرة الحفاظ» للذهبي. وغيرها.

وإِخراج دائرة المعارف العثمانية ـ ذات الخدمات الجليلة ـ لكتاب:

«مسند أَبي عوانة» .

وتعليقات عبد الفتاح أَبو غدة الحنفي ، على : «المنار» لابن القيم .

و«الموقظة» للذهبي .

وهذا المسكين ، قد رَوَّض نفسه ، على تحويل جملة كبيرة من النقول عن ابن تيمية ، وابن القيم ، والذهبي ، وابن حجر ، والقاسمي ، وغيرهم - إلى نقطة التلاقي مع ما يرمي إليه ، بالتصرف في هذه النقول ، والتحريف لها : بالزيادة ، والنقص ، والبتر ، والتقديم ، والتأْخير ، والتلفيق . .

وفي تعليقاته على كتب اللكنوي ، والتهانوي ، الشيء الكثير ، ويأْتيك خبر بعض منه فانظر .

وكلام بدعي فظيع ، يتلوه خيانة في النقل ، لمحقق كتاب : «مسند عمر بن عبد العزيز» للباغندي .

فكيف ساغ لأُولاء أَن يجعلوا من أَنفسهم قَوَمَةً على كتب السلف ؟ وقد أَخلُّوا بأَهم شروط القوامة : «الأَمانة العلمية» .

«طريق التَّلَوُّن» :

٢ - من اقتحم كالطريق الأُولى : «تحريف النص» من حديث ، أَو أَثر ، أَو كلام عالم ، هان عليه : «طريق التلون» بما يبديه بعضهم من عبارات إجلال لابن تيمية ، وابن القيم ، والذهبي ، وغيرهم من علماء السلف ، وهو في نفس الوقت ، يتمدح بمن يعيبهم ، وبمن يلعنهم ، ويكفرهم ، ويُنَكِّل بهم ، وبمذهبهم ، في مواضع أُخرى لا

تخفى على البصراء، كل هذا لكسب أكبر عدد ممكن من القرّاء.

وهذا من المداخلات العجيبة التي يكدر النفوس سماعها فضلاً عن إعمالها.

والدليل على هذا أنك لا ترى من هذا «الطراز» حرفاً واحداً في الثناء على شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ في معتقده، في أبواب التوحيد، والسلوك، ومنابذته للكلاميين من الأشاعرة، وغيرهم، وللطرقية . . والتعبير الصريح بأن ما قرره هو الحق؛ لأنه مذهب السلف من الصحابة ـ رضي اللَّهُ عنهم ـ فمن بعدهم، كما دل عليه الكتاب والسنة.

لكن العكس هو الذي يَثْني عليه «الغُلاَةُ» صُدورهم.

فنحن لا نطالب بالثناء على ابن تيمية، فحسب، فإن الشخص يثني عليه بِمَا لَهُ من أوصاف، مهما كانت منزلته من العلم والدين، لكن المطالبة بالسؤال المحدد: هل مذهب السَّلف في أبواب التوحيد . . الذي نصره ابن تيمية وغيره، حق أم باطل؟

فعلىٰ طالب العلم أن يبحث في مؤلفات، وحواشي، وتعليقات، السالكين لطريق التلون، فلن يجد حرفاً واحداً في هذا.

وادعاء مذهب السلف ـ مع مخالفته ـ للتغرير، والتلبيس: دعوىٰ قديمة، كشفها شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّهُ تعالىٰ ـ في كتبه منها في «الفتاوى»: (٤/ ١٤٩، ١٥١، ١٦٤). وإن الدعوىٰ دون النصرة لهم، والبراءة من المخالفين لهم، تبقى دعوىٰ بلا بينة، فهي

مردودة.

ونظير هذا تلقيب الأشاعرة، والماتريدية لأنفسهم بأنهم: «أهل السنة». وهذا من التغرير من وجه، ونكاية بأهل السنة والجماعة من وجه آخر، حتىٰ لا تبقىٰ لأهل السنة والجماعة صفة التميز بهذا اللقب الشريف بالنسبة إلى «السنة» في وسط تلكم الأهواء المضلة.

وهذا الصنيع منهم يذكرنا من وجه آخر، ما ذكر عن واعظ، قيل له ما مذهبك؟

قال: في أي مدينة[1].

٣ ـ طريق «التمسح بنصرة السنة» و التحكك بالانتساب إليها، والإغراء بما يسوقونه من مُطايَبَاتٍ شتىٰ، ومتع للقراء، لكن في المواطن التي يعطفون على عصبية فيها، تجد العبث، واللعب بالنصوص، والتصرف فيها، وانتهاب الأقوال، وتنتيفها مع التغرير بسياقتها، على مقتضى «الأمانة العلمية» و «البحث العلمي» و «دقة المنهج» و «التزام المنهجية».

وهكذا في السَّرْد من هذه الكلمات، والشعارات المثخنة بالمكايد، والبريق الكاذب، ومنها:

العزو باسم الكتاب، ومؤلفه، ورقم الصفحة، والجزء، وجهة الطبع، ومكانه، وتاريخ طبعه، وملتزم نشره.

---

(١) «منهاج السنة»: (٤/ ٩٨) طبع جامعة الإمام.

وهكذا من الصياغات التي تنقضها الحقائق، وتنكثها المراجعات، والتدقيقات؛ إذ «ربطوا الجواد خلف المركب».

بما غَيَّروا، وَحَرَّفوا، وبَدلوا، كُلُّ هذا لتأْييد ما شبه لهم به من انحراف، ومخالفة.

وهذه من أَسوأ مفاتيح النفوذ إلى تعبئة العقول بالانحراف عن منهج السلف.

ومع ذلك يظهرون «المِنَّة» على المستضعفين مِنَّا، ويبهرجون على عقولهم، بأَنهم شاركوا في تحقيق كتب السلف.

فالآن أَتاك نبأُ المحرفين، إذ تَسَوَّرُوا كتب السلف فاحذر مكرهم ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّءُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾.



١١ـ مخاطر التحريف[1]

مخاطر تحريف الغلاة ظاهرة، ظهور تحريمه، ومنها:

١ ـ التحريف من باب المجادلة بالباطل، فهو يفتح على الأُمة «باب غواية» وَمَا دَبَّت البدع في الدين إلى المسلمين، إلاَّ من التحريف على يد «الغلاة» وهذا يؤدي بمسائل الشرع إلى دين مبدل، وشرع محرف.

٢ ـ التحريف يفتح على الأُمة «بابَ مَعَرَّةٍ»؛ بسوء فعل الغلاة إذ خلطوا الوراثة النبوية بالوراثة الغُلاَتية، فصار الجمع بين الوراثتين، جمعاً بين حق وباطل. وهذا غاية في القدح والمعرة، وهذا غش لأُمة محمَّدٍ ﷺ، وقد صح عن النَّبِيّ ﷺ أَنه قال: «**من غشنا فليس منا**».

٣ ـ التحريف «عبودية لغير اللَّهِ تعالىٰ» فالمحرِّف في الظاهر: عبد مطاع لكنه في الباطن: عبد مطيع لهواه. وهذه من عبودية القلوب لغير اللَّهِ تعالىٰ[2].

٤ ـ التحريف «جارح لفاعله» ناقل له من العدالة إلى الجرحة؛ وهذا سالب لأَمانته العلمية.

٥ ـ ويسلب من فاعله: «الشخصية السوية».

---

(١) عن مخاطر التحريف انظر: «الصواعق المرسلة» لابن القيم: (١/ ٣١٠ ـ ٣١٦، ٣٤٨ـ٣٨١).

(٢) انظر: «الفتاوى»: (١٠/ ١٨٥، ١٨٩).

وجه ذلك: أن التحريف خرق للمروءة، وهي مشتقة من «المرء»، ونقص في «الإنسانية» وهي مشتقة من «الإنسان».

وهذا اختلال في الآدمية، والشخصية السوية.

٦ـ التحريف ـ حينما ينكشف ـ يسلب من نفوس أبناء المسلمين إضعاف عقيدتهم بعلمائهم، ونفعهم، والرجوع إليهم. وإذا فقد الشباب «القُدْوَةَ» استلمتهم الأهواء والانحرافات.

٧ـ التحريف: ظُلم لمن أُدخل على قوله التحريف، إذْ قُوِّلَ مَا لم يَقُله.

وهذا من أشد مواطن الجور والإثم[1].

وإذا كان الكل يُجمعون على تحريم الوضع في الحديث، وَتجريم واضعه فهذا وضع واختلاق لا يقصر عن ذلك في الظلم والإثم[2].

٨ـ التحريف: إخراج للنص عن معناه الحق، وتعطيل لحقائق النصوص، وتلاعب بها، وانتهاك لحرمتها. وكل هذا يعود على النص بالإبطال. واللَّه تعالىٰ يقول: **﴿ولا تلبسوا الحق بالباطل﴾** [البقرة: ٤٢].

٩ـ بالتحريف كُتم النص الصحيح، فهو باب من أبواب كتم العلم. وهذا من أخلاق المغضوب عليهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّهُ تعالىٰ ـ[3]: (ومن كتم الحق

---

(١) «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢٩٩ ـ ٣٠١).

(٢) انظر: «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢٣٤). (٣) «الفتاوى»: (٧/ ١٧٢ ـ ١٧٣).

احتاج أَن يقيم موضعه باطلاً، فيلبس الحق بالباطل؛ ولهذا كان كل من كتم من أَهل الكتاب ما أَنزل اللَّهُ فلابد أَن يظهر باطلاً. وهكذا أَهل البدع . .) انتهى.

وقال أَيضاً[1]:

(فلا تجد قط مبتدعاً إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه، ويبغضها، ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها . .) انتهى.

١٠ـ وما جرى على الإسلام والمسلمين من جنايات وحوادث إلا بالتأْويل بالباطل. «التحريف».

قال ابن القيم ـ رحمه اللَّه تعالى ـ[2]:

(ومن جنايات التأْويل ما وقع في الإسلام من الحوادث بعد موت رسول اللَّهِ ـ ﷺ ـ وإلى يومنا هذا بل في حياته «صلوات اللَّهِ وسلامه عليه» بأَن خالد بن الوليد قتل بني جذيمة بالتأْويل ولهذا تبرأَ رسول اللَّهِ ـ ﷺ ـ من صنعه، وقال: «اللهم إني أَبرأُ إليك مما صنع خالد»، وَمَنَعَ الزكاة من مَنَعَهَا من العرب بعد موت رسول اللَّهِ ـ ﷺ ـ بالتأْويل، وقالوا: إنما قال اللَّهُ لرسوله: ﴿خُذ من أَموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصلّ عليهم إن صَلَوٰتك سكنٌ لهم﴾ [التوبة: ١٠٣].

---

(١) «الفتاوى»: (١٩/ ١٦١ ـ ١٦٢)، «اقتضاء الصراط المستقيم»: (ص/ ٧)، وانظر: «الرد على المخالف»: (ص/ ٨٢).

(٢) «الصواعق المرسلة»: (١/ ٣٧٦ ـ ٢٨١).

وهذا لا يكون لغيره، فجرى بسبب هذا التأْويل الباطل على الإِسلام وأَهله ما جرى، ثم جرت الفتنة التي جرّت قتل عثمان بالتأْويل، ولم يزل التأْويل يأْخذ مأْخذه حتى قُتل به عثمان، فأَخذ في الزيادة، والتولد، حتى قُتل به بين علي ومعاوية بصفين سبعون أَلفاً أَو أَكثر من المسلمين، وقُتل أَهل الحرة بالتأْويل، وقُتل يوم الجمل بالتأْويل من قُتل، ثم كان قَتْل «ابن» الزبير، ونصب المنجنيق على البيت بالتأْويل، ثم كانت فتنة ابن الأَشعث، وقُتل من قُتل «من المسلمين» بدير الجماجم بالتأْويل، «ثم كانت فتنة الخوارج وما لقي المسلمون من حروبهم وأَذاهم بالتأْويل» ثم خروج أَبي مسلم وقتله بني أُمية، وتلك الحروب العظام بالتأْويل. ثم خروج العلويين، وقتلهم، وحبسهم، ونفيهم بالتأْويل. إلى أَضعاف أَضعاف ما ذكرنا من حوادث الإِسلام التي جرها التأْويل، وَمَا ضُرِبَ مالك بالسياط وطيف به إِلا بالتأْويل، وَلاَ ضُرِبَ الإِمام أَحمد بالسياط، وَطُلِبَ قتله إِلا بالتأْويل، وَلاَ قُتِلَ أَحمد بن نصر الخزاعي إِلا بالتأْويل ولا جرى على نعيم بن حماد الخزاعي ما جرى، وتوجع أَهل الإِسلام لمصابه إِلا بالتأْويل، ولا جرى على محمد بن إِسماعيل البخاري ما جرى، وَنُفي، وأُخرج من بلده إِلا بالتأْويل، وَلاَ قُتل من خلفاء الإِسلام، وملوكه، إِلا بالتأْويل، ولا جرى على شيخ الإِسلام عبد اللّه أَبي إِسماعيل الأَنصاري ما جرى، وَطُلِبَ قَتْلُهُ بضعة وعشرين مرة إِلا بالتأْويل، ولا جرى على أَئمة السنة والحديث

ما جرى حين حُبسوا وشُردوا وأُخرجوا من ديارهم إلا بالتأْويل، ولا جرى على شيخ الإسلام ابن تيمية ما جرى من خصومه بالسجن، وَطُلِبَ قتله أَكثر من عشرين مرة إلا بالتأْويل.

فقاتل اللَّهُ التأْويل الباطل وأَهله، وأَخذ حق دينه وكتابه ورسوله وأَنصاره منهم، فماذا هدموا من معاقل الإسلام وهدموا من أَركانه وقلعوا من قواعده؟ ولقد تركوه أَرق من الثوب الخلق البالي الذي تطاولت عليه السنون، وتوالت عليه الأَهوية، والرياح، ولو بسطنا هذا الفصل وحده وما جناه التأْويل على الأَديان، والشرائع وخراب العالم، لقام منه عدة أَسفار، وإنما نبهنا تنبيهاً يعلم به العاقل ما وراءه، وباللّهِ التوفيق) انتهى.

□ □ □

١٢ـ الطريق لكشف التحريف

إنها «المقابلة» في مواضع «المخالفة».

١ ـ ففي كتب السلف، التي تناولوها بالطبع والتحقيق: المقابلة عند الاقتضاء، بين النسخة، أَو النسخ الخطية، وبين النص المطبوع.

وقد تم الوقوف على نماذج عجيبة، من قصد التحريف في بعض النصوص فيها، منها في:

«مصنف[1] عبد الرزاق، وابن أَبي شيبة» و «مسند أَبي عوانة والحميدي» و «الجرح والتعديل» لابن أَبي حاتم. ويأْتي بيان أَمثلة تحريف الغلاة فيها.

٢ ـ وفي «تحضير النصوص» تحقيقاً، أَو تأْليفاً، المقابلة بين النص المنقول، وبين النص في الكتاب المنقول منه، من حديث، أَو أَثر، أَو كلام عالم.

وقد تم الوقوف على نماذج عجيبة، آلت إلى «تحريف النصوص»، لِمَا حصل عن عمد إلى تحريفها، في كلام جمع من العلماء والحفاظ. فحرَّف جماعة منهم في نقول عن ابن تيمية، وابن القيم، والذهبي، وابن حجر، والقاسمي، والمُناوي، وغيرهم.

وقد ضرب أَبو غدة من هذا بعطن.

---

(١) لم أقل مصنفي، ولا مسندي؛ لأن قاعدة العطف يكون على المضاف لا على المضاف إليه فكأن السياق: مصنف عبد الرزاق ومصنف ابن أبي شيبة، أما لو قلت: «مصنفي عبد الرزاق وابن أبي شيبة» فكأنما قيل: مصنفي عبد الرزاق، ومصنفي ابن أبي شيبة، فتنبه، وانظر: «قطوف أدبية» لعبد السلام هارون: (ص/ ٤٦٢).

١٣ـ طرق الوقاية من محرفي النصوص وتحريفهم

جماع الطرق الشرعية ثلاثة:

١ ـ **الطريق العام**: على كل مسلم من أَهل السنة هجر من تلبس بهوى وبدعة: الهجر الشرعي، كل بحسبه.

وقد بينت أَحكام الهجر، وآدابه في «هجر المبتدع» وهو مطبوع. ولِلّهِ الحمد.

٢ ـ **الطريق الخاص بأَهل العلم**: تحطيم التحريف بالكشف والبيان، بالقلم واللسان.

وقد بينت ـ ولِلّهِ الحمد ـ التأْصيل لهذا في كتاب مفرد هو: «الرد على المخالف من أُصول الإسلام» ومراتب الجهاد.

وأزيد هنا قول ابن القيم ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ [(١)]:

(وأَنت إِذا تأَملت تأْويلات القرامطة، والملاحدة، والفلاسفة، والرافضة، والقدرية، والجهمية، ومن سلك سبيل هؤلاء من المقلدين لهم في الحكم والدليل، ترى الإخبار بمضمونها عن اللّهِ ورسولِهِ لا يقصر عن الإخبار عنه بالأَحاديث الموضوعة المصنوعة، التي هي مما عملته أَيدي الوضاعين وصاغته أَلسنة الكذابين، فهؤلاء اختلقوا عليه أَلفاظاً وضعوها، وهؤلاء اختلقوا في كلامه معاني

---

(١) «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢٩٩ـ ٣٠٢) مهم.

ابتدعوها، فيا محنة الكتاب والسنة بين الفريقين، وما نازلة نزلت بالإسلام إلا من الطائفتين فهما عَدُوَّانِ للإسلام كائدان، وعن الصراط المستقيم ناكبان، وعن قصد السبيل جائران، فلو رأيت مَا يَصْرِفُ إليه المحرفون أحسن الكلام، وأبينه، وأفصحه، وأحقه بكل هدى وبيان وعلم من المعاني الباطلة، والتأويلات الفاسدة، لكدت تقضي من ذلك عجباً، وتتخذ في بطن الأرض سَرَباً، فتارة تعجب، وتارة تغضب، وتارة تبكي، وتارة تضحك، وتارة تتوجع، لما نزل بالإسلام وحل بساحة الوَحْي، ممن هم أضل من الأنعام.

فكشف عورات هؤلاء، وبيان فضائحهم، وفساد قواعدهم من أفضل الجهاد في سبيل اللهِ، وقد قال النَّبِيُّ ﷺ لحسان بن ثابت: «إن روح القدس معك ما دمت تنافح عن رسوله»، وقال: «اهجهم أو هاجهم، وجبريل معك»، وقال: «اللهم أيده بروح القدس مادام ينافح عن رسولك»، وقال عن هجائه لهم: «والذي نفسي بيده لهو أشد فيهم من النبل»، وكيف لا يكون بيان ذلك من الجهاد في سبيل اللَّه؟ وأكثر هذه التأويلات المخالفة للسلف الصالح من الصحابة، والتابعين، وأهل الحديث قاطبة وأئمة الإسلام الذين لهم في الأمة لسان صدق يتضمن من عبث المتكلم بالنصوص وسوء الظن بها، من جنس ما تضمنه طعن الذين يلمزون الرسول ودينه وأهل النفاق والإلحاد، لما فيه من دعوى أن ظاهر كلامه إفك، ومحال، وكفر، وضلال، وتشبيه، وتمثيل أو تخييل، ثم صرفها إلى معان يعلم أن

إرادتها بتلك الألفاظ من نوع الأحاجي، والألغاز، لا يصدر ممن قصده نصح، وبيان، فالمدافعة عن كلام اللَّهِ، ورسوله، والذب عنه من أفضل الأعمال وأحبها إلى اللَّه وأنفعها للعبد.

ومن رزقه اللَّه بصيرة نافذة علم سخافة عقول هؤلاء المحرفين، وأنهم من أهل الضلال المبين، وأنهم إخوان الذين ذمهم اللَّه بأنهم يحرفون الكلم عن مواضعه، الذين لا يفقهون ولا يتدبرون القول، وشبههم بالحمر المستنفرة تارة، وبالحمار الذي يحمل أسفاراً تارة.

وَمَنْ قَبِلَ التأْويلات المفتراة على اللَّهِ ورسولِهِ التي هي تحريف لكلام اللَّهِ ورسوله عن مواضعه، فهو من جنس الذين قبلوا قرآن مسيلمة المختلَق المفترَى وقد زعم أنه شريك لرسول اللَّهِ ﷺ ـ وكان رئيساً كبيراً مطاعاً ـ يجعله شريكاً له في التصديق والطاعة والقبول، إن لم يقدمه عليه، لا سيما الغالية من الجهمية والباطنية والرافضة والاتحادية) انتهى.

٣ ـ طريق أَخَصُّ: على من بسط اللَّهُ يده إعمال «الحَجْر لاستصلاح الأَديان فهو أَولى من الحَجْر لاستصلاح الأَبدان».

ولهذا نص الفقهاء ـ رحمهم اللَّهُ تعالىٰ ـ على مشروعية الحجر على «المفتي الماجن» و «المتطيب الجاهل» و «إذا سكن المبتلى بين الأَصحاء فلهم أَن يمنعوه»(١).

---

(١) «الفتاوى»: (٢٤/ ٢٨٤)، و«فهرس»: (٣٧/ ٩٣).

وهكذا يُعْمَلُ الحجر الشرعي على كل «متعالم» يدعي العلم، وليس بعالم من «طبيب، ومهندس، . . » وآكده «طالب العلم الشرعي» وآكد هذا من سطا على «النصوص» بتحريف، فواجب الحجر عليه، وعلى كتبه، ومنع تداولها، وإبعاده إلى حيث يقل خطره، وتضعف شوكته؛ لأَن «تحريف النصوص» سعي فيها بالإفساد، وهذا من السعي في الأَرض بالفساد، و «تحريف النصوص» محاربة لنصوص الكتاب، والسنة، فهم أَضر على الأَمة من الذين يحاربونها في الأَموال، والمتاع.

وبالجملة فكل طريق شرعي تكف بأْس «محرف النصوص» عن المسلمين، لازم إعمالها، والأَخذ بها.

وَمِنْ نكَدِ الدنيا، أَن يرى المسلم امتداد أَقلام «محرفي النصوص، وانقباض أَقلام أَهل السنة.

وأَن يرى ملاحقة صاحب السنة لكلمة حق قالها، وترك «محرف النصوص» يعلن تحريفه، ولا نرى من يلحق أَدب القضاء في ظهره.

وأَن يرى تربع الغلاة على كراسي التعليم، وإن جاوزوا سنَّ التعليم، وأَما صاحب السنة، فيقول لسان الحال، جاء البشير.

هذه عِللٌ فاشية، أَورثت علة العلل، لما نشاهده في الشبيبة من استرخاء، ولوثة في الاعتقاد؛ لتسرب هؤلاء «الغلاة» بيننا، يوجهون القوافل الشبابية، فينفخون في فِطَرِ أَبنائنا بما لديهم من سموم، ويثيرون في نفوسهم داعي الهوى، وينحون بهم منحى يبعدهم، عن جادة السلف، بما يخطون لهم من خطوط، فيها انحراف عن الصراط المستقيم، وقد

فعلوا. فاجتالوهم عن صفاء الاعتقاد، وسلامة الفكر، وسمو النفس إلى هنات، وهنات، ورشح أَصابهم، وشبه أَخذت تداخل نفوسهم.

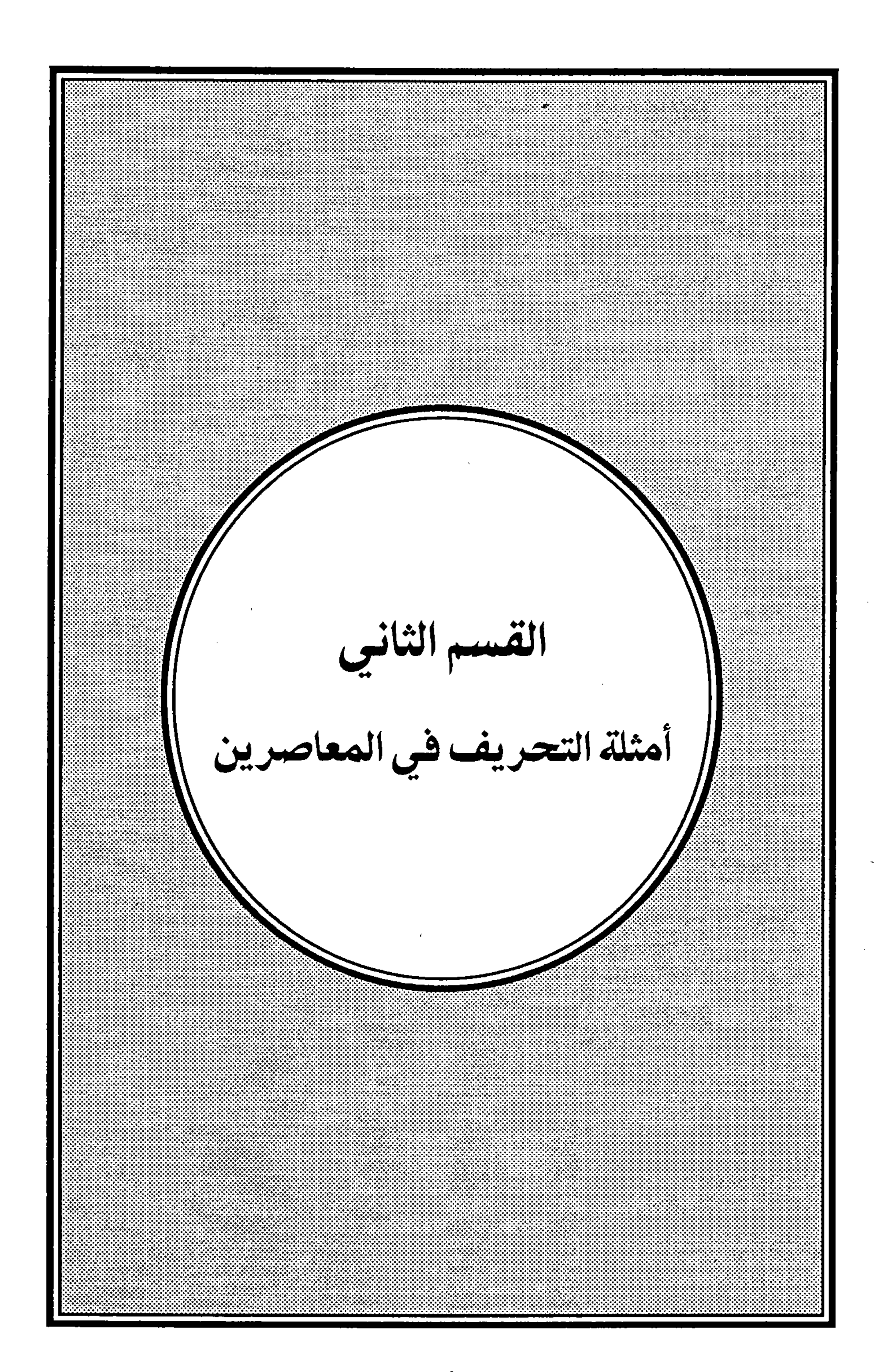
يا قومي! إن استمرت الحال، فانتظروا ساعة، يكون فيها أَبناؤكم شيعاً. فهل من متيقظ، وهل من مستبصر، فينقذ الأُمة من هذا «الجناح المهيض» والانقلاب المهين في الاعتقاد، والمشرب، والفكر، وعموم مسائل الدين.

هل من عقول زاكية، تنقذ أَحداثاً فَرَّطَ أَولياؤهم في تربيتهم على الدين، وهؤلاء يتصدون لتوجيههم، وصياغة عقولهم، ونحن غافلون.

إنها حقّاً «علة العلل» إن وَجَدَ هؤلاء المحرفون لهم تبيعاً من بيننا حينئذٍ تكبر الفتنة، ويصعب العلاج، والفتنة أَشد من القتل.

وأخيراً: عسى أَن يجر هذا العتاب إلى مثابٍ وحسن مآب. ومن أَدب النبوة «الحمية رأْس الدواء». فتعاملوا ـ رحمكم اللّه ـ مع أَهل الأَهواء بالحماية منهم ومن شرورهم، ولنقل لهم: «ارجعوا وراءكم فهو أَوسع لكم».

□ □ □



القسم الثاني

أمثلة التحريف في المعاصرين



تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

وَبَعْد


تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

أمثلة تحريف
مباني النصوص في المعاصرين

ليس المراد هنا، ضرب المثال، بذكر جناية «أَهل الأَهواء» على «النصوص» بتحريف معانيها، وَلَيِّ أَعناقها عن المراد منها، وتأْويلها بالباطل، وَتَقْلِيْبِها على وجوه مستكرهة، ومعانٍ غَثَّة، بعيدة عن مراد اللَّه تعالى، وعن مراد رسوله ـ ﷺ ـ .

إِلى غير ذلك، من وجوه التعسف بإِخضاع النصوص، وضغطها للمعتقدات الباطلة، والمذاهب الفاسدة، والآراء الشاذة، فضلاً عن تأْويلات الباطنية الفجة، الكافرة. ليس هذا هو المراد؛ لأَن أَهل العلم والإِيمان قد فضحوا الغلاة في عبثهم، وهتكوا أَستارهم في تحريفهم، وكيدهم هذا. وجهودهم في نقض هذه الأَهواء معلومة قديماً، وحديثاً.

لكن المراد هنا، سياق أَمثلة «عبث الغلاة» وجنايتهم على «النصوص» من وجه آخر، في «تحريف مبانيها» بالزيادة، والنقص، والتحوير، والتلفيق . . إِلى آخر هذه الخطة الفاجرة، الكاذبة، الخاطئة، الخاسرة، وَالتَّقَوُّلِ على اللَّه تعالى، وعلى رسوله ـ ﷺ ـ ، وعلى علماء أُمته ـ ﷺ ـ بما يمليه على «أَهل الأَهواء» الغلاة «خُلُقهم، وَأَدَبُهم، وَتَدينهم» .

ثم ليس المراد هُنا ذِكْر أَمثلته فيمن مضى، فإِن جهود أَهل العلم،

مازالت في كل عصر قائمة على كشف تحريفات الغلاة، وَمَنْ تتبَّعَ، عَلِم.

وإنما المراد هُنا، ما هو أَخص من ذلك ـ مما يستبعده بعض طلبة العلم ـ وهو ذكر أَمثلة تحريف النصوص لدى بعض الغلاة من «أَهل الأَهواء» المعاصرين، وأَن التحريف داء ساري المفعول في كل من غَلا، واتَّبَعَ الهوى. وهي أَمثلة نَبَّهَ على كثير منها علماءُ العصر، وأَبناء الوقت في عدد من الأَقطار، في قلب جزيرة العرب «الديار السعودية» وفي مصر، والشام، والهند، والباكستان، والمغرب، وغيرها، منهم:

١ ـ شيخنا الشيخ عبد العزيز بن عبد اللَّه بن باز في رده على الصابوني، وفي تقديمه لكتابي «براءة أَهل السنَّة . .» إذ وصف «الكوثري» بالأَفَّاك الأَثيم.

٢ ـ الشيخ عبد اللَّه خياط، إمام وخطيب المسجد الحرام سابقاً وعضو هيئة كبار العلماء، في رجوعه عن تقريظه لمختصر الصابوني في التفسير؛ إذ غَرَّرَ به، وقد وصف الصابوني بالإِخلال في الأَمانة العلمية.

وبينت هذا في «التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير».

٣ ـ الشيخ حمود بن عبد اللَّه التويجري.

في جملة من ردوده على المخالفين. ومنها في كتابه: «تنبيه الإِخوان على الأَخطاء في مسأَلة خلق القرآن» (ص/ ٤٤ ـ ٤٥). كشف عن تحريف لأَبي غدة ويأْتي.

٤ ـ الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد الأُستاذ بالجامعة الإِسلامية، والمسجد النبوي الشريف.

نبَّه على خيانة علمية لبعض الطلبة المعاصرين في ملحق «مسند عمر بن عبد العزيز» للباغندي.

٥ ـ الشيخ صالح بن عبد الله بن فوزان.

في جملة من ردوده. ومنها في رده على الصابوني، ووصفه للصابوني بالتلبيس والخيانة في النقل.

٦ ـ الشيخ ربيع بن هادي مدخلي رئيس شعبة السنة في الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة ـ زادها اللَّه شرفاً.

بين وجوهاً من عبث الغلاة في كتابه: «تقسيم الحديث».

٧ ـ الشيخ علي بن محمد ناصر فقيهي الأُستاذ بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ـ زادها اللَّه شرفاً.

في كتابه: «الفتح المبين بالرد على نقد عبد الله بن محمد الصديق الغماري لكتاب الأَربعين».

ففي (ص/ ٦٠، ٧٥، ١٣٥) ذكر نماذج من التحريفات.

٨ ـ الشيخ أَبو التراب الظاهري.

له مقالات عن تحريف الغلاة المعاصرين في مصنف أَبي عوانة، ومصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أَبي شيبة.

نشرها في «جريدة المدينة» عام ١٤١٠هـ.

٩ـ الشيخ محمد ناصر الدين الأَلباني.

بَيَّنَ في مواضع كثيرة من كتبه جملة من تحريفات الكوثري، وأَبي غدة، والصابوني.

١٠ـ الشيخ علي بن حسن عبد الحميد الحلبي.

في مجموعة من كتاباته، ومؤلفاته، منها في:

«الرد العلمي على حبيب الرحمن الأَعظمي».

وفي كتابه:

«كشف المتواري من تلبيسات الغماري».

١١ـ الشيخ سليم الهلالي.

في كتابه: «المنهل الرقراق . . .» (ص/ ٧٦ـ٩٨).

١٢ـ الشيخ أَبو الطيب شمس الحق العظيم آبادي صاحب «عون المعبود» المتوفى سنة ١٩١١م ـ رحمه اللَّه تعالى ـ.

بَيَّن في كتابه: «التعليق المغني على الدارقطني» (١/ ٢) تحريف غلاة الحنفية، لحديث الوتر بثلاث.

وعنه في كتاب «زوابع في وجه السنة» (ص٢٤٥ ـ ٢٤٧).

١٣ـ الشيخ أَبو الأَشبال صغير أَحمد، من علماء الحديث في الهند، المجاور بمكة ـ حرسها اللَّه تعالى ـ.

بعث إِليَّ ـ أَثابه اللَّه ـ بمجموعة من تحريفات الغلاة في مباني النصوص. ويأْتي ذكرها ـ إِن شاء اللَّه تعالى ـ.

١٤ـ الشيخ محمد بديع الدين شاه الراشدي السندي في كتابه: «جلاء العينين بتخريج روايات البخاري في جزء رفع اليدين».

بيَّن في (ص/ ٦٦ ـ ٦٩) تحريف غلاة الحنفية لنص حديث رفع اليدين في الصلاة.

١٥ـ الشيخ وصي اللَّه عباس.

بعث إليَّ ـ أثابه اللَّه ـ ببعض تحريفات غلاة الحنفية مترجماً لها من «الأُردو» إلى «العربية». وتأْتي.

١٦ـ الشيخ عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي.

في أطروحته «للعالمية العالية»: «الدكتوراه» وهي: «شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه»: (١/ ٤٢٣ ـ ٤٢٨).

١٧ـ الشيخ صلاح الدين مقبول أَحمد من علماء الهند. في كتابه النَّافع الفَذ «زوابع في وجه السنة» المطبوع هذا العام ١٤١٢هـ. عقد مبحثين مهمين في تحريف النصوص في المعاني، والمباني (ص/ ٢٤١ ـ ٢٦٩).

١٨ـ الشيخ محمد ضياء الرحمن الأَعظمي.

بسط تحريف غلاة الحنفية لنص حديث وضع اليدين في الصلاة، في تعليقته على رسالة الشيخ محمد حياة السندي «فتح الغفور في وضع الأَيدي على الصدور».

١٩ـ الشيخ سلطانَ محمود ـ من علماء باكستان ـ له كتاب باسم: «نعم

الشهود على تحريف الغالين في سنن أبي داود».

خلاصته في كتاب: «زوابع في وجه السنة». بَيَّن فيه تحريف غلاة الحنفية لحديث أُبَيّ في صلاة التراويح.

٢٠ـ الشيخ إرشاد الحق الأَثري.

بسط تحريف غلاة الحنفية لنص حديث وضع اليدين بعنوان: «تحريف الحديث تحت ستار خدمة الحديث». المنشور في جريدة «الاعتصام» لاهور في ٢٠/٦/١٤٠٧هـ وترجمته مختصرة في كتاب «زوابع في وجه السنة».

في آخرين من علماء العصر، ذكرت بعضهم في مقدمة: «التحذير . .».

فهؤلاء الأَجلاء من هذه الأَقطار الإسلامية المتباعدة، بينوا ما وقع لهم من تحريف بعض أَهل الأَهواء، للنصوص في مبانيها بالزيادة، والنقص، والتلفيق . . نصحاً لله، ولرسوله ـ ﷺ ـ وللمؤمنين.

وما كان يدور بِخَلَدِي إفراد هذا النوع من التحريف بالتأْليف اكتفاء بما للعلماء في ذلك من إيقاظات، وتنبيهات، وجهود، وإفادات، لكن وأَنا أَنظر في مطلع هذا العام ١٤١١هـ في تعليقات الأُستاذ/ عبد الفتاح أَبو غدة، على «الرفع والتكميل» للكنوي، رأَيت في (ص٨٦ ـ ٨٧) نقلاً عن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّه تعالى ـ.

نقله الأُستاذ موثقاً باسم الكتاب، ورقم الصفحة، ورقم الجزء، فاستنكرت هذا النقل رغم هذا التوثيق فرجعت إلى الأَصل المنقول منه،

فوقع لي مَا أَوْجَسْتُ منه خيْفَةً: حَقيقةً فإذا بالأُستاذ قد حَرَّف نص كلام ابن تيمبة بمهارة بالغة في «التلفيق»؛ إذ أَن كلام ابن تيمية ـ رحمه اللّه تعالى ـ يبدأ في «الفتاوى المصرية» من (٣/ ٢٢٧ ـ ٣/ ٢٣١) أَي في نحو خمس صفحات فنقل هذا الأُستاذ سطوراً متباعدة ساقها مساقاً واحداً أَنْتَجَتْ له ما يؤيد دعواه، ويأْباه سياق ابن تيمية بكامله ـ على ما يأْتي تفصيله إن شاء اللّه تعالى ـ فأَجريت بَعْدُ تتبعاً لمواطن في تعليقاته على «الرفع والتكميل» فوجدت بادرة التحريف ترتقي إلى ظاهرة سَرْبَلَ بها كتابه من «تحريف النصوص» في «مبانيها» في نقله عن عدد من الأَعلام، على جادة أَهل الأَهواء، ثم وجدت هذه الروح التي أَخلدت إلى التحريف، امْتَدَّتْ منه إلى كتاب «الرفع والتكميل» ذاته إِذْ حَذَفَ نحو سطرين مُهمين من الأَصل، لما قابلت مع بعض طلبة العلم الحلبيين طبعته المذكورة مع الطبعة الحجرية للرفع والتكميل، المطبوعة عام ١٣٠١هـ في «٣١» صفحة ويأْتي بيان ذلك إن شاء اللّه تعالى.

ثم رأَيت هذه سمة لهذا المسكين في عامة رسائله، وتعليقاته يدلس تدليس تسوية، بتحريف كلام أَهل العلم بزيادة، أَو نقص، أَو تلفيق أَو تقديم وتأْخير .. وهكذا «يُسمن النصوص تارة، ويضمرها تارة أُخرى».

وكنت أَغض الطرف عما أَجده؛ لعلها عثرة كريم فتغتفر، أَو سِنَةٌ وذهول فينتظر، لكن رأَيتها حديث المجالس، وعلى أَلسنة كل غَادٍ ورائح، فما من عالم منصف، إلاَّ ولديه مآخذ في التحريف على الغلاتية

المعاصرين من «الأرأتية» وغيرهم، ورأينا بعضاً منها في مؤلفاتهم، وطالعتنا بعض «الصحف» في كشف تحريفات لبعض الغلاة فصاروا إلْبا على النصوص يتقارضون التحريف بالتسمين، والتضمير.

فحصلت لدي همة التتبع لما تناولته أقلام الغلاة، من كتب بالتحقيق، وما لهم من تأليف، فوجدت أن الأمر مفضوح، وعملهم مجروح، وكيسهم من الأمانة منفوض، فترى الواحد منهم «منفوض الخِرْجِ» بما حرف، وَغَيَّر، وَبَدَّل، وإن التتبع باب لا ينقضي، لكن حسبي أن أُدَلِّلَ على استمرائهم هذا «التحريف» و «التهريب العلمي» بأمثلة لا لبس فيها ولا غول؛ لكشف أحوال هؤلاء المهربين لنصوص السنة، وأحوال رجالها، وأقوال أهل العلم، وسطوهم العظيم بالتحريف، والعبث البعيد:

وإذا كـــان فـــي الأنابيـــب حـــيف
وقـــع الطـــيش في صـــدور الصعـــاد

أيظن هؤلاء أن تصديرهم لهذا «التخريب العلمي» سيمر هكذا مَرَّ السحاب؟ وينفذ إلى أقطار النصوص بلا حساب؟ اللهم لا، فإن للعلم حماة، يعرفون تصاريف الكلام، ويعرفونهم في لحن الأقوال ويستخرجون الخبء من طيات الخطاب، فيناقشونهم الحساب «ومن نوقش الحساب هلك».

أيها البصراء! قل أي شيء أكبر شهادة في هذا، أن يجعل أمام عين المحرف المنحرف بهوى: صحائف تكشف ما عملت يداه، وما هي إلا

مكيدة نصبها لنفسه، ننتشله منها حسبة لله، وتحذيراً لغيره أن ينقلب منقلبه، أو ينشر في مثواه، وليعلم الجميع أن الباطل وإن أخنى عليه حين من الدهر، فإنه لابد أن ينكشف، وتبقى «القدوة» في «أُمناء الشريعة» الذين يقودون الناس بالحجة، وصدق اللهجة، لا بنصوص تحرف عن مواضعها، وعصبيات وآراء تخرج في غير براقعها، وإن العلماء لهم بالمرصاد، عارضين مناهجهم في «تحضير النصوص» على «قانون البحث ومنهج التأليف»، فإن زكى فهو من العلم الذي يجتنى «وقد أفلح من تزكى»، وإن مالت أبحاثه عن قانونها، فإلى نسفها وكشفها،

وَعَلَى نَفْسِها بَرَاقِشُ تَجْنِي.

فانظر ـ يا رعاك الله ـ كيف يصير الواحد منهم عبرة للمعتبرين يُسلم نفسه إلى هواه فينثل بقلمه من كنانته، بما تصدع به تلك الصحائف شاهدة عليه باختلال أمانته، فيعمل من نفسه منشأة لتوجيه المغامز إليه، مُدَلِّلَةً على مبلغه في «خلقه، وأدبه، وتدينه» وإنَّ «كذبة المنير صلعاء».

نسأل الله العفو، والعافية ورحم الله سفيان إذ قال[1]:

«ما ستر الله عز وجل أحداً يكذب في الحديث».

وقال عبد الله بن المبارك ـ رحمه الله تعالى ـ[2]:

«لَوْ هَمَّ رجل في السَّحَر، أن يكذب في الحديث، لأصبح الناس

---

(١) «الموضوعات» لابن الجوزي: (١/ ٤٨، ٤٩)، وعنه: «زوابع في وجه السُّنَّة»: (ص/ ٢٢٤، ٢٦٨).

(٢) «زوابع في وجه السنة»: (ص/ ٢٦٨).

يقولون فلان كذاب» .

والآن، فإلى نماذج ترفع الستار عن بعض مهربي التحريف ومروجيه، وتبطل الحوالة ببضاعتهم المزجاة، وتدفع هذه المفسدة الكبرى عن المسلمين .

□ □ □

لِسَانُ المُتَعَصِّبَةِ وَعَرِيفُهُم
محمد زاهد الكوثري ١٢٩٦هـ-١٣٧١هـ

ليس بعيداً، إذا قُلت: إن القرن الرابع عشر الهجري لم يَشهد مُسلماً، تَعَلَّقَ بأَهداب العلم الشرعي، فنسج على بصيرته عَناكِبَ التعصب الذَّميم، وَسَعَى رَكْضاً وراء داعية الغُلُوِّ فيه، مثل هذا المخلوق.

تَرَاهُ واقفاً بالمرصاد لأَيِّ نصٍّ يُخالف داعية تعصبه الذميم، فكلما أَوْجَسَ من نصٍّ خيْفَةً على مشاربه في: التجهم، والتمشعر، والتصوف المنحرف، والقبورية، والعصبية للمذهبية الحنفية ـ: جمع له نَفْسَه، وأَقبل عليه بِسَطْوٍ عظيم، من التحريف، والتبديل، والميل» «الشطط الأَسود المنبوذ» وهذا غاية في ضياع الأَمانة بصلابة وجه:

صلابة الوجه لم تغلب عَلَى أَحَدٍ
إلاَّ تكامل فيه الشَّرُّ واجتمعا

إنها شروط أَربعة لمن جاز القنطرة عنده، وهي أَن يكون:

متجهماً أَشعرياً.

حنفياً جَلْداً.

قُبورياً سادراً.

صُوفياً غالياً.

ففي حسبانه الخاسر، يا ويل من افتقد هذه الشروط، أَوْ واحداً

منها، فإنه يفيض عليه بلا حساب، من السِّباب تارة، والتكفير تارة أُخرى، ومن الغمز تارة، والنَّبز تارة أُخرى.

وأيُّ نص يعارض هذه الأُصول عنده، فإنه يبذل المساعي الذميمة بسخاء مُغلف بالمخاتلة، مدفوعة بفجور وهوى ومغاضبة.

وقد قيض اللَّه للحق أَنصاراً، وللشريعة حُرَّاساً؛ إذ قام العلماء بواجب الدفاع عن الشرع وحملته، فانتشرت ردودهم عليه، من عامة الأَقطار، من جزيرة العرب، ومصر، والشام، والمغرب، وغيرها.

وقد أَسهمت في هذا برسالة، طُبعت مراراً باسم:

«براءة أَهل السنة . . ».

ولا بأْس هنا من التذكير ببعض تجنيه على بعض العلماء، وإِعراض تلميذه «الكوثري الصغير» عبد الفتاح أَبو غدة عن نقد هذا التجني وأَنهما يلتقيان على الغايات المذكورة، فإِلى بعض الأَمثلة:

١ ـ يَرْمي ابن القيم ـ رحمه اللَّه تعالى ـ بالكفر والزندقة، وأَنه: «ضال مضل، زائغ، مبتدع، وقح، كذاب، حشوي، بليد، غبي، جاهل، مهاتر، خارجي، تيس، حمار، ملعون، من إخوان اليهود والنصارى، منحل من الدين والعقل، لا يزيد عنه في الخروج على الإِسلام والمسلمين لا الزنادقة، ولا الملاحدة، ولا الطاعنون في الشريعة، بلغ في الكفر مبلغاً لا يجوز السكوت عليه، ولا يحسن لمؤمن أَن يغض عنه، ولا أَن يتساهل فيه».

هذا نصيب ابن القيم من هذا المفتون نثرها متفرقة في كتاب واحد،

«تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم».

٢ـ وفي شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللّٰه تعالى ـ: يقول أَقوالاً فجة فاجرة، من التكفير، والتبديع، والتفسيق، والتضليل، ورميه بالتحريف، وأَنه مَا بُلِيَ الإسلام بمثله.

٣ـ وعلماء الحديث وأَنصار السنة: قد نالتهم سهامه الخاسرة كغمزه للإمام مالك ـ رحمه اللّٰه تعالى ـ، وللإمام الشافعي ـ رحمه اللّٰه تعالى ـ وقذفه للخطيب البغدادي، وللحافظ ابن حجر الشافعي ـ رحمهما اللّٰه تعالى ـ.

وَقَدْ وَثَّقْتُ أَقواله في هؤلاء العلماء في «براءة أَهل السنة». وإِذا علمت أَنه في كتاب واحد، وهو: «تأْنيب الخطيب» قد سلخ نحو «٢٨٠» رجلاً من صدر هذه الأُمة، بجريمة أَنهم يروون ما يخالف مذهب الحنفية، أَو ليسوا أَحنافاً أَصلاً.

وهذه الطريقة المشئومة من هذا الشانيء، غاية في الغل والوقاحة، نعوذ باللّٰه من الإثم والخذلان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللّٰه تعالى ـ [(١)]:

(ومن أَعظم خبث القلوب: أَن يكون في قلب العبد غلٌّ لخيار المؤمنين، وسادات أَولياء اللّٰه بعد النبيين، ولهذا لم يجعل اللّٰه تعالى، في الفيء نصيباً لمن بعدهم، إلاَّ الذين يقولون: ﴿**ربنا اغفر لنا ولإخواننا**

---

(١) «منهاج السنة»: (١/ ٢٢)، طبع جامعة الإمام.

الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غِلاًّ للذين آمنوا رَبَّنا إنك رءوف رحيم﴾ [الحشر: ١٠].

وقال أيضاً ـ رحمه اللَّه تعالى ـ [(١)]:

(. . تجد أَحدهم يتكلم في «أُصول الدين وفروعه» بكلام من كأَنه لم ينشأْ في دار الإسلام، ولا سمع ما عليه أَهل العلم والإيمان، ولا عرف حال سلف هذه الأُمة، وَمَا أُوتوه من كمال العلوم النافعة، والأَعمال الصالحة، وَلاَ عَرَفَ مما بعث اللَّه به نَبيه، مَا يَدُلُّهُ على الفرق بين الهدى والضلال، والغي والرشاد.

ونجد وقيعة هؤلاء في «أَئمة السنة وهداة الأُمة» من جنس وقيعة الرافضة، ومن معهم من المنافقين في أَبي بكر وعمر، وأَعيان المهاجرين، والأَنصار.

ووقيعة اليهود والنصارى، ومن تبعهم من منافقي هذه الأُمة في رسول اللَّه ـ ﷺ ـ .

ووقيعة الصابئة والمشركين من الفلاسفة، وغيرهم في الأَنبياء، والمرسلين.

وقد ذكر اللَّه في كتابه من كلام الكفار، والمنافقين في الأَنبياء والمرسلين، وأَهل العلم والإيمان، ما فيه عبرة للمعتبر، وبينة للمستبصر، وموعظة للمتهوك المتحير.

---

(١) «الفتاوى»: (٤/ ١٧٠ ـ ١٧١).

وتجد عامة أَهل الكلام، ومن أَعرض عن جادة السلف ـ إلا من عصم اللَّه ـ يعظمون أئمة الاتحاد، بعد تصريحهم بكتبهم بعبارات الاتحاد، ويتكلفون لها محامل غير ما قصدوه، ولهم في قلوبهم من الإجلال، والتعظيم، والشهادة بالإمامة، والولاية لهم، وأَنهم أَهل الحقائق، ما اللَّه به عليم) انتهى.

□ **فَرَحُ التلميذ:**

دَأَبَ تلميذه أَبو غدة عَلَى غَمْسِ لسانه بإِطراء شيخه واتخاذه عضداً، وَمَنَحهُ من الأَلقاب ما لم يمنحه لأَي إِمام، لا لأَبي حنيفة، ولا غيره.

وَلَمْ نَرَ، وَلَمْ نَسمع عن هذا التلميذ الحفي بشيخه كلمة بإِحسان تَرُدُّ هذا العدوان، وتنكر هذه العظائم، وتبرىء أَعلام الإِسلام من هذه الأَقوال الفاجرة.

بل نرى منه الفرح الشديد بهذا المفتون: «السَّبَّاب، الطَّعَّان . . .» وَبِكُتبه التي تحمل هذا الفتون، والتنويه بها، ومشاركته بالتحطط على ابن القيم، وابن تيمية بالغمز حيناً، وبنقل أَقوال الخصوم دون تعقب حيناً آخر، بما تراه موثقاً في «البراءة»: (ص١٩ ـ ٢٢) ويأْتي بعض منها.

إِنا على يقين أَنه يلتقي معه على تلك المشارب الأَربعة الكدرة.

لكن يبقى هل يوافقه على هذا «الفُتُون» بالطعون، أَم يخالفه؟؟

لقد رأَيناه في تعليقته على «جواب المنذري» ـ الذي استل تحقيقه من جهد الشيخ الفريوائي ـ يقول (ص/ ٧٧): في معرض دفعه لكلمة

«الفريابي» في «إمام المغازي والسير: ابن إسحاق»:

(وكم في كتب الرجال من مثل هذا «الشطط الأسود المنبوذ»؟! وما أسهل التكفير على ألسنة بعض الناس في القديم والحديث! يظنونه علامة متانة إيمانهم، وقوة تدينهم ونعمة تفردهم بالإيمان الصحيح زعموا. وفي الحديث الشريف وقد باء بها أحدهما) انتهى.

وقد سطر في رسالته: «كلمات . . .» (ص/ ٢٠) براءته من التكفير، وأن من كفر مؤمناً فقد كفر، وَمَنْ أراد أَنْ يُحْكَمَ عليه بالسَّفَهِ والعَتَه، فليُكفر أئمة الإسلام.

☐ **فيا أيها التلميذ:**

هل أقوال الكوثري في ابن القيم، وابن تيمية، وغيرهما، من الشطط الأسود المنبوذ أم لا؟

وهل الكوثري من الذين يسهل عليهم التكفير في العصر الحديث أم لا؟

وهل تحكم على الكوثري بالسفه والعته؛ **لتكفيره قوماً**، وطعنه في آخرين، أم لا؟

وأخيراً: أيهما الكافر؟ الكوثري ـ الذي يكفر ابن القيم ـ أم ابن القيم فإن كان الكوثري فكيف تنتمي إليه، وإن كان ابن القيم، فلماذا لا تتبرأ منه؟!

وإني أبرأ إلى الله أن أكفر مسلماً.

إنه من التلميذ: الصمت الطويل، والإعراض العريض، عن هذا

الموقف الأَثيم من الكوثري في حق أَئمة الهدى والدين. أَين النصفة والعدل، وحماية أَعراض العلماء، وحفظ مقاماتهم والذب عنهم، وأَخذ الثأْر لهم ممن ظلمهم، وآذاهم، بما يمليه على المسلم أَدبه، وخلقه، ودينه؟؟

أَم أَنه الرضا؟ ولكل مقام مقال.

نعوذ باللَّه من الخذلان، والذلة والهوان.

وقد أَعذر إِليه أَهل العلم فنصحوه، وَذَكَّروه باللَّه، ليتبرأ من شيخه هذا في فتونه، وبذلوا له النصيحة مشافهة، وكتابة، ولكن بدون جدوى.

ومن أَعلام العصر الذين بذلوا له النصح شيخنا الشيخ عبد العزيز بن عبد اللَّه بن باز، ومنه ما في تقديمه ـ أَثابه اللَّه ـ لكتاب «براءة أَهل السنة» إِذ قال: (ص/ ٣):

(وقد سبق أَن نصحناه بالتبريء منه ـ أَي من الكوثري ـ وإِعلان عدم موافقته له على ما صدر منه، وأَلححنا عليه في ذلك، ولكنه أَصَرَّ على موالاته له، هداه اللَّه للرجوع إِلى الحق، وكفى المسلمين شره وأَمثاله) انتهى.

□ □ □

الكوثري وتحريف النصوص

لقد تَفَنَّنَ هذا المخلوق بالتحريف، وضرب من أَجله وجوهاً كثيرة، وقد كشفه علماء العصر ـ ولله الحمد ـ من شتى الأَقطار، وكان من أَجَلِّ كتبهم في ذلك كتاب العلامة المعلمي المتوفى سنة ١٣٨٦هـ ـ رحمه الله تعالى ـ: «التنكيل لما ورد في تأْنيب الكوثري من الأَباطيل». والذي اعتصر خلاصته الجامعة في مقدمته باسم «طَليعة التنكيل»، وقد قال في مقدمتها. (ص١٢):

(وهذه «الطليعة» له أَي للتنكيل، أعجلها للقراء، شرحت فيها من مغالطات الأُستاذ ومن مجازفاته، وذلك أَنواع) انتهى.

فذكر ثمانية أَنواع، وضرب لها المثال، فأَذكر هنا كلامه على هذه الأَنواع دون ضرب الأَمثلة لها؛ لتعلم أَن إِفراطه في التحريف والتضليل به أَمر قد عناه العلماء بالكشف والبيان فإِلى ذكرها:

قال ـ رحمه الله تعالى ـ:

(١ ـ فمن أَوابده: تبديل الرواة، يتكلم في الأَسانيد التي في الأَسانيد التي يسوقها الخطيب طاعناً في رجالها واحداً واحداً، فيمر به الرجل الثقة الذي لا يجد فيه طعناً مقبولاً، فيفتش الأُستاذ عن رجل آخر يوافق ذلك الثقة في الاسم واسم الأَب، ويكون مقدوحاً فيه، فإِذا ظفر به زعم أَنه هو الذي في السند) انتهى.

وذكر لهذا اثني عشر مثالاً في اثني عشر رجلاً.

(٢ـ ومن عوامده: أن يعمد إلى كلام لا علاقة له بالجرح، فيجعله جرحاً) انتهى.

وذكر لهذا سبعة أمثلة.

(٣ـ ومن عجائبه: اهتبال التصحيف أو الغلط الواقع في بعض الكتب إذا وافق غرضه) انتهى.

وذكر سبعة أمثلة.

(٤ـ ومن غرائبه: تحريف نصوص أئمة الجرح والتعديل، تجيء عن أحدهم الكلمة فيها غض من الراوي بما لا يضره، أو بما فيه تليين خفيف لا يعد جرحاً، فيحتاج الكوثري إلى الطعن فيمن قيلت فيه، فيحكيها بلفظ آخر يفيد الجرح) انتهى.

وذكر له ستة أمثلة.

(٥ـ ومن فواقره: تقطيع نصوص أئمة الجرح والتعديل، يختزل منها القطعة التي توافق غرضه، وقد يكون فيما يدعيه من النص، ما يبين أن معنى ما يقتطعه غير المبادر منه عند انفراده) انتهى.

وذكر اثني عشر مثالاً.

(٦ـ ومن عواقره: أنه يعمد إلى جرح لم يثبت، فيحكيه بصيغة الجزم، مُحتجاً به) انتهى.

(٧ـ ومن تجاهله ومجازفاته: قوله في المعروف الموثق «مجهول» أو «مجهول الصفة» أو «لم يوثق» أو نحو ذلك) انتهى.

وذكر له سبعة أمثلة.

(٨ـ ومن أعاجيبه: أنه يطلق صيغ الجرح مفسرة، وغير مفسرة بما لا يوجد في كلام الأئمة ولا له عليه بينة) انتهى.

وذكر له ستة أمثلة.

ثم قال ـ رحمه اللَّه تعالى ـ:

(فهذه ثمانية من فروع مغالطات الكوثري ومجازفاته، وبقي بعض أمثلتها، وسترى ذلك في التنكيل، وكذلك بقيت فروع أُخرى ستراها في «التنكيل».

لَقَدْ عَبَثَ الكوثري في (٢٧٣) ترجمة، في كتاب واحد هو: «تأْنيب الخطيب». فهذه نصيب كتاب واحد، فما هو الموجود في كتبه الأُخرى؟!

❑ ❑ ❑

امتداد ظاهرة التحريف في الغلاة المعاصرين

كما كَشَفَ أَهل العلم هذا الأَفَّاك، بردود متعاقدة، متناصرة بَيَّنَتْ أَوابده، وعَوامده، وقَرْطَسَتَهُ على أَغراضه، وغَرائبه، وفَواقره، وعَواقره، وتَجاهله، ومُجازافاته وأَعاجيب أَلاعيبه في التحريف، واهتبال التصحيف، كُنَّا نظن ـ وَأَنَّ المتعصبة يعيشون ساعة المأْتَمِ على فضيحة شيخهم ـ أَنهم لن يقعوا في هذا المأْثَمِ، فلن يجرأ أَحد منهم على النفوذ إِلى أَقطار النصوص بالتحريف، والتلفيق، والزيادة، والنقص، والبتر، وصرفها عن المراد، والقرطسة على الأَغراض. ولكن أَخلفوا الظن وَفي اللَّهِ خُلْفٌ، فرحم اللَّهُ أَهل الحياء، وأَعان على قمع المحرفين، المنفوخين بالعصبية، والهوى.

لكن أَقول: إِن مضى «الكوثري» في ذمة التاريخ، وقد ترك «تحريفاته» آية تنادي على خذلانه على حد قول اللَّه تعالى: ﴿**فاليوم ننجيك ببدنك لتكون لمن خلفك آية**﴾ [يونس: ٩٢]. فإِنا في هذه الأَزمنة المزمنة بلينا بمن يتذمر منهم التاريخ، من العاكفين على «الغلو»، فاعتملوا من أَجله «التحريف»، وغمسوا أَيديهم فيه إِلى المرافق، كأَنما في آذانهم وَقْرٌ، فهم لا يسمعون، فهل تواصوا به أَم لكل امرىء منهم ما تعود؟!

ما أَشبه الليلة بالبارحة، وهكذا: «فالبدع تكون في أَولها شبراً ثم

تكثر في الأتباع، حتى تصير ذراعاً، وأَميالاً، وفراسخ»[1].

❑ ❑ ❑



(١) انظر: «الفتاوى»: (٨/ ٤٢٥).

مُحَرِّفُ النُّصُوص
عبد الفتاح أبو غدة الكوثري

لما رأيت [1] في مسرد تلامذة الكوثري من ترجمته، لأحمد خيري يقول عن هذا «التلميذ»: (ص/ ٧٢) ـ الطبعة الأُولى سنة ١٣٧٣هـ.

(وبلغ من شدة تعلقه به، أن نسب نفسه إليه، فهو: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الحنفي الكوثري، وهو من تلامذته بعد هجرته) انتهى.

ويزاد على هذا بَعْدُ أنه تكنى به فهو: «أبو زاهد».

ولما رأيت أن الكوثري قد نفض أهل العلم أيديهم منه؛ لما هو عليه من سوء الأحوال في الاعتقاد، والتعصب الذميم، ورمي جمع غفير من علماء الملة بالتكفير، وآخرين بالمغامز المهينة، والتهم الفاجرة. ثم يأتي هذا التلميذ، ويمنحه عالي الألقاب، ويمسك بجادته ويقفو أثره في مشاربه، ولا ترى منه حرفاً واحداً في الإنكار عليه لا سيما في «التكفير» لجمع من أساطين العلماء، والرمي بالتهم الباطلة وعظائم الجرائم الفاجرة.

وَيُثْنِي على كتبه التي تحمل هذا الإفك، والباطل، والتعصب المتعفن. منها:

---

(١) نعتذر من تأخر الجواب بعد صفحات . . .

ثناؤه المتابع على «تأْنيب الخطيب» في تعاليقه على «الرفع والتكميل» (ص/ ٤٤٠)، لاسيما (ص/ ٧٤، ٧٧).

هذا الكتاب الذي جرح فيه نحو ثلاثمائة من علماء الملة ورواة السنة، وأَبدى فيه عَقَائِدَ زائفةً، تُناقض عقيدةَ السلف.

ولما رأيته مُرْجِئاً حَادَّ النَّفَسِ في التمشعر.

إِذ يصرح بعقيدة الإرجاء، وهو: «تأْخير العمل عن حقيقة الإيمان» كما في تعليقته على «الرفع والتكميل»: (ص/ ٨١ ـ ٨٢).

وقوله في الدلالة على هذا: (ص/ ٥٠٢):

(إرجاء العمل أَن يكون ركناً أَصلياً للإيمان هو الذي عليه الكتاب، والسنة، وجمهور الصحابة[١]، وجميع المسلمين. ت).

ومن أَجل ذلك كان شديد الغمز، والحط على الإمام البخاري[٢]. ـ رحمه اللَّه تعالى ـ إِذ اشترط أَن لا يُخْرِجَ في «صحيحه» عمن لا يرى أَن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، كما في (ص/ ٨٢) من تعليقته على

---

(١) انظر: كيف ينسب ـ حسبه الله ـ اضطراب الصحابة وانقسامهم في باب الإيمان، والصحابة ـ رضي الله عنهم ـ كانوا يتعلمون الإيمان ويأخذونه بالتلقي عن رسول الله ﷺ ولم يؤثر عنهم حرف واحد في الخلاف فيه. ويأتيك البيان بعد فانتظره!!

(٢) الحط على الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ يصدر كثيراً من متعصبة الحنفية انظر على سبيل المثال: «نصب الراية» للزيلعي: (١/ ٣٥٦) ومن تنقص بعض غلاة الحنفية للإمام أمير المؤمنين في الحديث البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ ما نُسب إليه من أنه سُئل عن صبيين شربا من لبن شاة أو بقرة، فأفتى بانتشار المحرمية بينهما. وظاهر عليها الوضع والكذب. وقد ذكرها اللكنوي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الفوائد البهية» ثم نَقَضَها.

«الرفع والتكميل»، وفي الدلالة عليه قال: (ص/ ٥٠٢) كلمته الخبيثة في حق أَمير المؤمنين في الحديث:

(تبجح بعض العلماء أَنه لم يُخْرِجْ في كتابه عمن لا يرى: الإِيمان قول وعمل . . وأَخرج فيه من غُلاة الخوارج، ونحوهم. ت).

ويقصد بهذا: البخاري في «صحيحه» الذي أَطبقت الأُمة على أَنه أَصح الكتب بعد القرآن العظيم.

□ □ □

مبحث مهم عن حقيقة «الإيمان»

حيث إن هذه المسألة استغرقت نحو ثلث كتاب «الرفع والتكميل» وجمع المعلق لها نفسه بما ينقله عن «شيخه» وفيه من التلبيس ما اللّه به عليم. فهذه خلاصة لابد منها، تبين الحق، وتزهق الباطل، فأقول:

من أُصول الاعتقاد في ملة الإسلام، الذي قامت عليه دلائل الكتاب، والسنة، والإجماع من الصحابة - رضي اللّه عنهم - فمن بعدهم من التابعين لهم بإحسان - : أن «حقيقة الإيمان»:

«قول وعمل، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية»: **وذلك دين القيمة**.

مضت الأُمة على ذلك إلى مائة عام من الهجرة، ونحو عقدين من صدر القرن الثاني، مضوا على ذلك اعتقاداً، وواقعاً، علماً وعملاً، كما رَبَّاهم النَّبِيُّ - ﷺ - على ذلك كما قال بعضهم: كنا مع النَّبِيّ - ﷺ - ونحن غلمان حَزَاوِرَة - الحَزَوَّر: الغلام الفطن - فتعلمنا الإيمان، قبل أن نتعلم القرآن، فازددنا به إيماناً» رواه ابن ماجه: (برقم/ ٦١) وعبد الله بن الإمام أَحمد في «السنة»: (١/ ٩٧).

وكان الواحد منهم إذا سُئل عن الإيمان أَجاب بنصوص الوحيين الشريفين.

فهذا أَبو ذر، والحسن بن علي - رضي اللّهُ عنهم - سُئلا عن الإيمان

فأَجابا بقول اللَّه تعالى: ﴿ليس البر أَن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن باللَّه واليوم والأَخر والملٰئِكة والكِتٰبِ والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتْمَىٰ والمَسَٰكِيْن وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأَقام الصلاة وآتى الزكاة . .﴾ الآية [البقرة: ١٧٧] وانظر: «فتح الباري»: (١/ ٥٠).

وتارة يكون الجواب بالحديث، كما أَجاب النَّبِيُّ - ﷺ - بذلك جبريل - عليه السلام - وَوَفْدَ عبد القيس. كما في حديث الإِسلام والإِيمان والإِحسان، المشهور.

وحديث: «الإِيمان بضع وسبعون شعبة: أَدناها إِماطة الأَذى عن الطريق».

وعلى ذلك توافرت كتب السنة في أُصول الملة بأَقلام سلفها الأُمناء، مثل: «السنة» لابن الإِمام أَحمد، واللالكائي، وابن بطة، وغيرهم.

كان الناس على ذلك المعتقد الصافي:

من أَن «الإِقرار» ركن الإِيمان.

وأَن «القول» ركن الإِيمان.

وأَن «الفعل» ركن الإِيمان.

وأَن الإِيمان «يزيد وينقص».

عقيدة سهلة ميسورة، وعمل دؤوب، حتى أَن بعضهم يقول في تعبيره: «الدين: قول وعمل». والآخر يقول: «الإِيمان قول وعمل».

إِنه الاعتقاد الجازم، والعمل الجاد، بلا اصطلاحات منطقية، ولا

تكلفات فلسفية. فهم بذلك لا يحتاجون إلى تعريف أو بيان، كيف يُعَرِّفُونَ أَمْراً يعيشونه اعتقاداً، وعلماً، وعملاً، ودعوة، وجهاداً.

يقول الإمام الحجة أبو عبد اللّه البخاري ـ رحمه اللّه تعالى ـ :

«لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم: أهل الحجاز، ومكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، وواسط، وبغداد، والشام، ومصر، لقيتهم كرات قرناً بعد قرن ـ أي طبقة بعد طبقة ـ أدركتهم، وهم متوافرون منذ أكثر من ست وأربعين سنة ـ ثم أخذ في تعدادهم على البلدان ـ وقال:

فما رأيت واحداً منهم يختلف في هذه الأشياء:

«أن الدين: قول وعمل . . .».

مضت الأمة على ذلك المعتقد، لا يختلف فيه اثنان قط ـ وعلى المدعي الدليل ـ ثم إنه من محدثات الأمور: أَنْ فَاهَ بعض العباد، والفقهاء بالكلام في «حقيقة الإيمان» فكان أَوَّل من حَرَّكَ هذه الفتنة:

حماد بن أبي سليمان المتوفى سنة ١٢٠هـ، شيخ أبي حنيفة، وعنه أخذ به.

وقيل: أول من فاه بها: قيس الماصر.

وقيل: ذر بن عبد الله الهروي.

عندئذٍ ابتدرهم جماعة المسلمين بالرد، وأكذبوهم، وأبطلوا دعواهم، فصاروا بذلك «أهل السنة والجماعة».

ثم تَشَعَّبَتْ بَعْدُ الفِرَقُ المتكلمة في حقيقة الإيمان:

فالمرجئة الفقهاء، وابن كلاب اختزلوا ركنه الأعظم «العمل».

والجهمية، والأَشعرية، والماتريدية: اختزلوا «القول والعمل».

والغسانية: اختزلوا ركنية الاعتقاد بالجنان، فهو باللسان، والجوارح فقط.

والكرامية: قَصَرَتْهُ على «اللسان» فقط.

أَما الخوارج، والمعتزلة، فقالوا عن حقيقة الإيمان هي:

«اعتقاد، وقول، وعمل» لكن لا يزيد بالطاعة، ولا ينقص بالمعصية.

ثم افترقوا:

فقالت الخوارج: يَكْفُرُ صاحب الكبيرة.

وقالت المعتزلة: هو بمنزلة بين المنزلتين.

وعلى الرغم من اتساع دائرة هذه الأَهواء الهادرة، والفتن المتعددة، فقد ثَبَّتَ اللّه الذين آمنوا «أَهْلَ السنة والجماعة» على أَصل الملة، وحقائقها الشرعية من أَن الإيمان: «قول، وعمل، ونية، وسنة، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية».

وعليه: فالإيمان إذا كان قولاً بلا عمل، فهو كفر.

وإذا كان قولاً وعملاً بلا نية، فهو نفاق.

وإذا كان قولاً وعملاً ونية بلا سنة، فهو بدعة.

كما قاله سهل بن عبد اللّه التستري، والأَوزاعي، والشافعي، وغيرهم.

«وهنا ينبغي التنبيه على أَمر مهم، وهو أَن ما ورد عن كثير من

التابعين، وتلامذتهم، في ذم الإرجاء، وأهله، والتحذير من بدعتهم إنما المقصود به هؤلاء المرجئة الفقهاء ـ الذين يقولون: الإيمان التصديق والقول ـ فإن جهماً لم يكن قد ظهر بعد، وحتى بعد ظهوره كان بخراسان، ولم يَعْلَم عن عقيدته بعض من ذم الإرجاء من علماء العراق، وغيره، الذين ما كانوا يعرفون إلا إرجاء فقهاء الكوفة، ومن اتبعهم، حتى أَن بعض علماء الغرب كابن عبد البر لم يذكر إرجاء الجهمية بالمرة».

وبعد أَن بين شيخ المفسرين ابن جرير الطبري ـ رحمه اللّه تعالى ـ معنى «الإرجاء» وأَنه التأْخير، ساق بسنده عن ابن عيينة، أَنه سئل عن الإرجاء فقال: «الإرجاء على وجهين: قوم أَرجوا أَمر علي وعثمان، فقد مضى أُولئك. فأَما المرجئة اليوم: فهم يقولون: الإيمان قول بلا عمل.

فلا تُجالسوهم، وَلاَ تُؤاكلوهم، وَلاَ تُشاربوهم، وَلاَ تُصلُّوا معهم، وَلاَ تُصلوا عليهم.

ثم قال الطبري ـ بعد نقل آثار عنهم ـ:

«والصواب من القول في المعنى الذي من أَجله سميت مرجئة، أَن يقال: إن الإرجاء معناه ما بينا قبل من تأْخير الشيء.

فَمُؤَخِّرٌ أَمْرَ عَلي وعثمان ـ رضي اللّه عنهما ـ وَتَارِكٌ وَلاَيَتَهُمَا، والبَرَاءَةَ مِنها مرجئاً أَمرهما فهو مرجىء.

ومؤخر العمل والطاعة عن الإيمان، مرجئهما عنه، فهو مرجىء. غير أَن الأَغلب من استعمال أَهل المعرفة بمذاهب المختلقين في الديانات في دهرنا، هذا الاسم، فيمن كان من قوله: الإيمان قول بلا

عمل، وفيمن كان مذهبه، أَن الشرائع ليست من الإيمان وأَن الإيمان، إنما هو التصديق بالقول دون العلم المصدق بوجوبه) انتهى.

وعليه: فإِذا رأَيت وَصْفَ الراوي بأَنه «مرجىء» فانظر في ترجمته، وروايات وَصْفِه بالإرجاء، فَإِنْ قُيِّدَ بإِرجاء أَمر الشيخين أَو إِرجاء صاحب الكبيرة، . . . وإِ لاَّ فهو عند الإِطلاق ينصرف إِلى الرمي بالإِرجاء، إرجاء الفقهاء، الذين يؤخرون العمل عن حقيقة الإِيمان.

ولا تغتر بعد بتمحلات اللكنوي في «الرفع والتكميل»، ومن بعده الكوثري، ثم فرح أَبي غدة بمنحاهما، فما هي إلا مخارج بالحيل الباطلة، وَصَرْفٌ لِتاريخ الرواة، وَكَلامِ النُّقَّادِ عن وجهه السليم المُسلَّم به.

وفي نقد «المرجئة» الذين يؤخرون العمل عن حقيقة الإيمان عقد البخاري ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في كتاب الإيمان من «صحيحه» قوله:

«باب خوف المؤمن من أَن يحبط عمله وهو لا يشعر». فساق فيه مَجْمُوْعَةَ آثار للرد على «مرجئة الفقهاء».

وهذا «الإرجاء: تأْخير العمل عن حقيقة الإيمان أَخطر باب لإِكفار الأُمة، وتهالكها في الذنوب، والمعاصي، والآثام، وما يترتب عليه من انحسار في مفهوم العبادة، وتمييع التوحيد العملي «توحيد الأُلوهية»، وكان من أَسوأ آثاره في عصرنا «شرك التشريع» بالخروج على شريعة رب الأَرض والسماء، بالقوانين الوضعية فهذه على مقتضى هذا الإرجاء، ليست كفراً.

ومعلوم أَن الحكم بغير ما أَنزل اللَّه معاندة للشرع، ومكابرة لأَحكامه ومشاقة للَّهِ ورسوله[1]. .

وبهذا تعلم ما في نقول أَبي غدة عن الكوثري، وغيره من التلبيس والتضليل، بل الكذب الصراح على نصوص الوحيين واتهام الصحابة ـ رضي اللَّه عنهم ـ بانقسامهم في معرفة «حقيقة الإيمان».

وهذا بيان بعض هذه التلبيسات:

قوله نقلاً عن الكوثري (ص/ ٨١): «كان في زمن أَبي حنيفة وبعده أُناس صالحون، يعتقدون أَن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ويرمون بالإرجاء من يرى الإيمان: العقد والكلمة، مع أَنه الحق الصراح بالنظر إلى حجج الشرع . . ».

وهذا محض افتراء، وانتصار للإرجاء بالهوى، فليست حقيقة الإيمان: «قول وعمل يزيد وينقص»، لم توجد إلا زمن أَبي حنيفة بل هي الاعتقاد الحق الذي لا راد له بنصوص الوحيين.

فانظر إلى هذا التلبيس، كيف يجعل «عقيدة المرجئة» المحدثة في الإسلام، هي الأَصل، وعقيدة الإسلام الحق هي المحدثة. حسبهما اللَّه.

---

(١) هذه خلاصة لمبحث الإرجاء بأنواعه، وحقيقة كل نوع، وانقسام الناس فيه، مستخلصة من «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» الجزء الرابع، لاسيما الصفحات: ١٧١، ١٨١، ٣٠٧، ٣٥١، ٣٨٦. ومن كتاب «الإرجاء» للشيخ سفر ابن عبد الرحمن الحوالي.

ويقول ـ حسبهما اللَّه ـ (ص/ ٨٢): «وعليه الكتاب، والسنة، وجمهور الصحابة، وجميع علماء أَهل السنة . . ».

وهذه أَربع كذبات ـ في ذات الهوى ـ كذب على كتاب اللَّه تعالىٰ. كذب على سنة رسول اللَّه ـ ﷺ ـ كذب على الصحابة ـ رضي اللَّه عنهم ـ فنعوذ باللَّه من هذه الجرأة البالغة في الفجور، كيف يصرح بانقسام الصحابة ـ رضي اللَّه عنهم ـ في عقيدتهم، وينسب إِليهم اعتقاد محدثات الأُمور، وكذبة رابعة: على علماء أَهل السنة. والحال ما علمت.

وهذه إِشارة تدلك على ما وراء ذلك من تقليب الحقائق، ونشر التلميذ لها.

اللهم إِنا نعوذ بك من شرورهم، ونجعلك في نحورهم.

ولما رأيته يتابع التحطط على الإِمام البخاري ـ رحمه اللَّه تعالى ـ عند أَدنى مناسبة تمس الحنفية.

منها أَنه في تعليقته على «الرفع والتكميل»: (ص/ ٨٢) ساق كلام شيخه الكوثري ومنه:

«ومن الغريب أَن بعض من يعدونه من أُمراء المؤمنين في الحديث يتبجح قائلاً: . . ».

والإِمام البخاري ـ رحمه اللَّه تعالى ـ هو: أَمير المؤمنين في الحديث ولم يأْت في طبقته، فما بعد، من اشتهر بهذا اللقب مثل اشتهاره في حق الإِمام البخاري ـ رحمه اللَّه تعالى ـ .

وهنا تعلم السِّرَّ جيداً في تأْليف هذا التلميذ البارع في مسالك التنقص ـ رسالة في «أُمراء المؤمنين في الحديث». وقد عَدَّ الإمام البخاري ـ رحمه اللَّه تعالى ـ من جملتهم ولم ينوه بفضل تميزه على أَهل طبقته فما بعد، وأَن هذا اللقب أَصبح جزءاً من اسم «أَمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري» ـ رحمه اللَّه تعالى ـ.

وصنيعه هذا على حَدِّ المثل الجاري: «يا داخل مصر مثلك كثير». أَي إن كنت أَيها البخاري أَمير المؤمنين في الحديث فقد لُقِّب به آخرون.

على أَنه في هذه الرسالة «أُمراء المؤمنين في الحديث» قد سبقه الشيخ/ محمد حبيب اللَّه الشنقيطي المتوفى سنة ١٣٦٢هـ ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في منظومته: «هدية المغيث في أُمراء المؤمنين في الحديث». وقد ذكر سبعة عشر نفراً، وزاد «التلميذ» تسعة آخرين. ولم يشر إلى ذلك في التراجم إلا في (ص/ ١١٩ ـ ١٢٠) فهاتان سوئتان: استلال، وجحود. مع الشقوة الأُولى: التوهين من شأْن هذا اللقب في حق الإمام البخاري، أَما الشيخ الشنقيطي، فذكرهم على سبيل من شَرُفُوا بهذا اللقب. واللَّه الموعد.

وَمِنْ غَمْزِهِ للإمام البخاري ـ رحمه اللَّه تعالى ـ أَنه في (ص/ ١٥٢) من تعليقته على «الرفع والتكميل» ذكر أَن محمد بن سيرين المتوفى سنة ١١٠هـ ـ رحمه اللَّه تعالى ـ «كان إذا مدح أَحداً ـ أَيْ زَكَّاهُ وَعَدَّله ـ قال: هو كما يشاء اللَّه، وإذا ذَمَّه ـ أَيْ جَرَحَهُ ـ قال: هو كما يعلم اللَّه». ثم قال:

«نقله الأُستاذ الزركلي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في ترجمته في «الأَعلام» (٧/ ٢٥) عن «شرح نهج البلاغة لابن أَبي الحديد».

هكذا يعتمدها ـ التلميذ ـ من نقل قومي[1]، عن رافضي؟؟؟

ثم قال: ـ حسبه اللَّه ـ غَامِزاً الإِمام البخاري ـ رحمه اللَّه تعالى ـ:

(هذا الأُسلوب الرفيع منه في الجرح، في غاية اللطف والبراعة والورع لم يدرك شأوه فيه البخاري، على كمال فطنته، وبارع لطافته، ودقة عبارته . .) انتهى.

ولا أَدري كيف التوفيق بين قوله هنا وقوله (ص/ ٤٠١ ـ ٤٠٢) فلينظر واللَّه المستعان.

وفي تعليقته على «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي: (ص/ ٣٨٠ ـ ٣٨٢) جمع التحامل على البخاري في صعيد واحد.

---

(١) الزركلي ـ تجاوز الله عنا وعنه ـ عضو حزب الاستقلال العربي. فيه نفس قومي حاد وهو القائل: لو مثلوا لي موطني وثناً لهممت أعبد ذلك الوثنا؛ لهذا لم يترجم ـ حسب التتبع ـ لأحد من سلاطين الدولة العثمانية في «الأعلام». وهذه لفتة نفيسة، لم أر من تنبه لها. وهي منقصة للزركلي، وكتابه؛ إذ كيف يترجم للأعلام وفيهم: الكفار، والضلال من أهل القبلة ويترك تراجم سلاطين دولة عاشت نحو سبعة قرون، أليس في وسعه أن يترجم للعلم بما له وما عليه، أو يعرف به فحسب كشأنه في عدد من الأعلام.

هذا وللأستاذ محمد أحمد دهمان، مقال ذكر فيه بعض أوهام الزركلي في الأعلام، ولديَّ ضعفها، فإن نشطت جمعت ما هنالك في كتيب مستقل. ومنها قوله في ترجمة أُبي بن كعب ـ رضي الله عنه ـ: «كان قبل الإسلام حبراً من أحبار اليهود» اهـ. وحاشا أُبياً من ذلك، فلعله انقلب على الزركلي: كعب الأحبار فالله أعلم.

وغير خَافٍ على اللبيب، أَن أَسباب هذا الانحراف عن الإمام البخاري فرط عصبية حنفية، إرجائية . .

فإن البخاري ـ رحمه اللّه تعالى ـ أَول «كتاب» افتتح به «صَحيحَه» هو «كتاب الإيمان»: «قرر فيه مذهب أَهل السنة والجماعة، وَضَمَّنَه الرَّدَّ على المرجئة، فإنه كان من القائمين بنصر السنة والجماعة، مذهب الصحابة، والتابعين لهم بإحسان»[1].

ولما رأيته لفرط تعصبه، وَخَلْفيته في الاعتقاد: مُوْلَعاً بالغمز، واللمز، واللّه تعالى يقول: ﴿**ويل لكل همزة لمزة**﴾.

ومنه: لمزه الخبيث في تعليق له على «الأَجوبة الفاضلة»: (ص/ ١٣٠) لمعتقد ابن القيم ـ رحمه اللّه تعالى ـ إذ قال أَبو غدة:

(. . . بل تراه ـ أَي ابن القيم ـ إذا روى حديثاً جاء على مشربه المعروف، بالغ في تقويته، وتمتينه كل المبالغة . .).

ثم بعد أَن طول الكلام، وضرب المثال في «حديث بني المنتفق» قال: (ص/ ١٣٢):

(فصنيع ابن القيم هذا يدعو إلى البحث والفحص عن الأَحاديث التي يرويها من هذا النوع، وَيُشَيِّدُ بها تأْليفه، وهي من كتب يوجد فيها الحديث الضعيف، والمنكر، والموضوع) انتهى.

وهذا اتهام فاجر منه لابن القيم ـ رحمه اللّه تعالى ـ لكنه داء

---

(١) «الفتاوى»: (٧/ ٣٥١).

المخالفة العقدية.

ثم تراه في (ص/ ٣٠١) ينتقل من الغمز، والتوهين إلى التصريح بنقد عقيدة السلف التي نصرها ابن القيم ـ رحمه اللَّه تعالى ـ فيقول فرحاً بنقد السبكي «لنونية» ابن القيم، وهي في عقيدة الفرقة الناجية:

(وتجد نماذج كثيرة من هذا النوع في «نونيته» المسماة: «الكافية الشافية». وقد استوفى نَقْدَ ما فيها الإمام تقي الدين السبكي في كتابه «السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل» وشيخنا الإمام الكوثري في تعليق عليه الذي سماه: «تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم») انتهى.

وانظر أيضاً: (ص/ ٣٠٢).

ومن دلائل انحرافه في الاعتقاد قوله (ص/ ١٥) في خدمته لكتاب الكوثري ـ «فقه أهل العراق وحديثهم» ـ عن أحاديث الآحاد من أنها لا توجب العلم الضروري.

ولما رأيته غارقاً في «التعصب المذهبي»:

انظره يسوق في معرض الدفاع عن الإمام أبي حنيفة ـ رحمه اللَّه تعالى ـ «اليمين الغموس» للتهانوي، مسروراً بها، فيقول في تعليقته على «الرفع والتكميل»: (ص/ ٣٩٤):

(. . . فواللَّه لم يولد في الإسلام بعد النبِيِّ ـ ﷺ ـ أيمنُ، وأسعدُ من النعمان أبي حنيفة. ودليل ذلك ما هو مُشاهد من اندراس مذاهب الطاعنين عليه، وانتشار مذهب أبي حنيفة، وازدياده اشتهاراً ليلاً ونهاراً. ويأبى اللَّهُ والمؤمنون إلا أبا حنيفة . .).

وله أَمثال هذه النفثات في التعصب الذميم، وأَحياناً بالسكوت ومنه: في «المنار» لابن القيم ـ رحمه اللَّه تعالى ـ (ص/ ١٣٥) قال في سياق ما لا يصح فيه حديث:

(ومن ذلك حديث: «لا تقتل المرأة إذا ارتدت». قال الدارقطني: «لا يصح هذا الحديث عن النَّبي ـ ﷺ ـ») انتهى.

لم يعلق عليه بشيء؟! لأَن فيه مأْخذاً على مذهب الحنفية كما في «التنكيت والإفادة»: (ص/ ١٦٦) فانظره.

ومن الحمية بالمكذوب: نقله على سبيل التسليم ببعض المؤلفات المنسوبة إلى الإمام أَبي حنيفة ـ رحمه اللَّه تعالى ـ عن طريق الكذابين، ومنها:

«العالم والمتعالم» رواية أَبي مقاتل حفص بن سَلْمٍ السمرقندي. رماه الحاكم وغيره بالوضع، وَكَذَّبَهُ وكيع، وتركه، كما في «المدخل إلى الصحيح» للحاكم: (ص/ ١٣٠، ١٣١) و «الميزان»: (١/ ٥٥٧).

وهذه الرسالة طبعها الكوثري، فَشَدَّ عليها التلميذ، كما في تعليقه على «الموقظة»: (ص/ ١٥١)، و «الرفع والتكميل» (ص/ ٣٦٥).

ولهذا التعصب المذهبي تراه شَدِيْدَ الْوَطْأَةِ على كل شافعي، وغير شافعي، ممن له موقف في مسأَلة، أَو رجل مِمَّن يَمَسُّ المذهب «مذهب أَبي حنيفة» أَو رجال المذهب «طبقات الحنفية»، ولن تراه يقدح في حنفي قط.

ومنه قوله في تعليقته على «الرفع والتكميل»: (ص/ ٧٠):

(وتعصب الدارقطني على الإمام أبي حنيفة معروف، وتعصبه لمذهب الشافعي مكشوف، نص على ذلك غير واحد من العلماء . . .) انتهى.

ومنه (ص/ ٧٨) نَقْلُ تجريح شنيع للخطيب البغدادي.

ومنه (ص/ ٨٨) تنقصه لأهل الحديث.

ومنه (ص/ ٣٠٦، ٣٤٠) في حق ابن عدي.

ومنه (ص/ ٣٣٠) في حق شيخ الإسلام ابن تيمية، الْتَقَطَ ما في «الدرر الكامنة» لابن حجر (١/ ١٥٦ ـ ١٦٠) فأثبته ولم يتعقب قَوْلَه:

(وَقَدْ نُقل عنه عَقَائِدُ فاسدة، شَنَّعَ عليه بها اليافعي، وابن حجر المكي، وغيرهما، وهو بشر له ذنوب وخطأ، فليتنبه الإنسان على خطئه، وليقر بمهارته وفضله . . .) انتهى.

ومنه (ص/ ٣٩٨) قوله السَّمج:

(وعلى كل حال: فالمأمول من سماحة الإمامة أَبي حنيفة، أَن يتسع صدره يوم القيامة لمسامحة الإمام البخاري، ومسامحة شيخه الحميدي، الذي ورثه التعصب والتحامل الشديد على الإمام أَبي حنيفة. رضي اللَّه عنهم جميعاً وغفر لنا ولهم وأَسكنهم في عليين.

وتعصب البخاري على أَبي حنيفة، وانحرافه عنه معروف لدى العلماء، وقد ذكره غير واحد، ومنهم . . . إلخ) ثم قال:

(وانظر: لذكر تعصب البخاري على أَبي حنيفة ـ رحمهما اللَّه تعالى ـ : «قواعد في علوم الحديث» للتهانوني، وما علقته عليه

ص/ ٣٨٠ ـ ٣٨٤) انتهى.

وانظر: (ص/ ٤١٤) من تعليقته على «الرفع والتكميل».

ومن فرط تعصبه غمزه لأهل السنة في الهند بقوله:

(من حوالي منتصف هذا القرن، قامت في الهند نغمة من بعض الناس المسمين أنفسهم «أهل الحديث» زعموا فيها أن مذهب السادة الحنفية ـ الذي هو مذهب جمهور المسلمين في تلك البلاد الواسعة العريضة ـ: يخالف الأحاديث النبوية في كثير من مسائله . .).

وإن الإنسان ليعجب، كيف يتعصب هذا، وأمثاله للإمام أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ في الفروع، ويخالفونه في «الأصول»؟! وهو مسلك ابتلي به عدد من الخلق من أهل المذاهب كافة، إلا من عصم الله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: نقلاً عن أبي الحسن الكرجي الشافعي في كتابه: «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول إلزاماً لذوي البدع والفضول» لما ذكر أنه اقتصر في النقل عن الأئمة المقتدى بهم ـ قال[1]:

(إن في النقل عن هؤلاء إلزاماً في الحجة على كل من ينتحل مذهب إمام يخالفه في العقيدة، فإن أحدهما لا محالة يُضلل صاحبه، أو يُبدعه، أو يُكفره، فانتحال مذهبه ـ مع مخالفته له في العقيدة ـ مستنكر ـ والله ـ شرعاً وطبعاً، فمن قال: أنا شافعي الشرع أشعري الاعتقاد، قلنا

---

(١) «الفتاوى»: (٤/ ١٧٦ ـ ١٧٧).

له: هذا من الأَضداد، لا بل من الارتداد؛ إذ لم يكن الشافعي أَشعري الاعتقاد.

ومن قال: أَنا حنبلي الفروع، معتزلي في الأُصول، قلنا: قد ضللت إذاً عن سواء السبيل فيما تزعمه؛ إذ لم يكن أَحمد، معتزلي الدين والاجتهاد.

قال ـ أَي الكرجي ـ وقد افتتن أَيضاً خلق من المالكية بمذاهب الأَشعرية، وهذه ـ واللَّه ـ سبّة وعار . . .) انتهى.

ولما رأَيته في تعليقه على «الرفع والتكميل» يُخَرِّجُ مَا يَمُرُّ ذِكْره من الأَحاديث سوى:

حديث: «من حج ولم يزرني . . .». (ص/ ٢١٢، ٢٥، ٣٨).

وحديث: «من زار قبري وجبت له شفاعتي». (ص/ ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٢). وفي «الأَجوبة الفاضلة» (ص/ ١٥٥).

بل ظاهر تعليقاته في تلك الصفحات السكوت على إغماض عن تقوية هذين الحديثين تصريحاً، والتلميح إلى قوة حجة السبكي في «شفاء السقام» على ابن تيمية في هذا الحديث كما في تعليقته رقم٣ (ص/ ٢٥١).

ثم بعد ذلك تراه «حزبياً» يحمل لقب:

«المراقب العام للإخوان المسلمين»[١] ولا أَدري كيف يكون في هذا

---

(١) وينظر أيضاً: «الأصولية في العالم العربي»: (ص١٧٤ ـ ١٧٦). ترجمة عبد الوارث سعيد.

العمل الحزبي، وهم يؤسسون حزبهم على «توحيد الحاكمية» ومنابذة «شرك التشريع» وهذا رأس في العمل، والعمل من أَركان الإيمان و «المراقب العام» مرجىء: لا يرى العمل ركناً للإيمان.

لما رأيته كذلك قَدْ جَنَّدَ نَفْسَهُ، وَأَجْرَى قَلَمَهُ في هذه المسالك التي أَملاها عليه «أَدبه، وخلقه، وتدينه» وهي مما يأْباها اللّه ورسوله والمؤمنون.

فالإرجاء، ليس من عقيدة السلف الصالح في شيء.

والتعصب المذهبي بدعة في الإسلام.

والقبوريات خَلَلٌ ظاهر في توحيد العبادة.

والحط من أَقدار العلماء بدافع التعصبات المذهبية والعقدية ليست من سبيل المؤمنين في شيء.

كل هذه تجاوزات للحق، «ومن تجاوز الحق ضاق مذهبه»، لهذا قلت ما تمثلت به العرب: «أَتَتْكَ بِحَائِنٍ ـ أَي هالك ـ رِجْلاه» فعلمت أَن من كان كذلك فهو على الجادة لا بد أَن يلج في «أَفْحَشِ زَمَانَةٍ: عَدَمِ الأَمانة» فرأَيت المسكين قد أَجهد نفسه في تحريف النُّقُوْلِ، والتصرفِ فيها بالبتر، والزيادة، والنقص، والتلفيق . . إلخ.

ووقفت في هذا على نماذج كثيرة، وأُخرى نَبَّهَ عليها غيري من العلماء. ولم أَقصد التتبع، ولو تتبعت هذا المسكين في نُقوله التي يَخْضِبُهَا بِحُسْنِ الإخراج، لصارت في محيط أَمانته الهشة ـ هباءً منثوراً.

ولكن أسوقها للمثال(١):

(١) على أنا لم نلحقه المؤاخذة في مواضع الوهم والغلط، فمن ذا الذي لم يهم وهذا طرف منها على وجه التنبيه لا على وجه المؤاخذة فمنها:

١ - في «الأجوبة الفاضلة» للكنوي (ص/ ٢٧) ذكر حديث: «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم يفشو الكذب» أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما. انتهى.
قال في التعليق عليه: (هذا اللفظ لم أجده في الصحيحين أو غيرهما مما رجعت إليه من المصادر الحديثية).
وتعقبه الشيخ/ حمدي عبد المجيد السلفي في حاشيته على «المعتبر» للزركشي (ص/ ٢٥٠) بأنه في مسند أحمد وغيره فلينظر.

٢ - وفي «الأجوبة الفاضلة» (ص/ ٥١ - ٥٢): (وكذا إذا تلقت الأمة الحديث بالقبول يعمل به على الصحيح . .).
قال أبو غدة (ص/ ٥٢): (أي يعمل به وجوباً، ويكون ذلك العمل تصحيحاً له، كما صرح به الحافظ ابن حجر في نكته . .).
الحافظ ابن حجر لم يصرح بالتصحيح للحديث، وإنما قال: يعمل به وجوباً كما في «النكت» (١/ ٤٩٤) وفرق بينهما فتأمل.

٣ - وفي تعليقته على «الأجوبة الفاضلة» (ص/ ٧٣) نسب كتاب «أقضية الرسول» للقرطبي صاحب التفسير.
وهذا وهم إنما هو: لابن الطلاع القرطبي.

٤ - وفي تعليقه على «المنار المنيف»: لابن القيم (ص/ ٥٨) عن حديث رد الشمس لعلي - رضي الله عنه - قال: (ممن أثبته وصححه: الإمام الطحاوي في «مشكل الآثار»: (٢/ ٨ - ١١)، والبيهقي في «دلائل النبوة»، والقاضي عياض في «الشفاء» . .) انتهى.
والقاضي عياض، إنما نقل تصحيح الطحاوي، وسكت فليتأمل.

٥ - وفي تعليقه على «المنار»: (ص/ ٦٩) ذكر بعض المؤلفات عن «الخضر» ثم قال: (وبعد ما كتبه الحافظ ابن حجر في «الإصابة» عن الخضر تأليفاً . .) انتهى.
والحافظ ابن حجر قد أفرده بكتاب مطبوع اسمه:
«الزهر النظر . .» من عمل العالم الفاضل الشيخ صلاح الدين مقبول أحمد.

٦ - وفي تعليقه على «المنار» (ص/ ٦٠) قال نقلاً: (قلت - القائل ابن كثير - . . . . .).
هذا وهم. صوابه: - القائل الزركشي - كما في «المعتبر»: (ص/ ٨٦) فلينظر.

٧ - وفي تعليقه على «المنار»: (ص/ ١٢٦) قوله على حديث: «السخي قريب من الله . .»: (هو ضعيف وليس بموضوع . .).
يا هذا سياق ابن القيم على أن الحديث لا يثبت، وليس صريحاً بأنه موضوع. وفرق بينهما. فلماذا هذا التكثر في النقد؟

تحريفاته في «الرفع والتكميل» والتعليق عليه

«الرفع والتكميل» للشيخ عبد الحي اللكنوي المتوفى سنة ١٣٠٤هـ طبع في حياته سنة ١٣٠١هـ بمطبعة أنوار محمدي بالهند في «٣٠» صفحة، ثم طبع بعد وفاته سنة ١٣٠٩هـ. بالمطبع العلوي في لكنو بالهند، وعلى هاتين الطبعتين اعتمد الأُستاذ/ عبد الفتاح أَبو غدة بطباعة الكتاب، الذي قدم له وعلق عليه، وفهرسه في «٥٦٤» صفحة كما في الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧هـ.

وإذا نظرنا إلى الطبعة الهندية وهي في «٣٠» صفحة نحو أَربع صفحات مقدمة، ونحو سبع صفحات في «مبحث الإرجاء» للدفاع عن الإمام أَبي حنيفة ـ رحمه اللَّه تعالى ـ ونحو تسع عشرة صفحة بناها على نقول جملتها من «الميزان» ومن «هدي الساري»، وَوَجَّهَ الكثير منها إلى أُصول الحنفية في الاصطلاح.

والمهم هنا معرفة ما في هذه التعليقات من تحريفات، وأَن كتاب اللكنوي «الرفع والتكميل» لم يسلم من تحريفه أَيضاً. وإليك البيان، مقروناً برقم الصفحة من الطبعة الثالثة بتعاليق أَبي غدة.

□ **التحريف الأَول**: في متن «الرفع والتكميل»:

في المرصد الأَول: (ص/ ٧٩) ذكر اللكنوي أَقوال العلماء في مدى قبول الجرح والتعديل مبهماً أَو مفسراً. وفي نهاية حكايته للقول

الأَول، وفيه الجرح بالرأْي، وبالإرجاء، قال اللكنوي ـ رحمه اللّه تعالى ـ (ص/ ٧) ـ كما في الطبعة الهندية ـ :

(وبالجملة فأَسباب الجرح كثيرة، وكثير منها مختلف فيه، فما لم يبين الجارح سبب ضعف الراوي، أَو المروي، لا يعتبر به، لا سيما إذا كان الجارح من المتعنتين أَو من المتعصبين) انتهى.

هذا النص محله (ص/ ٨٤) من الطبعة «المحققة» بعد قوله «ونظائره كثيرة»، لكن حذفه محقق الكتاب، وقد أَلمحت لك إلى السبب. واللّه المستعان على ما يصنعون.

❑ **التحريف الثاني:**

في حاشيته على «الرفع والتكميل» (ص/ ٨٦ ـ ٨٧) نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللّه تعالى ـ كلامه في كتابه: «إقامة الدليل على إبطال التحليل» ضمن «الفتاوى الكبرى» (٣/ ٢٢٧ ـ ٢٣١).

وبالمقابلة بالأَصل المنقول منه، وجدت أَنه تلاعب بالنص في عدة أُمور:

نقل نحو ثلاثة سطور من (٣/ ٢٢٧)، ثم تجاوز (ص/ ٢٢٨)، ونحو خمسة عشر سطراً من (ص/ ٢٢٩)، ثم عاد إلى النقل من (ص/ ٢٢٩) ـ وأَول (ص/ ٢٣٠) ثم ترك نحو سبعة عشراً سطراً، ثم عاد إلى النقل (ص/ ٢٣١).

وهذه السطور التي ينقلها من خمس صفحات، يؤلف بينها كأَن ابن تيمية ساقها مساقاً واحداً لا يتخللها له أَي كلام ولم يشر إلى ما يفيد

الاختصار والتصرف والحذف.

هذا تلاعب وتحريف للنص من جهة، ومن جهة أُخرى فإن مطلع كلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّه تعالى في «الوجه السابع عشر» (٣/ ٢٢٧) ما نصه:

(الوجه السابع عشر: إن الحيل مع أَنها محدثة كما تقدم، فإنها أحدثت بالرأْي، وإنما أَحدثها من كان الغالب عليهم الرأْي، فما ورد في الحديث والأَثر من ذم الرأْي وأَهله فإنما يتناول الحيل، فإنها رأْي محض ليس فيه أَثر عن الصحابة . .).

وقد تصرف هذا الناقل فقال في مطلع السياق (ص/ ٨٦):

(ما ورد في الحديث والأَثر من ذم الرأْي وأَهله، فإنما يتناول الحيل، فإنها أحدثت بالرأْي، وإنها رأْي محض، ليس . .).

فشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّه تعالى ـ يسند إحداث الحيل إلى من كان الغالب عليهم الرأْي فقال: «وإنما أَحدثها من كان الغالب عليهم الرأْي» فحذفها هذا الناقل؟ لأَنها تنحي باللائمة على أَهل مشربه.

هذا مع ما تراه من تقديم وتأْخير. فاللَّه المستعان. ورحم اللَّه أَهل الحياء. واللَّه المعين على قمع المقبوحين بحرفة التحريف.

- **التحريف الثالث:**

في تعليقه على «الرفع والتكميل» (ص/ ٨٣ ـ ٩٢) وفي مبحث لحوق هذا اللقب: «أَهل الرأْي» بالحنفية، وبيان المعلق أَنه

محمدة، والذب عمن جرحوا بهذا من الفقهاء الأَثبات كما في (ص/ ٨٤). هنا قعدت به الأَمانة العلمية فعجز عن تحملها لقوة الدافع «العصبية لأَهل الرأْي» فوقع له ضروب من التحريف والتلبيس، فزاد حيناً وأَقحم في النص حيناً آخر، ونقص وبتر، ولفق بين الكلام المتباعد ومن هذه المواضع ما يلي:

في ترجمة (محمد بن عبد اللَّه بن المثنى الأَنصاري) نقلاً عن ابن حجر في «هدي الساري» (٢/ ١٦١). وبقي لكلام ابن حجر بقية مهمة فيها بيان أَقوال عدة في هذا الراوي سوى الجرح بالرأْي منها:

أ - أَنه عالم ولم يكن من فرسان الحديث.

ب - تغير تغيراً شديداً.

ج - ذهبت كتبه فكان يحدث من كتاب فلان.

د - أنكر عليه حديث الحجامة.

هـ - من أَصحاب الرأْي.

فهو متكلم فيه بعدة أُمور منها الرأْي. وقد اقتصر المعلق على نقله دون سواه.

□ **التحريف الرابع:**

وفي (ص/ ٨٤) من تعليقه على «الرفع والتكميل» نقل كلام الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (٢/ ١٧٠) عن الوليد بن كثير المخزومي الأَنصاري، فبتر كلامه.

□ التحريف الخامس:

في (ص/ ٨٥) من «الرفع والتكميل» نقل عن القاسمي في كتابه «الجرح والتعديل» (ص/ ٢٤).

وبالمقابلة وجدت كلام القاسمي يتكون من أصل، وحاشية فأخذ التلميذ نحو سطرين من المتن، ثم أدخل بعدهما نحو أربعة سطور من الحاشية، ثم قطعها، ثم عاد إلى الأصل فنقل منه نحو ثلاثة سطور، ثم ترك نحو خمسة سطور ثم عاد إلى المتن، ثم أتى ببقية الحاشية. وبها انتهى النقل.

وهذا تصرف عجيب، لم يذكر الناقل ما يدل عليه مع ما وقع من زيادة لفظ ليس في كلام القاسمي وهي في آخر المقطع الأول من النقل، «لكن العصبية»، ولم أرها بهذا النص في كلام القاسمي.

ووقع أيضاً حذف كلمة «بعد» عقب قوله في المقطع الثاني «ثم حكم» وعبارة القاسمي: ثم حكم بعد.

يبقى بعد هذا ما هو السر في هذا «التلفيق» و «البتر» و «الزيادة» وهذه المهارة في التركيب: إنه تدليس التسوية بإسقاط مقاطع الكلم التي تمس الحنفية ولو على سبيل العموم، وتسوية النص وسياقه مساقاً واحداً، ليخرج في خدمة المشرب، فالله المستعان على ما يعملون.

□ التحريف السادس:

وفي (ص/ ١٤٢) من حاشيته على «الرفع والتكميل» قال: (ثم

قولهم في الراوي الضعيف: «ليس بشيء». قال فيه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٣٤٠ ـ ٣٤١) في «باب قل أي شيء أكبر شهادة؟ قل اللّه»: والشيء يساوي الموجود لغةً وعرفاً، وأَما قولهم: «فلان ليس بشيء» فهو على طريق المجاز والمبالغة في الذم، فلذلك وصفه بصفة المعدوم) انتهى.

- ❑ **إقحام بدعي:**

هذه اللفظة «المجاز» ليست في كلام الحافظ ابن حجر المسوق من (ص/ ٣٤٠)، فهي تقول عليه. وإقحام مقصود وتحريف للنص لا يمليه إلا انحراف في المعتقد، من إنكار إطلاق لفظ «شيء» على اللّه تعالى وأَنه مؤول فهو إطلاق مجازي. وانظر «فتح الباري» نفسه (١٣/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣) طبعة السلفية. و «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٤٢).

وانظر تحريفه في النص بعده:

- ❑ **التحريف السابع:**

وفي (ص/ ١٤٢) أيضاً قال: (قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ١٠/ ٤٩١: «قال الخطابي: معنى قوله: «ليسوا بشيء» أي ليس قولهم بشيء صحيح يعتمد، وهو كما تقول العرب: لمن قال قولاً غير سديد: ما قلت شيئاً. وزاد ابن بطال: يريدون بذلك المبالغة في النفي، وليس ذلك كذباً) انتهى.

بالمقابلة ترى أَن هذا المسكين تلاعب بالنص فزاد، ونقص، وقدم

وإليك النص في «فتح الباري» (١٠/ ٤٩٢):

(قال الخطابي: معنى قوله: «ليسوا بشيء» فيما يتعاطونه من علم الغيب أي ليس قولهم بشيء صحيح يعتمد، كما يعتمد قول النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ الذي يخبر عن الوحي. وهو كما يقال لمن عمل عملاً غير متقن، أو قال قولاً غير سديد: ما عملت أو قلت شيئاً. وقال ابن بطال، نحوه، وزاد: إنهم يريدون بذلك المبالغة في النفي، وليس ذلك كذباً) انتهى.

فهذا النص على قِصَرِهِ تلاعب به مرات: فحذف مرة، ثم حذف أُخرى، ثم زاد جملة، ثم حذف، ثم حذف أُخرى، ثم حذف ثالثة، فأصبح نقلاً ممسوخاً، لكنه التأييد لما سبق في وجه التحريف قبله. واللَّه المستعان.

- **التحريف الثامن:**

في «الرفع والتكميل» (ص/ ١٤٤) نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٣٤٩، ٣٥٠)، فانتزع نحو ثلاثة سطور في آخر (ص/ ٣٥٠) ثم ساق بعده من صفحة قبله بعض السطر الثاني عشر من (ص/ ٣٤٩)، ونصه: (وأبو حاتم من أصعب الناس تزكية) انتهى.

ونص شيخ الإسلام ابن تيمية (ص/ ٣٤٩):

(وابن معين، وأبو حاتم من أصعب الناس تزكية) انتهى.

❑ **التحريف التاسع :**

في «الرفع والتكميل» حاشية رقم٢ (ص/ ١٤٤ ـ ١٤٥) نقل عن «هدي الساري» لابن حجر (٢/ ١١١) فزاد في النقل ونقص. كما يعلم بالمقابلة.

❑ **التحريف العاشر :**

وفي حاشيته (ص/ ١٤٦) على «الرفع والتكميل» ذكر ترجمة خالد بن مَخلد المخزومي، عن «هدي الساري» لابن حجر (٢/ ١٢٥) فزاد ونقص كما يعلم بالمقابلة.

❑ **التحريف الحادي عشر :**

وفي الحاشية (ص/ ١٤٦) من «الرفع والتكميل» نقل عن ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ٩٤) فزاد ونقص، كما يعلم ذلك بالمقابلة.

❑ **التحريف الثاني عشر :**

وفي تعليقته على «الرفع والتكميل» (ص/ ١٤٦) ذكر ترجمة (الوليد ابن كثير المخزومي) عن «هدي الساري» (٢/ ١٧٠) فحرف بالنقص، كما يعلم بالمقابلة.

وفي الحذف مهارة بالفرار من العيب بالرأْي؛ إذ حذف كلمة الساجي: «قد كان ثقة ثبتاً يحتج بحديثه، لم يضعفه أَحد، إنما عابوا عليه الرأْي».

□ **التحريف الثالث عشر :**

في الحاشية رقم٥ «الرفع والتكميل» (ص/ ١٤٩) نقل عن الذهبي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في «الميزان» (٢/ ٩) في ترجمة: «العباس بن الفضل».

فزاد في الكلام، ونقص.

□ **التحريف الرابع عشر :**

وفي التعليقة رقم٤ على «الرفع والتكميل» (ص/ ١٥١) نقل عن «تهذيب التهذيب» (١٢/ ١٣٧) في ترجمة (أَبي طُعمة الأُموي) فتصرف في النقل بالتقديم والتأْخير.

□ **التحريف الخامس عشر :**

وفي تعليقته رقم٤ (ص/ ٢١٢) من «الرفع والتكميل» لما نقل اللكنوي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ عن ابن حجر في ترجمة «عبد العزيز بن المختار البصري» في «مقدمة فتح الباري» (٢/ ١٤٤) علق عليه بقوله :

(قلت: في نقل المؤلف لكلام الحافظ ابن حجر ـ رحمهما اللَّهُ تعالى ـ بعض الاختصار، وتمام كلام الحافظ : فذكره.

والمعلق لم يلتزم بكلام الحافظ ، بل حذف ـ هو الآخر ـ منه كما يعلم بالمقابلة فلينظر، وهكذا يدفع معور عن مُعْوِر.

□ **التحريف السادس عشر :**

في حاشيته (ص/ ٢١٤) على «الرفع والتكميل» نقل عن «هدي

الساري» (٢/ ١٤٤ ـ ١٤٥) في ترجمة: عبد المتعال بن طالب:
(شيخ بغدادي ثقة وَثَّقه أَبو زرعة . . .) إلخ.
زاد الناقل هذه اللفظة «ثقة» فلم يقلها ابن حجر ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ ونص عبارته: «شيخ بغدادي وثقه أَبو زرعة . . .» إلخ.

❑ **التحريف السابع عشر:**

وفي حاشيته (ص/ ٢١٤) على «الرفع والتكميل» نقل عن الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٥١٤) قوله[١]:
(وأَخرجه أَبو الشيخ من وجهين آخرين . .) فاستمر نحو أَربعة سطور، ثم حذف نحو سطرين، ثم استمر في نقل كلام ابن حجر. ولم يشر إلى الحذف والاختصار.

❑ **التحريف الثامن عشر:**

وفي حاشيته (ص/ ٢١٦) على «الرفع والتكميل» نقل عن «ترتيب المدارك . . .» للقاضي عياض (٣/ ١٦ ـ ١٧) من طبعة المغرب، في ترجمة «زكريا بن منظور . . .» فحصل حذف منه في موضعين.
ثم قال:
(انتهى بزيادة ما بين الشرطتين « ـ ـ » من «الجرح والتعديل» لابن أَبي حاتم (١/ ٢/ ٥٩٧).
فلله ما أَحلى هذه الإشارة بالزيادة. ويا ليته أَشار إلى الحذف

---

(١) ومن الطبعة السلفية: (٩/ ٥٩٥).

والنقص. ثم ليته التزم هذا المسلك، فلا ندري أيهما أورع عنده مما يمليه «أدبه وخلقه وتدينه».

❑ **التحريف التاسع عشر:**

وفي حاشيته (ص/٢١٦) على «الرفع والتكميل» نقل عن الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٨١) في ترجمة حبيب بن أبي حبيب المدني المصري. فزاد فيما نقله، ونقص.

فهذه خدمته لمتن كتاب «الرفع والتكميل» والتعليق عليه فيها تسعة عشر تحريفاً، وهذا بحسب ما وقع لي لا بحسب التتبع، وقد أوضحت في بعضها وجه التحريف، وأشرت في البعض الآخر إلى مجرد التحريف طلباً للاختصار، وعند المقابلة تتبين الأسباب. والله المستعان.

❑ ❑ ❑

التحريف في تعليقه على «الأجوبة الفاضلة»

ومن انحراف أمانته، لتعصبه الشديد لمدرسة أهل الرأي: تحريفه لجادة أهل العلم بإغفال الجرح.

❑ مثالـــــه:

في حاشيته على «الأجوبة الفاضلة» للكنوي (ص/ ٢١٤) لما ذكر اللكنوي (ص/ ٢١٢ ـ ٢١٣) المناظرة التي جرت بين أبي حنيفة والأوزاعي في مسألة «رفع اليدين في الصلاة عند الركوع والرفع منه» والخلاف في صحتها. عَلَّقَ عليها أبو غدة في حاشيته (ص/ ٢١٤) بقوله: (وقد أسندها عن الحارثي الإمام الموفق المكي في «مناقب الإمام الأعظم»: ١/ ١٣٠. والحارثي إمام حافظ مشهور من كبار فقهاء الحنفية ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» في ترجمة القاسم بن أصبغ ص/ ٨٥٤. فقال: وفي سنة أربعين وثلاثمائة مات عالم ما وراء النهر ومحدثه الإمام العالم العلامة أبو محمد عبد اللّه بن محمد بن يعقوب بن الحارث الحارثي البخاري. الملقب بالأستاذ، جامع «مسند أبي حنيفة الإمام» وله اثنتان وثمانون سنة. أفاده المحقق محمد عبد الرشيد النعماني في تعليقه على «دراسات اللبيب»: ص/ ٢٠٥)[1] انتهى.

---

(١) انظر ترجمة الحارثي هذا في: «تاريخ بغداد»: (١٠/ ١٢٦، ١٢٧)، «الأنساب» للسمعاني: (١/ ١٩٦)، «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (ص/ ٨٥٤).

=

وذكر نحو هذه الحاشية في تعليقته على «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي (ص/ ٣٠٠) ورمز في آخرها بحرف (ش) إشارة إلى أنها من تعليقات المؤلف التهانوي كما ذكر اصطلاحه بهذا الرمز (ص/ ٧) منه.

☐ وجه انحراف الأمانة:

ووجه الانحراف في الأمانة العلمية في هاتين الحاشيتين هي: أن عبد اللّه بن محمد بن يعقوب الحارثي هذا قد ترجمه الذهبي في «الميزان»: (٢/ ٢٦٩)[1] ترجمة مظلمة رمي فيها بعظائم منها «الوضع».

والوقوف على ترجمته في العبادلة من حرف العين في «الميزان» وغيره، أيسر بكثير من الوقوف على كلمة الذهبي عنه في عجز ترجمة «القاسم بن أصبغ» من «تذكرة الحفاظ».

لكنه ذِكْرٌ يُسْقِطُ إسناد المناظرة، وبالتالي يقدح في «مسند أبي حنيفة الإمام» للحارثي فهذا الصنيع في الحاشيتين وهن شديد في الأمانة العلمية وانحراف عن ذكر ما في «الراوي» من جرح وتعديل، ثم تحقيق النظر بداع من عدل وإنصاف لا بهوى وإجحاف.

= **تنبيه:** على الرغم من أن «تذكرة الحفاظ» هي بتصحيح وتحقيق العلامة المعلمي ـ رحمه الله تعالى ـ لكن طباعة الكتاب في «دائرة المعارف العثمانية» فوقع بعض إدخالات «حنفية» فهل هي تطبيعات أم عملت من وراء عمل العلامة المعلمي ـ رحمه الله تعالى ـ منها في (ص/ ٢٩٢ رقم٢٧٣) ترجمة القاضي أبي يوسف صاحب أبي حنيفة رمز له بحرف (ع) أي من رواة الكتب الستة، وهو لا رواية له في شيء منها.

(١) وانظر: «تاريخ بغداد»: (١٠/ ١٢٦ ـ ١٢٧)، «الأنساب» للسمعاني: (١/ ١٩٦).

وهذه تعليقة نفيسة للمعلمي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ على «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص/ ١٤) عن حديث: «كان النَّبِيُّ ـ ﷺ ـ إذا استاك . . .» إلخ قال المعلمي ما نصه:

(وهذا أيضاً في الذيل عن الديلمي، وفي سنده عبد اللَّه بن محمد ابن يعقوب البخاري الحارثي الملقب بالأستاذ، ترجمته في لسان الميزان ٣/ ٣٤٨ وهو مرمي بالوضع، وقد وقفت له على أشياء أجزم بأنها من وضعه، كوصية أبي حنيفة للسمتي، ومناظرة الأوزاعي مع أبي حنيفة، وأشياء لا ريب في وضعها، ولكنه يسمي شيوخاً لا يعرفون، ثم يصنع تلك البلايا، ويحدث بها عنهم، وقد كانت له معرفة وعلم، ونعوذ باللَّه من علم لا ينفع) انتهى.

□ **التلميذ يقيم الحجة على نفسه:**

وهذه الجادة لا تخفى على المبتدئين. وقد تحجج بها هذا المتعصب على «الألباني» حين ذكر ـ الألباني ـ على حد زعمه: «الجرح دون التوثيق» في حق أبي حنيفة ـ رحمه اللَّه تعالى ـ فقال في حاشيته على كتاب «قواعد في علوم الحديث» (ص/ ٣١٩): (فَذِكْرُ ذاك الشانىء الجرح دون التوثيق مناف للأمانة العلمية، إذ من المقرر في علم الرجال أن ذكر الجرح دون التعديل ظلم وخيانة، ولا أظن به أنه يجهل هذا، وإنما غلبه التعصب الذميم على الإمام أبي حنيفة . . .) انتهى.

ويقال لهذا التلميذ «الشانىء» لغيره بغير حق: «إذا كنت كذوباً فكن ذكوراً». لماذا تعرض عن ذكر جرح العلماء للحارثي كما في ترجمته

المظلمة في «الميزان»، أَليس من الأَمانة والسياق في بيان حال إسناد المناظرة بين الإمامين الأَوزاعي وأَبي حنيفة، أَن تبين حال الحارثي. وما قيل فيه من جرحة.

ويقال أَيضاً: أَعطنا حرفاً واحداً في توثيق «الحارثي» ومعلوم أَن وصف الذهبي له بأَنه عالم ما وراء النهر ومحدثه، الإمام العلامة كل هذه ليست من نعوت التعديل، ولا تلازم بين هذه الأَوصاف وبين النعت بالجرحة أَو التعديل فكم من إمام حافظ ومحدث مشهور، قد رمي بعظائم.

وقد أَشار إلى طرف من ذلك التهانوي نفسه في هذا الكتاب: «قواعد في علوم الحديث» (ص/ ٤١٣) فقال:

(وقال في ترجمة «عاصم بن أَبي النَّجُود»: وقال البزار: لا نعلم أَحداً ترك حديثه، مع أَنه لم يكن بالحافظ، قلت ـ أَي التهانوي ـ فالحفظ ليس بشرط لصحة الحديث) انتهى[1].

فهذه الأَلقاب ليست من مراتب التوثيق والتعديل، فافهم ذلك. واللَّه المستعان.

ولا يفرح «التلميذ» بما جاء في مقدمة «إعلاء السنن»: (١/ ١٨٣) للتهانوي، فإنه ذكر ترجمة الذهبي للحارثي في «الميزان». وَنَسَفَ جميع ما قاله أَئمة النقد في «الحارثي» بأَن الدهلوي المتوفى في القرن الثالث عشر الهجري، قد أَثنى عليه.

---

(١) وانظر: (ص/٢٨ـ٢٩)، الحاشية.

أقول: لا تفرح أيها التلميذ بهذا، فإن «إمام المحققين . . . ـ الكوثري قد نالت سهامُه «الدهلويَّ» فجاء في «مقالات الكوثري» (ص/ ٤١٨) أن الدهلوي لا يحتج به في الرجال.

وما كانت هذه التناقضات، والمماحكات من هؤلاء المتعصبة لتكون لمدرسة الرأي، «لولا التعصب الذميم للانتماء المذهبي» فقد خدموا التعصب وأضروا بالمذهب. ولا يجني جَانٍ إلا على نفسه واللَّه الموعد.

وهكذا (ينكشف البهرج، ويَنْكبُّ الزَّغَل ﴿ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله﴾ فقد نصحتك)[1].

وفي الختام فانظر نقض هذه المناظرة سنداً، وأنها مسلسلة بالكذابين في «جلاء العينين»[2] فهو مهم.

□ □ □

---

(١) اقتباس من كلام ذهبي للحافظ الإمام الثقة الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ كما نقله من تنكبه في حاشيته على «قواعد في علوم الحديث»: (ص/ ٢٧ ـ ٢٨).

(٢) (ص/ ٥٢ ـ ٥٤). وفيه أيضاً: ص/ ١٤١ ـ ١٤٢ ما رواه وكيع قال: صليت في مسجد الكوفة فإذا أبو حنيفة قائم يصلي، وابن المبارك إلى جنبه يصلي، فإذا عبد الله يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع، وأبو حنيفة لا يرفع، فلما فرغوا من الصلاة، قال أبو حنيفة لابن المبارك: رأيتك تكثر رفع اليدين، أردت تطير؟ فقال ابن المبارك: رأيتك ترفع يديك حين افتتحت الصلاة، فأردت أن تطير؟ فسكت أبو حنيفة، قال وكيع: فما رأيت أحضر من جواب عبد الله لأبي حنيفة. رواه البيهقي (٢/ ٨٢).

تحريف اللكنوي، وسكوت أبي غدة عليه

في: (ص/٩٨) من «الأَجوبة الفاضلة» نقل اللكنوي كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللّٰه تعالى ـ في «منهاج السنة النبوية»: (٤/ ٢٧ ـ ٢٨، ٧٥). وَنَبَّهَ أَبو غدة في تعليقته على مواضع من تصرفات اللكنوي ـ رحمه اللّٰه تعالى ـ في نقل عبارة شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللّٰه تعالى ـ لكن في الموضع المهم من «منهاج السنة»: (٤/ ٢٧) نقل اللكنوي في «الأَجوبة الفاضلة»: (ص/ ٩٨) كلام ابن تيمية عن كتاب الإمام أَحمد ـ رحمه اللّٰه تعالى ـ «فضائل الصحابة» ووجود زيادات فيه لابنه عبد اللّٰه، ولأَبي بكر القطيعي وأَن في زيادات القطيعي أَحاديث كثيرة موضوعة فتصرف اللكنوي فحذف اسم الكتاب «فضائل الصحابة» وجعل بدله «مسند أَحمد». ولم يصحح أَبو غدة هذا التصرف، فالتفت حلقتا البِطان منهما على هذا التصرف بالتحريف؟!

وقد نبه الشيخ عبد الرحمن الفريوائي في كتابه «شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه»: (١/ ٤٢٣ ـ ٤٢٨) على هذا التحريف، وذكر بتحقيق بالغ أَن الزيادات في «المسند هي لبعد اللّٰه بن الإمام أَحمد فقط، وأَن علامتها روايته لها من غير أَبيه فالقاعدة فيه: أَن ما كان في المسند من روايته عن أَبيه فهو من «المسند» وما كان فيه عن غير أَبيه فهو من زياداته على مسند أَبيه.

وأَما القطيعي فليس له زيادات في المسند خلافاً لما اشتهر.

وأَما في كتاب الإمام أَحمد «فضائل الصحابة» ففيه زيادات لعبد اللَّه ابن الإمام أَحمد ولأَبي بكر القطيعي.





تحريفه في رسالته: مسألة خلق القرآن

□ **التحريف:**

لهذا التلميذ رسالة باسم: «مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل».

رد عليها الشيخ/ حمود بن عبد اللَّه التويجري برسالة سماها: «تنبيه الإخوان على الأخطاء في مسألة خلق القرآن». طبع دار اللواء بالرياض عام ١٤٠٤هـ. قال في مقدمتها (ص/ ٥):

(فقد رأيت . . .)

وفي (ص/ ٤٤ ـ ٤٧) قال:

(وفي هامش صفحة ١٢، ذكر المؤلف أن البخاري قرر في كتابه «خلق أفعال العباد» أن المداد والرق ـ أي الورق ـ والكتابة والحفظ للقرآن وأصوات العباد به كلها مؤلفة مخلوقة من فعل المخلوقين. وأن القرآن صفة اللَّه تعالى وهو قول الجبار أنطق به عباده. وكذلك تواترت الأخبار عن النبيِّ صلى اللَّه عليه وسلم، أن القرآن كلام اللَّه.

وأقول: إن هذه الجملة قد لخصها المؤلف من عدة مواضع من كتاب «خلق أفعال العباد» وأدخل فيها أحرفاً ليست في كلام البخاري. منها قوله «للقرآن» بعد قوله «والحفظ»، ومنها قوله «به» بعد قوله «وأصوات العباد»، ومنها قوله «كلها مؤلفة من فعل المخلوقين». وكان

ينبغي للمؤلف أَن يلتزم الأَمانة في إيراده لأَقوال البخاري بحيث لا يدخل فيها ما ليس منها. ولا سيما إذا كان المزيد مما يفسد الكلام ويغير معناه. وهذه الأَحرف المزيدة في بعضها إفساد لبعض كلام البخاري وتغيير لمعناه وإحالة له إلى قول من يقول من الجهمية أَن اللفظ بالقرآن مخلوق. فمن هذه الأَحرف قوله «به»، أَي في قوله «وأَصوات العباد به ـ أَي بالقرآن ـ كلها مؤلفة مخلوقة من فعل المخلوقين». وهذه العبارة لا فرق بينها وبين قول من يقول من الجهمية «إن أَلفاظنا بالقرآن مخلوقة». فإن كان المؤلف قد أَدخل هذا الحرف في كلام البخاري متعمداً فما أَعظم ذلك وأَبشعه. وإن كان قد أَدخله سهواً أَو لعدم علمه بما يدل عليه من إحالة المعنى إلى قول اللفظية فينبغي له أَن يستدرك ذلك وينبه عليه. وفيما قرره البخاري في كتاب «خلق أَفعال العباد» كفاية في الردّ على عبارة المؤلف وما تدل عليه من موافقة اللفظية الذين يزعمون أَن أَلفاظهم بالقرآن مخلوقة. وقد ذكر أَبو داود في كتاب «المسائل» وعبد اللَّه بن الإمام أَحمد في كتاب «السنة» أَن الإمام أَحمد، رحمه اللَّه تعالى، سئل عن رجل يقول: أَلفاظنا بالقرآن مخلوقة والقرآن كلام اللَّه وليس بمخلوق، فقال: هذا يُجَانَب، وهو فوق المبتدع وما أَراه إلا جهمياً وهذا كلام الجهمية. القرآن ليس بمخلوق.

وأَما قول المؤلف: «والحفظ للقرآن» فهي كلمة مجملة يحتمل أَن يراد بها أَن الحفظ والمحفوظ مخلوق. وهذا من أَقوال الجهمية. ويحتمل أَن يراد بها أَن الحفظ مخلوق والمحفوظ غير مخلوق. وهذا قول أَهل السنة. وحيث كانت هذه الكلمة تحتمل المعنيين فإن إدخالها في كلام

البخاري يعد جناية عليه.

وأما قوله: «كلها مؤلفة من فعل المخلوقين» فهذه الجملة عائدة إلى ما قبلها من الجمل وأخصها بها الجملة التي تليها وهي قوله: «وأصوات العباد به ـ أي بالقرآن ـ». وعلى هذا يكون المعنى أن أصوات العباد بالقرآن كلها مؤلفة من فعل المخلوقين. وهذا هو قول اللفظية بعينه:

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة
وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم)

انتهى.

□ □ □

تحريفه في تعليقه على «المنار المنيف»

ومن تحـــريفـاتـــه في تعليقـه على «المنـــار»: (ص١٣٤) نقل عن «الهيثمي» في «مجمع الزوائد» (٨/ ٧٧) ومنه:

(وثقه ابن عدي وغيره، وبقية رجاله رجال الصحيح) انتهى.

ونص عبارته:

(وثقه ابن عـدي وغيره، وفيه ضعف. وبقية رجالـه رجال الصحيح) انتهى.

فحذف قوله: «وفيه ضعف»؟

لماذا؛ لأنه يتعقب ابن القيم في أنه لا يصح في البراغيث عن النَّبيِّ ﷺ شيء.

وتوجيه ذلك لا يخفى؟!

❑ ❑ ❑

تحريفاته في خدمته كتاب «الموقظة» للذهبي

□ **التحريف الأول:**

في التتمة الثالثة بعد «الموقظة» للذهبي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ (ص/ ١٢٥ ـ ١٢٧) نقل عن الحافظ ابن رجب ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في كتابه: «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥، ٣٧٣ ـ ٣٧٤) من طبعة دمشق و(ص/ ٢٧١ ـ ٢٧٢، ٢٧٩) من طبعة بغداد، قال:

(فإنه بعد أن تَعرَّض لشرح مذهب مسلم، ـ رحمه اللَّه تعالى ـ، ومذهب علي ابن المديني والبخاري، في الحديث المعنعن بشرطه، وَرَجَّح مذهبهما، وأَطال في ترجيحه.

أَخذ في نقل كلام ابن رجب إلى قوله أَول (ص/ ١٢٧) «على ما قاله مسلم» ثم حذف نحو أَربعة أَسطر، ثم عاد إلى النقل بنحو سطرين، ثم حذف نحو أَربع ورقات ثم استمر في النقل.

□ **التحريف الثاني:**

وفي آخر «الموقظة» (ص/ ١٢٩) نقل عن «هدي الساري» لابن حجر (١/ ٨) فنقل بضعة سطور إلى قوله: «ولو مرة». ثم حذف نحو سطرين، ثم عاد إلى النقل.

ولهذا فإنه في «١٤٧» من تتمته على «الموقظة» لما نقل عن «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٣/ ٢٧، ٦٠ ـ ٦٢) قال: «ما ملخصه

بحروفه». من (ص/ ١٤٧ ـ ١٦١).

فإنه هنا نقل ثم حذف نحو (٣٣) صفحة ثم تصرف مراراً بالنقل والحذف. ثم عاد إلى النقل، لكنه أشار إلى ما يفيد تصرفه بالتلفيق. وإن كان المحذوف فيه حط ونقض على المخالف في مسألة الإيمان من أنه لا يتبعض ولا يزيد ولا ينقص كما في (ص/ ٥١).

❑ ❑ ❑

تحريفه في تعليقه على: قواعد في علوم الحديث

وفي حاشية على «قواعد في علوم الحديث» (ص/ ٤٦٦) في ترجمة شريك بن عبد اللّه بن أَبي نمر، قال:

(وقال ابن حجر في «التقريب»: صدوق يخطىء كثيراً) انتهى.

❑ **التحريف:**

لفظ: «كثيراً» ليست في نسخ «التقريب» لكن لعله عبر نظره إلى ترجمة: شريك بن عبد اللّه النخعي، المذكور قبله ففيه: «صدوق يخطىء كثيراً . . ».

❑ ❑ ❑

خمسة تحريفات لأبي غدة في تعليقاته على: «التصريح بما تواتر في نزول المسيح» لمحمد أنور شاه الكشميري

١ ـ في التعليقة رقم٢ (ص/ ٩٧) زيادة لم يقلها ابن حجر في: «فتح الباري».

٢ ـ وفي (ص/ ١٠٤ ـ ١٠٥) ذكر نقولاً عن الحافظ ابن حجر. زاد في بعضها ونقص في البعض الآخر، وغير في موطن ثالث.

٣ ـ وفي التعليق رقم١ (ص/ ١٠٧) نقل عن النووي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في «شرح مسلم» فزاد عليه ونقص.

٤ ـ وفي التعليق رقم٢ (ص/ ١١٠) نقل عن النووي أَيضاً، فغير في كلامه وتصرف.

فهذا تمام ثلاثين تحريفاً.

وقد سئمت من تتبع مخازي هذا المبتلى بالتحريف، والتصرف في النقول، فاكتفيت بالإشارة إلى ما وقع لي أَنه حرف وتصرف فيه، ليرجع إليه من شاء.

والنتيجة: أَن هذا التلميذ، لا يوثق بعلمه، ولا بنقله.

والتحريف انقطاع في نسب العلم الموروث، فلا تجعل بينك وبين العلم وسائط محرفين.

محمود الحسن الهندي الحنفي المتوفى سنة ١٣٣٩هـ[(١)]
وتحريف آية في كتاب اللّه تعالى

قال اللَّه تعالى: ﴿يا أَيها الذين آمنوا أَطيعوا اللَّه وأَطيعوا الرسول وأُولي الأَمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى اللَّه والرسول إن كنتم تؤمنون باللَّه واليوم الآخر ذلك خير وأَحسن تأْويلاً﴾ [النساء: ٥٩].

وقال تعالى: ﴿وإذا جاءكم أَمر من الأَمن أَو الخوف أَذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أُولي الأَمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل اللَّه عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلاً﴾ [النساء: ٨٣].

في كتاب «إيضاح الأَدلة» (ص/ ١٠٣) للشيخ محمود الحسن، الملقب عند الحنفية، بشيخ العرب والعجم، وبشيخ الهند. والمطبوع كتابه بمطبعة جمال برنتنك وركس. دهلي قال بصدد إثبات التقليد، ما ترجمته[(٢)]:

(ولهذا قال اللَّه تعالى: «فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى اللَّه والرسول وأُولي الأَمر منكم». وواضح أَن المراد بأُولي الأَمر في هذه الآية، غير الأَنبياء الكرام ـ عليهم السلام ـ فظهر بكل وضوح بهذه الآية، أَن الأَنبياء،

---

(١) «نزهة الخواطر»: (٨/ ٤٦٥ ـ ٤٦٩).

(٢) قام بالترجمة من الكتاب المذكور: فضيلة الأستاذ بجامعة أم القرى الشيخ/ وصي الله عباس. جزاه الله خيراً.

وجميع أُولي الأَمر، تجب طاعتهم، وأَنت قد رأَيت الآية: «فردوه إِلى اللّه والرسول إِن كنتم تؤمنون باللّه واليوم والآخر». وَلَمَّا تعلم إِلى الآن أَن القرآن الذي فيه هذه الآية، فيه تلك الآية المذكورة سابقاً أَيضاً. العجب أَنك تظن حسب عادتك أَن الآيتين متعارضتان، فتحكم بنسخ إِحداهما بالأُخرى.

أَيها المجتهد: أَقول لك حقاً إِن طمعك في إِثبات التقليد المتنازع فيه بالآيات المذكورةمثله كمثل جائع يقول: اثنان زائداً على اثنين: أَربعة أَرغفة) انتهى مترجماً.

والآية الكريمة من سورة النساء/ ٥٩ فيها:

«فإِن تنازعتم في شيء فردوه إِلى اللّه والرسول إِن كنتم تؤمنون باللّه واليوم الآخر» الآية:

وليس فيها «وأُولي الأَمر منكم» فاختلقها هذا الأَفَّاك. قال المترجم ـ أَثابه اللّه ـ:

(ومن الغريب أَن بعض علماء الهند، أَفاد أَن الكتاب المذكور للشيخ محمود، طُبع أَكثر من عشر طبعات، وفي جميعها هذا التحريف المتعمد، ولم ينكره مقلدوه رغم التنبيه عليه) انتهى.



شبلي النعماني الحنفي الهندي المتوفى سنة ١٣٣٢هـ وتحريف آية في كتاب الله تعالى

قال اللَّه تعالى: ﴿يوم يجمعكم ليوم الجمع ذلك يوم التغابن ومن يؤمن باللَّه ويعمل صالحاً يكفر عنه سيئاته ويدخله جنات تجري من تحتها الأَنهار خالدين فيها أَبداً ذلك الفوز العظيم﴾ [التغابن: ٩].

وقال تعالى: ﴿ومن يؤمن باللَّه ويعمل صالحاً يدخله جنات تجري من تحتها الأَنهار خالدين فيها أَبداً قد أَحسن اللَّه له رزقاً﴾ [الطلاق: ١١].

في كتاب: «سيرة النعمان» للشيخ شبلي النعماني. (ص/ ١٦١) في بيان أَن «العمل» ليس بداخل في «الإيمان». والشيخ شبلي معروف عند الحنفية بلقب: «حجة الملة والدين. وشمس العلماء»: قال ما نصه مترجماً من اللغة الأُوردية إلى العربية[1]:

(إن الإمام ـ أي أَبا حنفية ـ أَثبت هذه الدعوة بأُسلوب حسن والحق فيه أَنه لا يمكن إثباته بطريق أَحسن منه. وأَي دليل أَقوى في الفصل بين الإيمان والفرائض، أَن الدعوة في أَول الإسلام كانت منحصرة في «الإيمان» وحده، ولم يكن للفرائض أَي وجود، والآيات التي استدل بها الإمام يثبت بها بداهة أَن الأَمرين منفصلان لأَن في جميع الآيات عطف العمل على

(١) ترجم ما يلي الشيخ وصي الله عباس الأستاذ بجامعة أم القرى.

الإيمان، وظاهر أَن الجزء لا يمكن عطفه على الكل «من يؤمن باللَّه فيعمل صالحاً» فيه حرف التعقيب الذي يحصل به فصل قطعي في هذا البحث) انتهى مترجماً.

والآية: «ومن يؤمن باللَّه ويعمل صالحاً».





تحريف غلاة الحنفية في مخطوطة لكتاب:
«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم المتوفى سنة ٣٢٧هـ

كشف العلامة المعلمي المتوفى سنة ١٣٨٦هـ ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في تعليقاته على كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، طرفاً من تحريف غلاة الحنفية في بعض مخطوطات الكتاب، في خصوص أَقوال بعض أَهل العلم في «الإمام أَبي حنيفة» ـ رحمه اللَّه تعالى ـ لتنقلب إِلى الثناء، ومنها:

١ ـ في (٨/ ٤٤٩ رقم٢٠٦٢) قال ابن أَبي حاتم في ترجمة أَبي حنيفة ـ رحمه اللَّه تعالى ـ:

(حدثني أَبي، قال: سمعت محمد بن كثير العبدي، يقول: كنت عند سفيان الثوري، فذكر حديثاً، فقال رجل: حدثني فلان بغير هذا، قال: من هو، قال: أَبو حنيفة، قال: أَحلتني على غير مليء) انتهى.

قال المعلمي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ تعليقاً على قوله: «أَحلتني على غير مليء»:

(هكذا في الأَصليين، ولكن بعض المطالعين في [ك] حاول التغيير، فطمس على الكلمتين، وكتب: «على مليء».

والأَصل يلوح من تحت الطمس. وقد حكاها الخطيب في: «تاريخ

بغداد» ١٣/ ٤١٧ عن المؤلف، فقال: «على غير مليء») انتهى.

وأَبو حنيفة النعمان ـ رحمه اللَّه تعالى ـ إمام، لكن إمامة أَي إمام عندنا لا تقتضي تحريف النصوص[1].

٢ ـ وتحريف آخر من غلاة الأَحناف، وقع في الصفحة بعده (٨/ ٤٥٠) من «الجرح والتعديل» لما أَسند ابن أَبي حاتم عن محمد بن جابر اليمامي قوله: (سرق أَبو حنيفة كتب حماد مني) انتهى.

قال المعلمي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في الحاشية معلقاً برقم٣ على كلمة «سرق» ـ ما يلي:

(هكذا في الأَصلين، ولكن المطالع السابق ذِكْره، حاول طمس الكلمة في [ك] وأَن يكتب فوقها: «أَخذ») انتهى.

يعني لتكون العبارة كالآتي:

«أَخذ أَبو حنيفة كتب حماد مني».

❑ ❑ ❑

(١) وقد أشرت إلى هذا في: «التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير»: (ص/ ٢٢ ـ٢٣).

تحريف غلاة الحنفية
في متن حديث من «مسند أبي عوانة»[1]

في مخطوطة «مسند أَبي عوانة» المحفوظة صورتها في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ـ على ساكنها أَفضل الصلاة والسلام ـ قال: «بيان رفع اليدين في افتتاح الصلاة قبل التكبير بحذاء منكبيه وللركوع ولرفع رأْسه من الركوع، وأَنه لا يرفع بين السجدتين»:

«حدثنا عبد اللَّه بن أَيوب المخزومي، وسعدان بن نصر، وشعيب بن عمرو في آخرين، قالوا: ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أَبيه، قال:

«رأَيت رسول اللَّه ـ ﷺ ـ إذا افتتح الصلاة، رفع يديه، حتى يحاذي بهما، وقال بعضهم: حذو منكبيه، وإِذا أَراد أَن يركع وبعدما يرفع رأْسه من الركوع، ولا يرفعهما، وقال بعضهم: ولا يرفع بين السجدتين. والمعنى واحد) انتهى.

هذا نص الترجمة، والحديث بعدها في «المخطوط» بخط واضح

---

(١) مذاكرات مع الشيخ أبي الأشبال صغير أحمد نزيل البلد الحرام. لأبي تراب الظاهري بن الشيخ المحدث عبد الحق الهاشمي مقال في: «جريدة المدينة» عدد ٨٣٠١ ص٢ في ٦/ ٧/ ١٤١٠هـ بعنوان «تحريف الغلاة في مسند أبي عوانة».

جلي.

ومنه ترى مطابقة الحديث للترجمة بمشروعية رفع اليدين قبل الركوع وبعده، وأما بين السجدتين فلا يشرع الرفع.

☐ محل التحريف:

معروف في مذهب الحنفية، القول بعدم مشروعية رفع اليدين قبل الركوع وبعده. ورفعهما في هذين الموضعين سنة، رواهما عن النَّبِيّ ﷺ نحو ثلاثين صحابياً منهم العشرة المبشرون بالجنة، منهم الخلفاء الأربعة ـ رضي اللَّه عنهم ـ.

وقد أُوذي بإحياء هذه السنة عدد من أهلها، منهم: الطرطوشي المتوفى سنة ٥٢٠هـ. فقد كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس منه، فكاد المتعصبة يقتلونه كما روى القصة تلميذه ابن العربي وغيره[١].

ومنهم الشيخ السندي الكبير محمد بن عبد الهادي المتوفى بالمدينة سنة ١١٣٨هـ سُجن بسببها[٢]. بل قال بعض الحنفية بفساد صلاة من يرفع يديه فيهما، فرد عليه اللكنوي وغيره[٣].

وقد طُبع «مسند أبي عوانة» في حيدر آباد بالهند. والحديث كما ترى

---

(١) «أحكام القرآن» لابن العربي: (٤/ ١٩٠)، «تفسير القرطبي»: (١٩/ ٢٧٩)، «الاعتصام» للشاطبي: (١/ ٢٩٥)، وعنهم بديع الدين في «جلاء العينين»: (ص/ ٤٦ ـ ٤٨).

(٢) «جلاء العينين»: (ص/ ٤٨).

(٣) انظر: «الفوائد البهية»، للكنوي ـ رحمه الله تعالى ـ (ص/ ٥٠) وعنه وعن غيره في: «جلاء العينين»: (ص/ ٥١ ـ ٥٢).

يدل على مشروعية الرفع لليدين قبل الركوع وبعده، فَسَطَا الناشرون في «دار الغلو» على متن الحديث فحذفوا منه حرف العطف «الواو» في قوله:

«ولا يرفعهما» فطبعت هكذا: (٢/ ٩٠):

«. . . وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع لا يرفعهما[١] وقال بعضهم: ولا يرفع بين السجدتين والمعنى واحد».

فجعل السياق على سبيل الاستئناف: وإذا أراد أن يركع . . . إلخ.

ومَا عَلم هذا المتعصب أن الكلام بحذف هذه الواو من «ولا يرفعهما» مع وجود قول الراوي في آخر السياق:

«والمعنى واحد» يكون كلاماً هنّدياً حتى تعود إليه «الواو». فإذا عادت إليه «الواو» صار عربياً في تركيبه ومعناه.

فهذا من الناشر المحرف: تحريف، وغباء.

وهكذا ـ والحمد لله ـ يُبقىٰ في السياق، ما يبطل هذا التحريف.

□ □ □

(١) أي: لا يرفعهما بين السجدتين. وقال بعضهم: ولا يرفع بين السجدتين. والمعنى في اللفظين واحد.

إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بكراتشي
وتحريف متن حديث رسول الله ﷺ في «مصنف ابن أبي شيبة»(١)

قال ابن أَبي شيبة ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في: «باب وضع اليمين على الشمال» من «مصنفه» (١/ ٣٩٠) ما نصه:

حدثنا وكيع، عن موسى بن عمير، عن علقمة بن وائل بن حجر، عن أَبيه، قال: «رأَيت النَّبِيَّ ـ ﷺ ـ وضع يمينه على شماله في الصلاة» انتهى.

هذا نصه في «مصنف ابن أَبي شيبة» في الطبعة الأُولى في بومباي «الهند» بتحقيق وتصحيح: عبد الخالق الأَفغاني.

نشر: مختار أَحمد النَّدوي السلفي.

□ **التحريف في طبعة كراتشي:**

وفي طبعة «مصنف ابن أَبي شيبة» بكراتشي ـ باكستان، نشر: إدارة

---

(١) مذاكرات مع الشيخ أبي الأشبال صغير أحمد. ومقال في جريدة المدينة ١٠/٦/١٤١٠هـ بعنوان: «صيانة الحديث النبوي الشريف من خيانة وعبث المحققين المعاصرين». لأبي تراب الظاهري بن الشيخ عبد الحق الهاشمي.
«زوابع في وجه السنة»: (ص/ ٢٥١ ـ ٢٥٤)، عن مقال: «تحريف الحديث تحت ستار خدمة الحديث» لإرشاد الحق الأثري. وفيه تفصيلات مهمة. وفي «فتح الغفور» للشيخ محمد حياة السندي، وحاشيته للشيخ محمد ضياء الرحمن الأعظمي، تحقيق بالغ في هذا فلينظر.

القرآن والعلوم الإسلامية (١/ ٣٩٠) أدخل فيها زيادة تخالف الأُصول، والطبعات المتقدمة وما في كتب التخريج. فكان سياقه بما زاده من تحريف على ما يلي بعد سياق سنده عن وائل بن حجر ـ رضي اللَّه عنه ـ قال: «رأيت النَّبِيَّ ـ ﷺ ـ وضع يمينه على شماله في الصلاة تحت السرة».

فزاد هذا الحنفي المسرف في الغلو هذه اللفظة: «تحت السرة» لتكون دليلاً لمذهب الحنفية من قولهم بوضع اليمين على الشمال في الصلاة تحت السرة.

وهذا التحريف بالزيادة المكذوبة في هذا الحديث في طبعة «مصنف ابن أَبي شيبة» أَيضاً طبع المكتبة الإمدادية. تحقيق: حبيب الرحمن الأَعظمي (٢/ ٣٥١)[١].

وإنما الذي في «المصنف» (١/ ٣٩٠) بعده: أَثر إبراهيم النخعي قال: «يضع يمينه على شماله في الصلاة تحت السرة».

قال ابن عبد البر[٢]:

(وقال الثوري، وأَبو حنيفة: أَسفل السرة، وروي ذلك عن: علي وإبراهيم النخعي، ولا يثبت ذلك عنهم) انتهى.



---

(١) مذاكرات مع الشيخ أبي الأشبال صغير أحمد. وانظر مقال أبي تراب الظاهري في جريدة البلاد عدد ٨٥٣٧، وجريدة المدينة في ١٠/ ٦/ ١٤١٠هـ.

(٢) بواسطة: «فتح الغفور»: (ص/ ٣٨).

حبيب الرحمن الأعظمي الحنفي وتحريفاته في متون بعض الأحاديث[1]

١ ـ في «مصنف ابن أَبي شيبة» مضى بيان تحريفه مع تحريف طبعة إِدارة القرآن والعلوم الإِسلامية بكراتشي لحديث وضع اليدين في الصلاة، بزيادة لفظ: «تحت السرة».

٢ ـ في «مسند الحميدي»[2] (٢/ ٢٧٧) نشر: المجمع العلمي تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأَعظمي حديث سالم بن عبد اللَّه عن أَبيه في رفع اليدين عند الركوع وبعده. جرىٰ حبيب الرحمن الأَعظمي على جادة «غلاة الحنفية» في تحريف متن هذا الحديث في طبع «مسند أَبي عوانة». وتحريف الأَعظمي لهذا الحديث في «مسند الحميدي» نحوه. والرد عليه وكشفه على مثل ما مضى في: «تحريف الغلاة في متن حديث في مسند أَبي عوانة» فلينظر.

وللأَعظمي تعليقة برقم٦ (٢/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨) فيها زيادة في التضليل والتلبيس ودفعها معلوم لدى أَهل العلم. واللَّه المستعان.

---

(١) انظر: «الرد العلمي على حبيب الرحمن الأعظمي» للشيخ علي بن حسن عبد الحميد وسليم الهلالي.

(٢) مذاكرات مع الشيخ أبي الأشبال صغير أحمد. وانظر: جريدة البلاد عدد ٨٥٣٧ مقال أبي تراب الظاهري بن الشيخ المحدث عبد الحق الهاشمي. «زوابع في وجه السنة»: (ص/ ٢٥٥ ـ ٢٥٨)، «جلاء العينين»: (ص/٦٦ ـ ٦٩) بحث مهم في تحريف الغلاة لهذا الحديث في إسناده ومتنه.

تحريف الغلاة لمتن حديث في «سنن أبي داود»[1]

بسنده عن الحسن: أَن عمر بن الخطاب ـ رضي اللَّه عنه ـ جمع الناس على أُبي بن كعب، فكان يصلي لهم عشرين ليلة . . . الحديث.
وهو مرسل أَرسله الحسن المولود سنة ٢١هـ عن عمر ـ رضي اللَّه عنه ـ المتوفى سنة ٢٣هـ.

□ **التحريف:**

هكذا نص الحديث في «سنن أَبي داود» بلفظ: «ليلة» في جميع نسخ سنن أَبي داود والمطبوعة منذ عام ١٣١٨هـ. وكان من آخرها طبعة حمص (٢/ ١٣٦ رقم١٤٢٩).

ومازالت طبعات السنن لأَبي داود مع شروحها كذلك حتى طبعت في الهند بحاشية: محمود الحسن الحنفي. المَارِّ ذكره في تحريف آية سورة النساء: ٥٩، فذكروا في الحاشية: لفظ «ركعة»، وكذا في حاشية «بذل المجهود»: (٧/ ٢٥٢).

ومن هنا أدخلت بعد. وفرح بها غلاة آخرون كان آخرهم الصابوني في رسالته: «الهدي النبوي الصحيح لصلاة التراويح» (ص/ ٥٦).

كل هذه لإِثبات الدليل على مذهب الحنفية من أَن عدد صلاة التراويح (٢٠ ركعة).

والردود في كشف هذا التحريف منتشرة. والحمد للَّه رب العالمين.

---

(١) انظر: «زوابع في وجه السنة»: (ص/٢٤٨ ـ ٢٥٠)، «التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير»: (ص/ ٢٠ ـ ٢١).

تحريف الغلاة لمتن حديث في مستدرك الحاكم[1]

بسنده عن عائشة ـ رضي اللَّه عنها ـ قالت:

«كان رسول اللَّه ـ ﷺ ـ يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن . .»

«المستدرك»: (١/ ٥٨).

وقد ذكر الحفاظ ألفاظ الرواة لهذا الحديث، بلفظ: «لا يقعد»، وبلفظ: «لا يجلس». وبلفظ: «لا يفصل بينهن».

وليس منها لفظ: «لا يُسَلِّمُ . .».

وقد نبه العلامة أبو الطيب شمس الحق العظيم آبادي، صاحب «عون المعبود» على تحريف بعض الحنفية لمتن هذا الحديث إلى لفظ «لا يسلم إلا في آخرهن». بين ذلك في: «التعليق المغني على الدارقطني»: (١/ ٢).

□ □ □

(١) «زوابع في وجه السنة»: (ص/ ٢٤٤ ـ ٢٤٧).

محمد الصابوني
وبروزه في التحريف على أقرانه الغلاة

هذا المسكين، لا ترقى حاله إلى درجة الاشتغال بنقده، وقد بينت أَمثلة من اختلاف أَمانته، وكثرة تحريفاته في «التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير» (ص/ ١٤ ـ ٢٤)، وفي مواضع أُخرى من الطبعة الثانية.

وقد كشفه العلماء بنحو ثلاثين رداً جميعها مطبوعة. وحسبنا اللَّه ونعم الوكيل.

يُضَافُ إِليها نحو عشرة تحريفات في كتابه الدفاعي بالباطل: «كشف الافتراآت». فهذا «الأَبْلَه» يواجهه العلماء بتحريفاته، فيدفعها بمثلها، متقولاً على الأَئمة: البخاري، وابن جرير، وابن تيمية، وابن كثير ـ رحمهم اللَّه تعالى ـ مُحَرِّفاً لِكَلاَمِهم.

وقد كشفها، الشيخ سليم الهلالي، في كتابه: «المنهل الرقراق . . .»: (ص/ ٧٦ـ ٩٨).

ومنها: أَن ابن جرير ـ رحمه اللَّه تعالى ـ ذكر في «تفسيره»: (٢٩/ ١٤ سطر/ ٣٠): أَثراً بسنده، عن عبيد، قال «سمعت الضحاك يقول: ﴿يوم يكشف عن ساق﴾، وكان ابن عباس يقول: كان أَهل الجاهلية . . .».

فنقله «الصابوني»: (ص/ ١٦) قائلاً:

(عن الضحاك، قال: سمعت ابن عباس، يقول: . . .).

وهذا تحريف في غاية الكذب والغباء؛ إذ أَن الضحاك لَمْ يَلْقَ ابن عباس ـ رضي اللّه عنهما ـ فكيف يقول الضحاك، «سمعت ابن عباس» وَهُوَ لَمْ يَلْقَه؟!

وتذكرنا هذه «الفَعْلَة» بعمل: «الجوباري» أَحمد بن عبد اللّه؛ إذ بلغ من كذبه وتغفيله: أَنه لما ذكر له اختلاف المحدثين في سماع الحسن البصري ـ رحمه اللّه تعالى ـ من أَبي هريرة ـ رضي اللّه عنه ـ ساق بإِسناده قوله:

«أَن النَّبِيَّ ـ ﷺ ـ قال: سمع الحسن من أَبي هريرة»!

وصدق الإِمام الزهري ـ رحمه اللّه تعالى ـ؛ إذ قال: «الكذب شَرٌّ غوائل العلم»(١).

❑ ❑ ❑

---

(١) «التعالم»: (ص/ ١٦ـ ١٧).

محمد عوامة[1]

في عام ١٣٨٧هـ طبع «مسند عمر بن عبد العزيز» للباغندي بتحقيق وتتمة: محمد عوامة. وفي (ص/ ٢٢٢) ذكر نقلاً عن القاضي البيضاوي في جواز بناء المساجد على القبور، استظهاراً للأرواح، والبركة. وذلك بواسطة «فيض القدير» للمناوي (٤/ ٤٦٦).

والمناوي، لما نقله كان له تعقب، فأسقط هذا الناقل تعقب المناوي.

ألا إن هذه خيانة من وجهين:

١ ـ خيانة للمعتقد السليم بمنع اتخاذ القبور مساجد.

٢ ـ إسقاطه تعقب المناوي على وهن فيه.

وفي طبعة قادمة ـ إن شاء اللَّه تعالى ـ لكتاب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر ـ رحمه اللَّه تعالى ـ موثقة على نسخة المؤلف، مخدومة على يد «أهل السنة» بالتحقيق، والتدقيق ـ سيرى الناظر من خلالها:

١ ـ أن طبعات «التقريب»: «الهندية» ـ ولدي منها ثلاث طبعات ـ و«المصرية» إذا كان فيها تطبيعات، وأخطاء من وجه، فإن «الطبعة

---

(١) الدلالة على هذا التحريف من فضيلة الشيخ عبد المحسن العباد ـ أثابه الله ـ.

الحلبية» بتحقيق «العوامة» فيها تطبيعات، وأَخطاء من وجوه، وقد وقفت حتى الآن على نحو «٤٠٠» خطأ فيها.

يسر اللّه إتمامه وطبعه على خير وعافية.

٢ - وسيرى الناظر أَيضاً: أَن من تناغمت أَصواته مع «مستظهري الأَرواح والبركة ببناء المساجد على القبور»: لن يُسَدَّد في خدمة «تراث السلف». واللّه المستعان.

❑ ❑ ❑

وَبَعْـــد

«فهذا تصريح من غير تعريض، وتصحيح ليس فيه تمريض» تم تبيانه ديانةً بأَمثلة معاصرة، من المحرفين في تحريفاتهم، للنصوص في بنْيَتِها، وللنقول في مبانيها.

وأَن فَعْلَتَهم خيانة، تخرق حجاب الأَمانة، ومن هتك أَمانته، جَرَحَ عَدَالَتَه «وَمَا خَائِنٌ بِمُزَكَّى».

وَمِنْ أَهَمِّ الأَسباب الواقية من هذه اللَّاغية:

إعمال أَحكام الشريعة الغراء:

بمنع سُكنى المبتلى بين الأَصحاء[1].

إلحاق أَدب القضاء، في ظهر من حَرَّف وَلَغَا.

منع تسويق كتب أَهل الأَهواء، وهجرها في حَيِّز العدم، وهجر أَهلها في حيز العوام.

انتهى.

واللَّه الموفق.

المؤلف

بكر بن عبد الله أبو زيد

٢/ ٤/ ١٤١٢هـ ـ الرياض

(١) «فهرس الفتاوى»: (٣٧/ ٩٣).

الفهـــــرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

□ □ □

